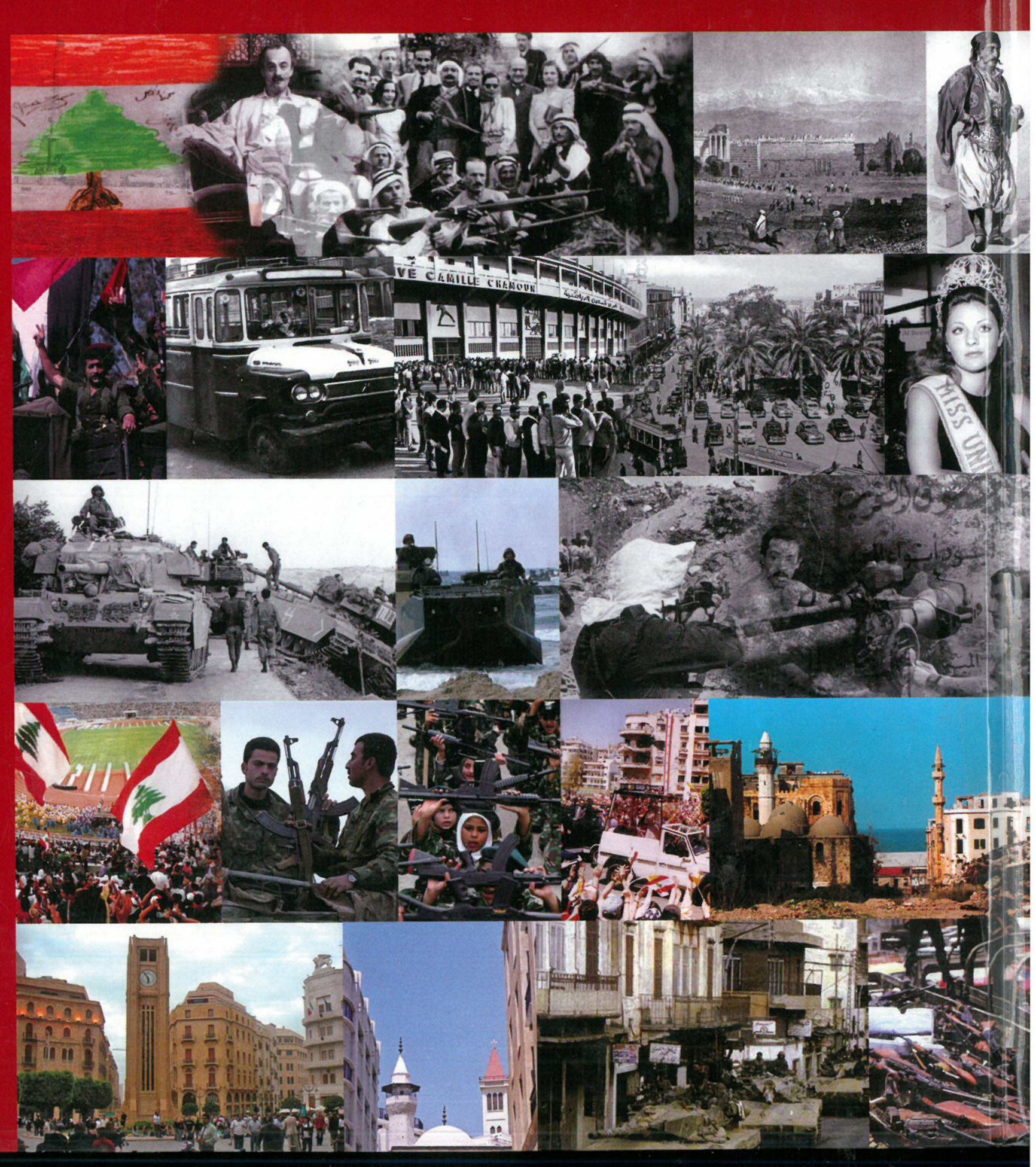
موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب



مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

الجزء الثاني



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

المؤلف: مسعود الخوند

مراجعة: ندى عيد

أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان

عدد الصفحات: 160 صفحة

قياس: 28 X 21

إخراج: سليم المقدّم

الطبعة الأولى: 2006



UNIVERSAL COMPANY

Publisher and Distributer s.a.r.l

تلفون: 00961 - 1 - 291693

00961 - 1 - 288686

خليوي: 00961 - 3 - 374371

فاكس: 00961 - 1 - 512951

ص.ب. 50137 بيروت - لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb

www.universal-publisher.com

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام

الانتداب الفرنسي 1920-1943

نحو الانتداب: أيام لبنانية متسارعة (1918-1920)



حبيب باشا السعد في لباس رئيس مجلس الادارة

هزيمة العثمانيين، قيام الحكم العربي، الإبقاء على نظام المتصرفية في الجبل

في 19 أيلول 1918، وإثر انتصار الحلفاء على العثمانيين في فلسطين، بدأ التراجع العثماني شمالاً. ومع انسحابهم، عرف لبنان الأحداث التالية:

- في بيروت، سلّم الحاكم التركي، ممتاز بك، مقاليد السلطة إلى رئيس بلدية المدينة الوجيه البيروتي عمر الداعوق. وللحال أعلن الداعوق قيام حكومة عربية في بيروت.

- في الجبل، سلّم الحاكم العثماني شؤون الحكم إلى رئيس بلدية بعبدا حبيب فياض. وبعد يومين، انتخب مأمورو الحكومة الأميرين مالك شهاب وعادل أرسلان لإدارة شؤون الجبل.

- مع دخول الأمير فيصل دمشق (1تشرين الأول 1918)، وتشكيل حكومة عسكرية عربية فيها برئاسة رضا الركابي، أرسلت هذه الحكومة شكري الأيوبي موفداً عنها إلى لبنان، فزار بيروت (6 تشرين الأول 1918)، يرافقه مائة جندي، ورفع العلم العربي على مبانيها، ما يعني دخول المدينة رسمياً في إطار سلطة

الحكومة العربية. ثم انتقل إلى الجبل. وعيّن حبيب باشا السعد رئيساً لـ"حكومة لبنان المؤقتة"، المؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة السابق. ما يعني استمراراً لنظام المتصرفية.

مؤشرات على بدء

غلبة الاتجاه اللبناني الاستقلالي

في أثناء ذلك، "امتعض المسيحيون اللبنانيون كثيراً، وكذلك الفرنسيون، لاحتلال القوى العربية بيروت وبعبدا" **(كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ط6، 1984، ص205)**. وزخمّت لجان المغتربين نشاطها، وقامت لجنتهم المركزية في باريس ("اللجنة المركزية السورية" التي كانت قد تألفت في العام1917) بأعمال التنسيق بين هذه اللجان وبين الحكومة الفرنسية التي كانت قد بدأت تحتاط لأمر القوميين العرب أثناء الحرب وأنزلت قوة لها في جزيرة أرواد. وبرز، في هذه الأثناء اسم المحامي اللبناني اللامع إميل إده الذي اعتبر ناطقاً باسم القوميين اللبنانيين الاستقلاليين.

ومن جهة ثانية، فإن "طابعاً إقليمياً سرعان ما ظهر في صفوف المسلمين أنفسهم، يحدوهم ما انتظروا وأملوا من أوضاع تحافظ على مصالحهم في إطار ما يخطط للمنطقة في دوائر الحلفاء، وثمة أدلة كثيرة على ذلك، منها أنه "عندما أرسل الأمير فيصل الفريق شكري الأيوبي كحاكم على بيروت على أمل أن يرحّب به الوحدويون البيروتيون اجتمع بعض الوجهاء منهم في منزل عمر بيهم وبعثوا برسالة إلى الأمير فيصل ورد فيها "لا نقبل أن ترسل دمشق بواحد سوري" **(د. علي شعيب، من مقابلة أجراها مع تقي الدين الصلح في 16 شباط 1978 في بيروت، وأوردها في "منشورات الجامعة اللبنانية"، العدد 41، بيروت 1996، ص 313)**.

وعلى جبهة "الطليعة العربية" نفسها، كان ثمة



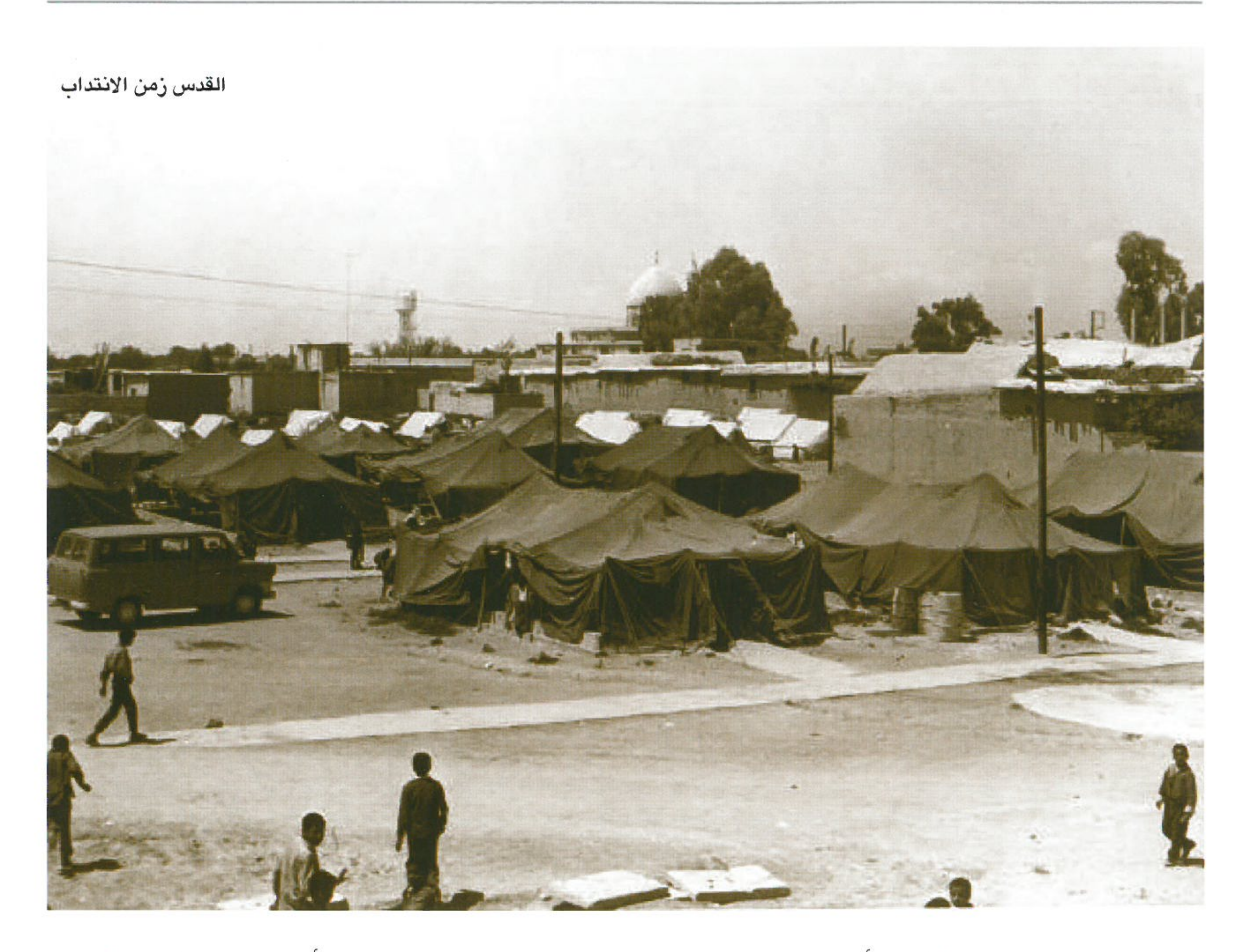
إميل إده الناطق باسم الاستقلاليين

مَن بدأ يتخلى عن إيمانه بالوحدة مع سورية وبـ"امبراطورية عربية". "... وبالرغم من التوجّه السوري لشكري غانم فإنه عاد وأصبح من مؤيدي لبنان الكبير وقد لعب دوراً بارزاً في حمل العديد من المسؤولين الفرنسيين الكبار على ضم البقاع وطرابلس وبيروت إلى الدولة اللبنانية" **(د. عصام خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دار الجيل، ط1، 1985، ص75)**.

إحتلال الحلفاء العسكري

والإبقاء على مجلس الإدارة في جبل لبنان

كان زحف القوات البريطانية، بقيادة الجنرال إدموند اللنبي، في فلسطين، قد بدأ في تموز 1917، ثم احتلّ اللنبي القدس في 9 كانون الأول1917، وفي18 أيلول



القدس زمن الانتداب

1918، هزم الجنرال البريطاني الأتراك في معركة مرج ابن عامر (شمالي فلسطين)، وسقطت سورية كلها، في نهاية الشهر نفسه، في قبضة البريطانيين الذين دخلوا لبنان براً. وفي 7 تشرين الأول 1918، نزلت بيروت، بموافقة اللنبي، وحدات من الجيش الفرنسي. وفي اليوم التالي، دخل اللنبي بيروت على رأس جيشه، ترافقه كتيبة فرنسية بقيادة الكولونيل دو بيبباب De Piépape الذي بادر، لتوه، وأصدر أوامره إلى شكري الأيوبي بمغادرة المدينة، وإنزال العلم العربي عن المباني العامة، واستلم سلطته من عمر الداعوق. فأصبح الحاكم العسكري للبلاد.

أما مجلس إدارة المتصرفية فسُمح له بالبقاء كهيئة وطنية حاكمة في جبل لبنان. وجرى اعتبار أن ما كان هذا المجلس قد أعلنه عن ولادة للحكومة الشريفية (الحكومة الفيصلية العربية) إنما كان مجرد تدبير مؤقت، كما عُيّن ضابط فرنسي ليحكم الجبل بموجب نظامه المعمول به.

هذه التدابير جاءت في إطار اتفاق الانكليز والفرنسيين بحصر السلطة العليا السياسية والعسكرية بيد الجنرال البريطاني إدموند اللنبي (بطل انتصار الحلفاء العسكري في كامل سورية)، يعاونه مساعدون لحكم المنطقة التي أطلق عليها الحلفاء إسم "أراضي العدو المحتلة"، والتي قسّموها إلى ثلاثة أقسام:

- المنطقة الجنوبية: تشمل فلسطين من مصر جنوباً حتى الناقورة شمالاً، وتولت إدارتها السلطات

البريطانية التي عيّنت عليها حاكماً عسكرياً هو الجنرال بولز.

- المنطقة الشرقية: تشمل ولاية سورية القديمة، من معان حتى الفرات، وتولى إدارتها الأمير فيصل.

- المنطقة الغربية: تضم متصرفية جبل لبنان، وألوية بيروت وطرابلس واللاذقية، وقضاءي أنطاكيا واسكندرونة، ووضعت تحت النفوذ ("النفوذ"، لأن السلطة العليا بيد الجنرال اللنبي) الفرنسي المباشر، وتولّى إدارتها جورج بيكو يعاونه روبير كولوندر R.Coulondre . وعيّن الفرنسيون، أثناءها، إميل إده مستشاراً لبيكو، لكنه ما لبث أن ترك منصبه، بعد أسابيع قليلة (أي قبل تعيين المفوّض السامي بصورة رسمية)، لتخاصمه مع كولوندر. "ولم تخف الإدارة الفرنسية، في المنطقة الغربية، عزمها، منذ لحظة قيامها، على تحقيق جميع المطالب التي نادى بها دعاة الاستقلال اللبناني، حتى أن كولوندر صرّح على الملأ، في إحدى المناسبات، بأن فرنسا إنما جاءت لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم. وكان كولوندر يجول في المناطق اللبنانية فيستقبله الموارنة بالهتاف وإطلاق الرصاص..." (الصليبي، مرجع مذكور، ص 207).

ويمكن، في هذا السياق، اعتبار احتجاج مجلس الإدارة (الذي وقّعه كل من حبيب باشا السعد، سعد الله الحويك، خليل عقل، سليمان كنعان، داود عمون، محمود جنبلاط، فؤاد عبد الملك، الياس الشويري، نقولا غصن، محمد الحاج محسن) على تسمية لبنان بـ "أراضي العدو المحتلة" أول عمل من أعمال الدبلوماسية والسياسة المتصلة بمطلب السيادة والاستقلال في تاريخ لبنان المعاصر. وقد ردّ الحلفاء على هذا الاحتجاج بإيضاح اعتبارهم لبنان "منطقة محرّرة من الأتراك ولا يشملها الاحتلال العسكري".



الكولونيل دو بيباب

خاصة وأن الفرنسيين وقفوا على مئات البرقيات التي توالت "في هذه الأونة من وكلاء الشعب في أنحاء الجبل لهذا المجلس إنكاراً لاعتبار حكومة الاحتلال العسكرية جبل لبنان من جملة أراضي العدو المحتلة في المنطقة الغربية، لأن لبنان ما كان محارباً لدول الحلفاء ولا حكومة تركيا جنّدت منه عسكراً للحرب العمومية. بل إن الألوف من أبناء لبنان تطوعوا للمحاربة تحت راية الحلفاء الظافرة. وتألفت منهم فرقة منفصلة وجميعهم أبلوا البلاء الحسن وأهرقوا



ولاية دمشق خلال الانتداب

دماءهم في سبيل خدمة مبادئها الإنسانية..." (يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص 869).

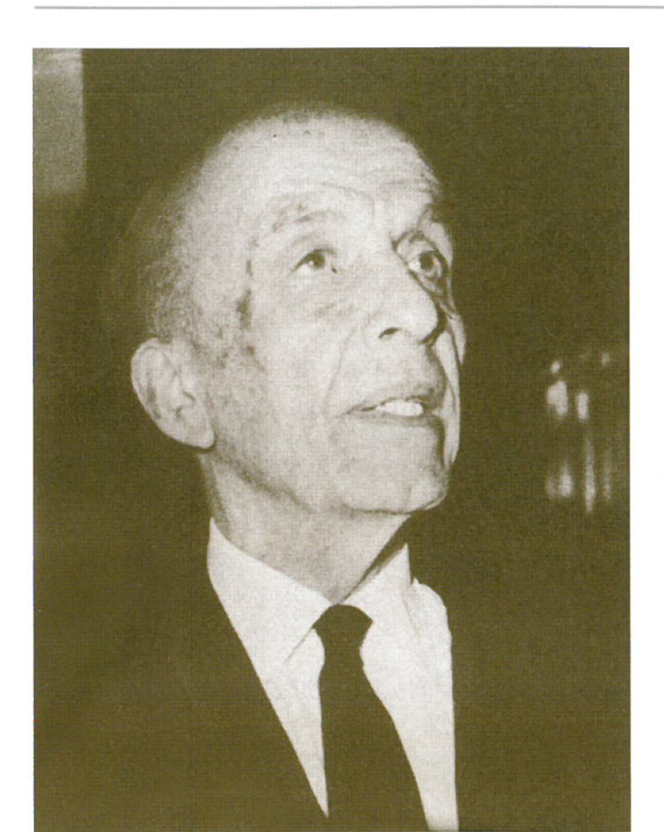
تشجيع مجلس الإدارة على العمل السياسي

"كان هذا الاحتجاج (إحتجاج مجلس الإدارة وبرقيات وكلاء الشعب) أول مبادرة سياسية رسمية قام بها مجلس الإدارة في معركة المصير اللبناني بعد أن جدّد الفرنسيون ولايته، و هو عمل خارج عن صلاحياته (المعروفة وفقاً لبروتوكول 1864)، ولو شاءت السلطات العسكرية الفرنسية لمنعته، أو لحلّت المجلس، ولكنها لم تفعل، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك، فقبولها بتسلّم احتجاج مجلس الإدارة، ثم مبادرتها إلى الرد عليه، يعتبر اعترافاً واقعياً منها بحق هذا المجلس في إثارة مثل هذه المواضيع السياسية. ويستبعد أن يكون عمل الفرنسيين قد جاء نتيجة خطأ أو جهل، فالفرنسيون كانوا، من دون ريب، يقدرون الفائدة الكبيرة التي يمكنهم أن يجنوها عند الحاجة من وجود مجلس لبناني منتخب موال لهم تتمثل فيه جميع المناطق الإدارية والطوائف الكبرى.

ويستطيع التكلم باسم سائر اللبنانيين. لا سيّما في هذا الظرف الذي كانت فيه معظم التيارات السياسية المتصارعة في الساحة اللبنانية والعربية والدولية تعمل ضد انتشار النفوذ الفرنسي في البلاد المشرقية" (شفيق جحا، مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط1، 1995، ج1، ص65). أضِف إلى ذلك تشجيع السلطات الفرنسية، بشخص جورج بيكو، هذا المجلس على إيفاد وفود لبنانية تكتسب الصفة الرسمية باعتبار أنها مبعوثة من مجلس الإدارة، لعرض المطالب اللبنانية على مؤتمر الصلح في باريس الذي سيقرر مصير المنطقة، والذي سيباشر أعماله ابتداءً من 18 كانون الثاني 1919.

وهذه السياسة الفرنسية، إزاء مجلس الإدارة ولبنان، شكّلت نوعاً من انقلاب على ذاتها إذ كانت، قبلاً، وأثناء الحرب وصولاً إلى 1918، وفي إطار سعيها لإيجاد موطىء قدم لفرنسا في الحوض الشرقي للبحر المتوسط لمواجهة الوجود السياسي والعسكري، القوي والثابت، لبريطانيا (في مصر والسودان والخليج)، وخشيتها الدائمة من هذه الأخيرة، تعمل وتخطط للاستيلاء على سورية الطبيعية ككيان تاريخي وجغرافي وسياسي واحد (مؤلفات المؤرّخ الفرنسي الشهير الأب لامنس، المشار إليها في "المدخل"، تؤكّد هذا الأمر). فهذا جورج بيكو نفسه، على ما يروي يوسف السودا، وفي حفل أقامه لبيكو وجهاء الجاليتين اللبنانية والسورية، عند رسو سفينته في ميناء الاسكندرية في أواخر 1914، يتجاهل كلياً ذكر لبنان واللبنانيين ومطالب الاستقلاليين اللبنانيين رغم إشادتهم الدائمة بالعلاقات التاريخية بين لبنان وفرنسا ومطالبهم المتكررة وتشديدهم على حمايتها. يقول السودا، وكان متكلماً في الحفل باسم وجهاء الجاليتين:

"... فحصرتُ الكلمة التي ألقيتُها بأماني لبنان



يوسف السودا

واللبنانيين واعتمادهم على صديقة الأجيال (المقصود فرنسا). ولم أتطرق إلى ذكر سوريا والسوريين. وما إن أنهيتُ كلامي حتى... تكلم (جورج بيكو) أكثر من عشرين دقيقة (...) لكنه لم يذكر إسم لبنان، ولا جاء على ذكر اللبنانيين. وختم خطابه بهذه الجملة: قريباً تنزل فرنسا في بلادكم، فيخفق العلم المثلث الألوان على سوريا الكبرى وجبالها العالية من طوروس إلى عريش مصر..." (يوسف السودا، في سبيل الاستقلال، دار الريحاني، بيروت1967، ص 69).

واستمرّ هذا الموقف الفرنسي (قبل أن يستدير دورة كاملة) حتى أواخر 1918، أي قبل أسابيع قليلة من بدء انعقاد مؤتمر الصلح.

ففي كتاب يوسف السودا نفسه "سبيل الاستقلال"، نقرأ (في الصفحات 116و117) ما يفيد أنه، أي السودا، اجتمع، ومعه داود عمون وأوغست أديب

وأنطون الجميّل وجبرائيل تقلا وداود بركات، كممثلين عن حزب "الاتحاد اللبناني"، في أوائل 1918، بجورج بيكو وكان ممثلاً لفرنسا في القيادة الحليفة بالقاهرة، ودار بينهما الحوار التالي:

– "جماعة الاتحاد اللبناني: كنا نعتقد أن مطالبتنا باستقلال لبنان (...) تلقى كل مساعدة منكم (...) فتبين اليوم أنه لم يعد محل للبنان في النهج الجديد.

– بيكو: هذا كان ضرورياً على عهد تركيا، وقد كنتم يومئذ في حاجة إلى من يدافع عنكم. أما متى أصبحت فرنسا عندكم فضد مَن تحتاجون إلى دفاع؟

– جماعة الاتحاد اللبناني: إن حق لبنان بالاستقلال في كيانه الخاص وحدوده الطبيعية حق مطلق غير معلق على وجود فرنسا أو غيرها في سوريا... فلا أسهل من إزالة كل سوء فهم إذا صدر تصريح رسمي بالموافقة على هذا المطلب.

– بيكو: ليس بالإمكان... إعطاء مثل هذا التصريح، ولكن الأمر بيننا مسألة ثقة.

– جماعة الاتحاد اللبناني: نأسف أن يباعد الموقف بيننا، ونحن نكنّ لكم كل تقدير ولفرنسا كل محبة.

– بيكو: إذن نفترق أخصاماً".

وفي أواخر السنة (1918)، عاد بيكو وزار البطريرك الماروني الياس الحويك، وحاول إقناعه بـ "الفوائد الاقتصادية" على اللبنانيين الناجمة عن قبول لبنان الاتحاد مع سورية. ويقول الدكتور يوسف مزهر (تاريخ لبنان العام، ج2، ص 873): "... فلم يكترث البطريرك لهذه الترهات وأسكتهم (بيكو وبعض مرافقيه من الوجهاء اللبنانيين) برفضه القاطع...". وكرّر بيكو، ممثلاً فرنسا، ضغطه على مجلس الإدارة لإرسال وفد لبناني إلى مؤتمر الصلح وربط مطالبه بـ "المسألة السورية". وتوقف هذا الضغط الفرنسي مع الوفد الثاني.

حزبيتان تتوزعان ولاء اللبنانيين بين استقلاليين



البطريرك الياس الحويك

ووحدويين على مشارف مؤتمر الصلح وصك الانتداب وإعلان دولة لبنان الكبير وأثناء ذلك وبعده إلى سنوات: وبالفعل، كانت القوى السياسية الفرنسية الأقوى والأهم لا تنفك تقدم كل دعم للأحزاب والجمعيات والأندية والصحافة واللجان "السورية" و "السورية – اللبنانية". وكانت القوى الأضعف في هذه السياسة تلتفت بعين عاطفة أحياناً على قضية "الاستقلاليين" أو "القوميين" اللبنانيين. استمرّ ذلك (في عهد المتصرفية، وأثناء الحرب

العالمية الأولى) إلى أن كان احتلال الحلفاء العسكري للمنطقة، وبروز ثلاثة مشروعات كبرى لها: مملكة عربية موحّدة، مملكة سورية الطبيعية، مملكة سورية باستثناء دولة لبنانية من جبل لبنان ومناطق أخرى في الشمال والشرق والجنوب. فنقلت القوى السياسية الفرنسية دعمها للاستقلاليين اللبنانيين، وجلهم من المسيحيين (الموارنة خاصةً)، الذين بدأوا، بفضل هذا الدعم، وبسبب المصالح التي تؤمنها عادةً السلطة الحاكمة، يكسبون الموالين والأنصار من الطوائف الأخرى، خاصة من الوجهاء والتّجار في بداية الأمر؛ وكثيراً ما تنداح الدائرة تلقائياً وتصل إلى العامة من الشعب (وما يسمّيه المفكر السياسي المعروف منح الصلح بـ"المارونية السياسية" إنما يعيد أساسه إلى تلك البداية، أي إلى 1918 - 1920، حيث يشير إلى أن كثيراً من الوجهاء والتجّار والإداريين وأصحاب المصالح المسلمين لم يكونوا أقل لهاثاً وراء "دولة لبنان الكبير" من الموارنة...).

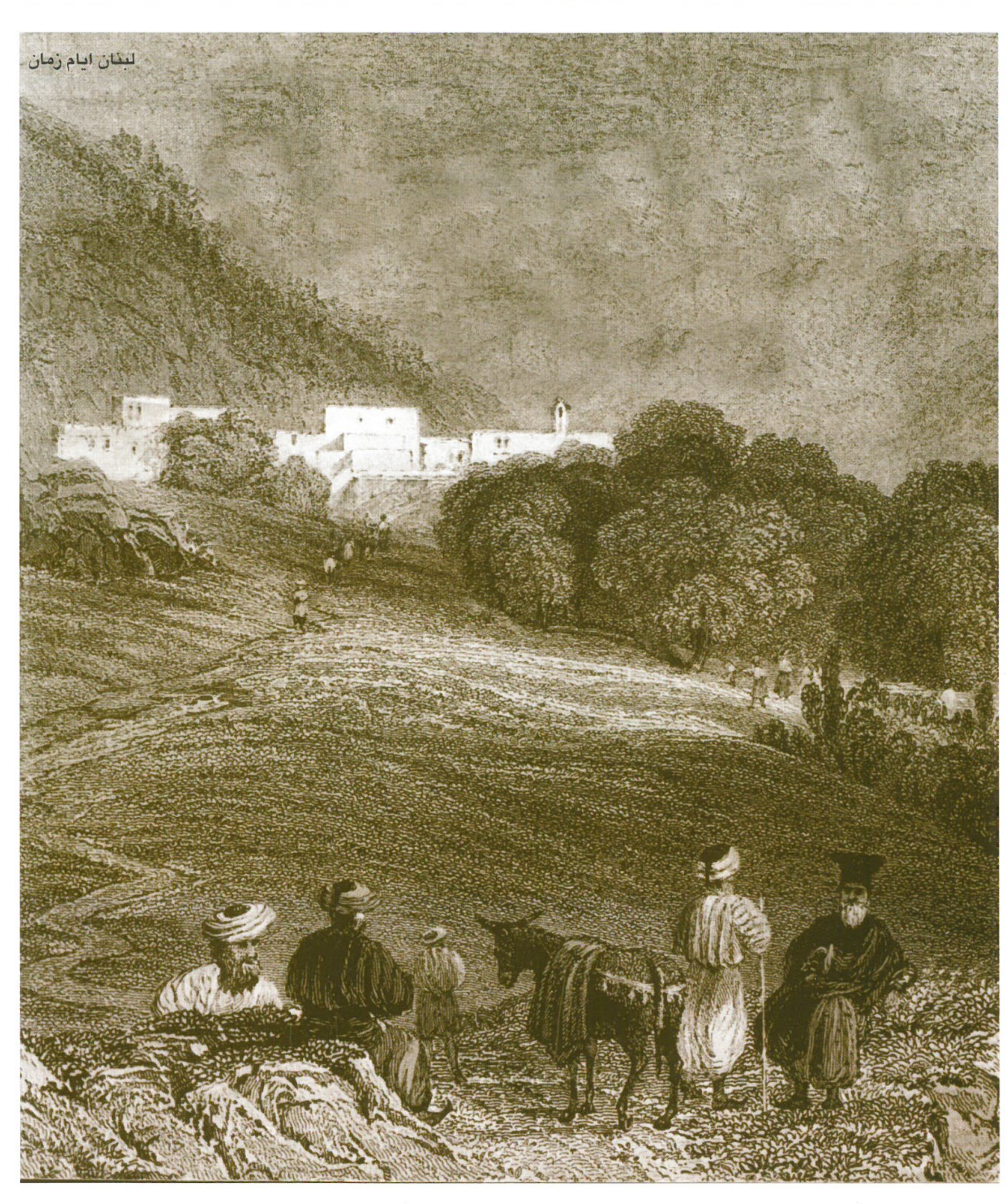
وعلى صعيد الأكثرية الشعبية، فقد وجدت نفسها منقسمة إلى تيارين كبيرين (وقد استمرّت على هذا الانقسام، ولكن بوتائر متناقضة تدريجياً لمصلحة تيار الاستقلال، حتى الثلاثينات من القرن الماضي - القرن العشرين - أي إلى حيث بدأت لغة الميثاق الوطني تكون هي اللغة المسموعة والغالبة): تيار الوحدويين مع سورية وجلهم من المسلمين، وتيار الاستقلاليين وإرجاع المناطق المنسلخة إلى لبنان ومعظمهم مسيحيون. "وراح كل فريق منهما يسعى لتحقيق أهدافه السياسية بجميع الوسائل المتيسرة له بما في ذلك الدعم الخارجي. ولكن العمل السياسي المغاير لأهداف السياسة الفرنسية أو المعارض لها كان داخل سورية وجبل لبنان مجازفة خطرة، وكذلك كانت حرية إبداء الرأي شبه معدومة



عمر الداعوق

لأنها مقيدة بقانون مراقبة المطبوعات الذي كان يطبّق بصرامة. وصحف تلك الأيام تكاد تخلو من الأفكار والأخبار التي لم تكن منسجمة مع ما يريده الفرنسيون. وقد عوّض عن هذا النقص الحاصل داخل سوريا وجبل لبنان النشاط الواسع الذي قام به المغتربون اللبنانيون والسوريون في بلدان الاغتراب حيث كانوا يتمتعون بقسط وافر من الحرية والاستقلال الفكري" (شفيق جحا معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط1، 1995، ج1، ص 47).

وثمة مرجع رئيسي، قد يكون الوحيد، فصّل بدقة، واستناداً إلى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، كلامه على قوى هذين التيارين، الاستقلالي والوحدوي، في فترة 1918-1920. وهذا المرجع هو كتاب الدكتور



عصام خليفة، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية، "أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر" (دار الجيل، بيروت، ط1، 1985، ص74-124)، سنعود إليه في باب "أحزاب وتجمّعات".

ومما أورده الدكتور خليفة (في مؤلفه المذكور، ص 128-127) عن موقف المسلمين اللبنانيين عامة في 1918-1920، وأيضاً استناداً إلى أرشيف وزارة الخارجية

الفرنسية، أن أغلبية نخبهم وقفت إلى جانب الحكومة الفيصلية في الشام: رياض الصلح، مختار بيهم، علي سلام، عمر الداعوق؛ وأن مظاهرات تحمل علم فيصل قامت في بيروت، وأن قسماً كبيراً من مدينة طرابلس يؤيد الانضمام إلى فيصل، وأن "مسلمي بيروت هم على أهبة الثورة ويطالبون بسيطرة السلطة الشريفية، وكذلك تظاهر مسلمو طرابلس وصيدا مطالبين العرب باليقظة وبالنهوض للاستقلال.

ويضيف الدكتور خليفة (ص 128-129):

ويؤكّد بيكو لبيشون، في 19 أيار 1919، أن المسلمين ينقسمون إلى فريقين:

"من جهة، الأكثرية العظمى تؤمن بضرورة إبقاء سورية موحّدة ومستقلة تحت رعاية فيصل.

"ومن جهة أخرى، ثمة فريق آخر يؤمن بوحدة سورية الكبرى على أساس الكانتونات المرتبطة اقتصادياً وسياسياً بالوصاية الفرنسية.

"أما الشيعة فلم يعلنوا بعد موقفاً، إنما كامل بك الأسعد رئيس حزب الأكثرية الشيعية يميل للحكم الفيصلي. ويورد تقرير إنكليزي (استناداً إلى وثائق الخارجية البريطانية) أن ثمة مظاهر تمرّد شيعية ضد فرنسا، ففي حزيران 1920 قام 500 متوالي تقريباً، يقودهم عبد اللطيف بك، بهجوم على الفرنسيين وقرى دير ميماس والقليعة والخربة، وقتل في الهجوم 66 مسيحياً.

"وفي الشوف، رغم الضغط الممارس من قبل الأمير أمين أرسلان ومن مصطفى بك حمادة على الدروز، فإن هؤلاء يقفون موقفاً حذراً باستثناء بعض قرى الباروك (شارون وبتاتر...) حيث يظهر بعض السكان ميولاً شريفية.

"ولا نرى من الضرورة التوقّف طويلاً عند المؤتمر السوري وما قام به من نشاط بين عامي 1918 و1920، وحسبنا عرض أسماء اللبنانيين الذين شاركوا في أعماله، ومنهم: رشيد رضا (الذي ترأس المؤتمر)، عثمان سلطان وسعيد طليع (عن طرابلس)، عبد اللّه مالك (عن راشيا)، يوسف نمور (عن البقاع)، توفيق مفرّج (عن الكورة)، جورج حرفوش والأمير أمين أرسلان ورشيد نقّاع وابراهيم الخطيب وعلي تلحوق (عن جبل لبنان)، وعبد الفتّاح شريف (عن طرابلس)، وتوفيق البيسار وصبحي الطويل (عن عكار)، ورياض الصلح وتوفيق الجواهري (عن صيدا)، وعفيف الصلح (عن صور)، ومراد غلمية (عن مرجعيون)، والحاج خليل عبد اللّه ومحمد بك سهيل ومصطفى الأسعد (عن جبل عامل) ووديع أبو رزق (عن زحلة)".

الوفود اللبنانية إلى مؤتمر الصلح

- الوفد الأول

في 9 تشرين الأول 1918، أقدم مجلس الإدارة على عمل دبلوماسي - سياسي، هو أقرب إلى الأعمال السيادية من حيث المبدأ والشكل (أما عملياً وواقعاً فالبلاد تحت حكم عسكري ومحتلة، والمفوّض السامي الفرنسي جورج بيكو لا يزال يمارس ضغوطه لاتحاد لبناني - سوري)، وذلك بقراره تشكيل وفد لبناني إلى مؤتمر الصلح، هو الأول بين ثلاثة وفود إلى هذا المؤتمر.

تأليف الوفد من إثنينَ من أعضاء مجلس الإدارة هما داود عمون رئيساً للوفد، ومحمود جنبلاط، ومن خمسة وجهاء آخرين من خارج المجلس هم عبد اللّه الخوري ترجمان حكومة جبل لبنان، وإميل إدّه، وابراهيم أبو خاطر وعبد الحليم حجار وتامر حمادة (اعتذر محمود جنبلاط وحلّ محله نجيب عبد الملك، وتغيب ابراهيم أبو خاطر وتامر حمادة).



الجامعة الاميركية في بيروت

وفي 13 شباط 1919، ألقى رئيس الوفد كلمة أمام المجلس الأعلى للمؤتمر الدولي (مؤتمر الصلح في باريس) ضمّنها المطالب الأساسية التالية: توسيع حدود لبنان لتشمل حدوده التاريخية، تحقيق استقلال لبنان (بعبارات توحي بالاكتفاء بالاستقلال الإداري)، تأليف مجلس نيابي على قاعدة التمثيل النسبي، وطلب مساعدة فرنسا. والإطار السياسي العام، والأكثر تأثيراً، الذي أحاط بالوفد هو سعي فرنسا، وضغطها (كما تقدم ذكره) لتضمّ لبنان إلى سورية في محاولة لاستمالة الأمير فيصل ليقبل الانتداب الفرنسي.

عاد الوفد دون أن يصل إلى نتيجة واضحة، واعتبر فاشلاً. فحزب الاتحاد اللبناني عارضه بشدة لأنه ترك "الباب مفتوحاً لإدخال لبنان دائرة الاتحاد السوري وجعله ولاية سورية" (يوسف السودا، ص 164). وقدّم طعناً، من جملة طعون قدّمها بعض الأفرقاء، في شرعية الوفد وشرعية صفته التمثيلية، منها الطعن الذي قدّمه الدكتور هوارد بلس Howard Bliss رئيس الكلية السورية الانجيلية في بيروت (الجامعة الأميركية حالياً)، بتكليف من وزارة الخارجية الأميركية، في بيان ألقاه أمام مؤتمر الصلح، وأوحى فيه أن فئات كثيرة تعارض الوفد ولا توافق على مطالبه (زين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص 310-311). كل ذلك في وقت كانت الدول الحليفة منشغلة في ما بينها على كيفية تقسيم الأراضي العربية وتطبيق نظام الانتداب عليها.

الوفد الثاني (البطريرك الحويك)

في 20 أيار 1919، قرّر مجلس الإدارة إرسال وفد إلى باريس برئاسة البطريرك الماروني الياس الحويك. وكان أعضاء الوفد: المطارنة مبارك وفغالي وشكر اللّه وكيرلّس مغبغب، والخوري اسطفان الدويهي، وملحم ابراهيم ولاوون الحويك. وغادر الوفد جونية في تموز 1919.

لكن قبيل تشكيل هذا الوفد، أي في ربيع 1919، وإزاء تمسك الاستقلاليين اللبنانيين بمطالبهم، حصل تطوّر مهم في السياسة الفرنسية، إذ "أدرك الفرنسيون أن إصرارهم على وحدة سورية لم يكسبهم ثقة الأمير فيصل ولا السوريين، وأوشك أن يفقدهم تأييد الاستقلاليين في جبل لبنان (...) وبهذا التطوّر... حصل التفاهم بين الفرنسيين والاستقلاليين اللبنانيين وراحوا يعملون يداً واحدة لمواجهة المخططات الوحدوية التي كان يقف وراءها العرب والبريطانيون والأميركيون. وكانت أولى ثمار هذا التفاهم صدور قرار جديد من مجلس الإدارة يعلن استقلال لبنان السياسي" (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط1، 1995، ج1، ص91-92).

وهذا القرار هو القرار 516 الصادر في 20 أيار 1919، أي في اليوم نفسه الذي قرّر فيه مجلس الإدارة إرسال الوفد الثاني إلى مؤتمر الصلح. وقد شدّد القرار على "المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه. وجعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والإخاء والمساواة، مع حفظ حقوق الأقلية وحرية الأديان..." (بشارة الخوري، المرجع المذكور، ص 272). ولأول مرة يتحدث مجلس الإدارة في هذا القرار "بصفته ممثلاً للشعب اللبناني" (بشارة الخوري، المرجع المذكور، ص 272).

تأخر سفر الوفد إلى 15 تموز 1919 لأن البطريرك كان ينتظر وصول لجنة كينغ - كراين King - Crane (الأميركية) ليعرض لها مطالب اللبنانيين قبل سفره. ووصلت اللجنة إلى لبنان في 4 تموز، فزارت المدن اللبنانية واجتمعت بالقادة الروحيين وبالهيئات السياسية، وتسلّمت العرائض. ورفعت تقريرها المتضمن، بالنسبة إلى لبنان: المحافظة على وحدة سورية الطبيعية، وإعطاء لبنان استقلالاً إدارياً واسعاً، مع وجود دولة وصية وإشراف عصبة الأمم. غير ان مؤتمر الصلح لم يأخذ بتقرير اللجنة، فحفظه الأميركيون في الأدراج.

وهناك ثلاث وثائق (لا تزال الوثائق الأساسية التي يعود إليها المؤرخون)، يقع تاريخها بين حزيران وتشرين الأول 1919، تتعلق بالبطريرك الياس الحويك من حيث دوره ومشاركته في مؤتمر الصلح في باريس، ومطالبة هذا المؤتمر باستقلال لبنان وإعادة الأجزاء المسلوخة عنه:

1- الوثيقة الأولى، كتاب مجلس الإدارة إليه بتاريخ 16 حزيران 1919: "... يتقدم هذا المجلس لمقامكم، بصفته ممثلاً للشعب اللبناني، راجياً ومكلفاً غبطتكم بمداومة هذه المساعي الجميلة في سبيل تقرير استقلال لبنان الكبير إدارياً وسياسياً...".

2- الوثيقة الثانية، مذكرة البطريرك الحويك إلى مؤتمر الصلح (بصفته رئيساً لوفد لبنان) بتاريخ 25 تشرين الأول 1919. وأهم نقاطها: -يتكلم البطريرك باسم الحكومة اللبنانية ومجلس إدارتها، وباسم أهل المدن والقرى اللبنانية التي تطلب الانضمام إلى لبنان على اختلاف نزعاتها الدينية ومذاهبها.وقد أودع كل وثائق انتدابه لهذه المهمة سكرتيرية مؤتمر الصلح.

- يطلب البطريرك من المؤتمر الاعتراف باستقلال

لبنان الذي نادى به الشعب اللبناني وحكومته يوم 20 أيار1919، وإعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية...

-يقول البطريرك إنه، لما كان مبدأ الانتداب قد تقرر في معاهدة الصلح المبرمة في فرساي يوم 28 حزيران 1919، من دون أن يؤثر ذلك على حقوق لبنان بالسيادة، فهو يطلب بهذا الانتداب، إلى الحكومة الفرنسية، أن تتعطّف، بناء على البند 22 من عهد جمعية الأمم، بإيلاء لبنان معونتها وإرشادها.

- ويقول إن استقلال لبنان، على ما نودي به وعلى ما يفهمه عموم اللبنانيين تقريباً، لم يكن قط استقلالاً بسيطاً نجم فعلاً عن اضمحلال السلطنة العثمانية، بل هو استقلال تام الشروط تجاه كل ولاية عربية قد تُقام في سورية، لأن اللبنانيين وحدة قومية ممتازة عن كل جماعة من أهل جوارهم... ولنا اعتبارات تثبت استقلال لبنان تجاه كل حكومة سورية أو عربية أو غيرها... وتركيا، نفسها، في إبان الحرب العالمية الأولى، لم تحاول قط أن تضم لبنان إلى إحدى الولايات التي في جواره... ولبنان تمتّع بتنظيم سياسي ثم نيابي استمرّ وحده من هذا النوع في كل أرض السلطنة حتى 1908... وبينما كانت سورية المجاورة جارية على خطة سائر الولايات التركية، وهي تجهل كل ما من شأنه أن تقوم عنه حياة البلاد السياسية، كان لبنان يتمتع بخطة نيابية... فيجب احترام استقلال لبنان التام تجاه سورية... هنالك اعتبارات تاريخية وسياسية وواقعية تؤكد للبنان نيل استقلاله التام الذي له فيه كل الحق... وهذا الاستقلال اعترف بمبدئه رسمياً في البند 22 من وثيقة جمعية الأمم المقررة في عهدة مؤتمر الصلح بتاريخ 28 حزيران 1919، ولبنان، إذ طلب تكبيره، فإنما يطلب في الحقيقة إرجاعه إلى حدوده التي يثبتها التاريخ وخارطة مجلس أركان الحرب الفرنساوي التي وضعها بين 1860 و1861، وهذه الحدود هي:

- من الشمال: النهر الكبير.
- من الشمال بشرق: خط يمتد منه مكتنفاً سهل البقيعة وشاطىء بحيرة حمص الشرقي.
- من الشرق: قمم الجبل الشرقي (أنتيليبان) وقمم جبل حرمون أو جبل الشيخ.
- من القبلة بشرق: خط يمتد من أسانيد جبل حرمون الأخيرة ويكتنف بحيرة الحولة.
- من القبلة: خط يمتد من جبال شرقي هذه البحيرة تحيط بها حتى تتصل بالنتوء المعروف برأس الناقورة.
- ويقول البطريرك (في مذكرته) إن الأكثرية الكبرى من سكان الأراضي التي يطلب لبنان إرجاعها إليه قد صرّحت بطلب ضمّ هذه الأراضي إلى لبنان واختارت الجنسية اللبنانية.

-ويقول إن لبنان موضوع منذ ستين سنة (طيلة عهد المتصرفية) تحت إدارة انتداب دولي، ويستحق الآن أن يكون بلاداً ذات سيادة، وهو، مع حفظ حقوقه في هذه السيادة، يخضع لقرار مؤتمر الصلح بشأن الإدارة بمقتضى الانتداب... وهو قد اختار بموجب حقّ تخوّله إياه العهدة دولة كبرى غربيّة بهوس عظيم، بقسميه القديم والمطلوب ضمّه إليه، وهي فرنسا، وذلك لاعتبارات تاريخية وأخلاقية وسياسية وتجارية... وهي ستأتي إلى لبنان بصفة مشير نصوح وصديق... وأنها ستعمل على تزييد الحاسات القومية بتركها في أيدي اللبنانيين أعمال التنظيم والإدارة والعدلية عما يتعلق ببلادهم... وأنها ستعزّز الوحدة الوطنية بالصاق طوائف لبنان المختلفة بعضها ببعض، وستحترم الحريات وحقوق الأقلية وتنشىء المدارس والمعاهد...

3- الوثيقة الثالثة، رسالة كليمنصو رئيس وزراء فرنسا إلى البطريرك الحويك بوصفه "الممثل

السامي لأماني الشعب اللبناني" بتاريخ 10 تشرين الثاني 1919، ويشدّد فيها كليمنصو على:

- تمسّك فرنسا بتقاليد الولاء المتبادل منذ قرون بينها وبين لبنان.

- إن رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية لبنانية ونظام وطني لبناني مستقل، تتفق كل الاتفاق مع تقاليد فرنسا الحرة، واللبنانيون متأكدون من مساعدة فرنسا.

- اللبنانيون لهم، بالاستقلال عن كل مجموع أهلي أياً كان، أن يحافظوا على تقاليدهم ويوسّعوا نطاق نظاماتهم السياسية والإدارية، وأن يستعجلوا بأنفسهم زمن الاستفادة التام من مرافق بلدهم.

- وبخصوص الحدود، إن فرنسا، التي بذلت كل ما في وسعها سنة 1860 لكي تحوّل لبنان أرضاً أوسع، لا تنسى أن تضييق حدوده هو بنتيجة الضغط الذي أنّ لبنان تحته زمناً طويلاً. وستنظر فرنسا بغاية العناية، عند تحديد تخوم لبنان، في ضرورة تحويل الأراضي السهلية والمرافىء البحرية اللازمة لعمرانه.

وواضح أن هذه الرسالة تتوّج الاستدارة التي كانت بدأتها السياسة الفرنسية، في ربيع 1919، باتجاه الاعتراف بكيان لبناني مستقل عن سورية، وستليها أحداث وخطوات أخرى في الإتجاه نفسه، إلى أن تتوج جميعاً في حدث إعلان دولة لبنان الكبير في 1 أيلول 1920.

(هذه الوثائق الثلاث، مصدرها الأساسي محفوظات بكركي، ومحورها حركة البطريرك الياس الحويك - رئيس الوفد اللبناني الثاني - الوطنية والسياسية الواقعة في 147 يوماً، أي بين 16 حزيران و10 تشرين الثاني 1919، وفي أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس. وقد تناولت هذه الوثائق، أكثر كتب التاريخ، وكانت موضوع جدالات وتفسيرات مختلفة، خصوصاً لجهة



سليمان كنعان عضو مجلس الادارة

صدقية انعكاسها وتمثيلها حقيقة "أماني" سكان المناطق المضمومة، بيروت، طرابلس، البقاع...).

الوفد الثالث

الإطار - الدافع الذي أحاط بإرسال هذا الوفد إلى مؤتمر الصلح، مطلع 1920، يمكن رسمه بالخطوط العريضة التالية:

-اتفاق كليمنصو ولويد جورج (رئيس وزراء بريطانيا) على انسحاب الجيش البريطاني من المنطقتين الشرقية والغربية ليحلّ محله الجيش الفرنسي باستثناء المدن الاربع دمشق وحمص وحماه وحلب التي تترك خارج الاحتلال العسكري الفعلي؛ وعلى تنازل الفرنسيين عن ولاية الموصل للانكليز (قابل ذلك

احمد الاسعد

تشبث فرنسي في جنوب لبنان وقبول بريطاني بهذا الأمر). وعلى أن يُترك لبريطانيا حرية التصرف في شرقي الأردن. وكان كليمنصو متحمساً لهذا الاتفاق بعد أن أدرك الفرنسيون أن تقرير لجنة كينغ - كراين والأحداث التي تحصل في سورية ليست في مصلحتهم. وقد أبلغت الدولتان مؤتمر الصلح بالاتفاق فوافق عليه.

- اتفاق كليمنصو والأمير فيصل. بعد احتجاج هذا الأخير على اتفاق كليمنصو - لويد جورج ثم رضوخه له بناءً على نصيحة بريطانية، على أن تحتل فرنسا لبنان وساحل سورية، وتحتفظ بمركز ممتاز في سورية الداخلية، على أن يكون البقاع منطقة مجردة من السلاح (غير ان المؤتمر السوري العام رفض هذا الاتفاق، وأعلن، في 8 آذار 1920، استقلال سورية الطبيعية وقيام نظام ملكي فيها، ونصّب الأمير فيصل ملكاً عليها).

- بدأ مؤتمر الصلح يصل إلى نهايات أعماله وقراراته الخطيرة، من حيث تقرير مصير البلدان التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية وفقاً لمعاهدة دولية. فبدأت تتوافد إليه وفود تلك البلدان من سوريين وأرمن وأكراد وغيرهم لتعرض وجهة نظرها وتدافع عن مطالبها القومية. فرأى اللبنانيون أن يستمروا في مساعيهم من خلال وفد ثالث يكمل مسيرة الوفدين السابقين، فيفوز بقرار دولي أو بوعد فرنسي صريح يضمن استقلال لبنان وتوسيع رقعة أراضيه إلى حدوده الطبيعية والتاريخية.

تشكّل الوفد من النائب البطريركي المطران عبد اللّه الخوري (رئيساً)، وألفرد موسى سرسق (اعتذر)، وأحمد الأسعد (لم يسافر مع الوفد، وفوّض رئيسه بإجراء ما يراه مناسباً)، وتوفيق أرسلان، ويوسف الجميّل، وإميل إدّه، والمطران كيرلّس المغبغب. وحرّر مجلس الإدارة، في 28 شباط 1920، توكيلاً لرئيس الوفد، وقّعه رئيس المجلس حبيب باشا السعد (ماروني)، والأعضاء: خليل عقل (ماروني)، سعد اللّه الحويك (ماروني)، عبد الحليم حجار (سنّي)، محمود جنبلاط (درزي)، داود عمون (ماروني)، سليمان كنعان (ماروني)، محمد الحاج محسن (شيعي)، محمد صبرا (درزي)، فؤاد عبد الملك (درزي)، الياس شويري (روم أرثوذكس)، يوسف البريدي (روم كاثوليك).

وبدأ الوفد نشاطه في باريس، فقابل عدد كبير من كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الوزراء كليمنصو وخليفته ميللران Millerand.

ولدى إعلان استقلال سورية، وفق قرارات المؤتمر السوري العام، واختيار الأمير فيصل ملكاً عليها،

والتشديد على أن هذا الاستقلال إنما يشمل سورية بحدودها الطبيعية، ما يعني أنها تشمل لبنان أيضاً. سارع مجلس الإدارة واتخذ قرار احتجاج أرسله إلى مؤتمر الصلح بواسطة المندوب السامي الجنرال غورو؛ وكذلك وجّه البطريرك الحويك رسالة احتجاج على قرار المؤتمر السوري (14 آذار 1920) إلى الجنرال غورو. كما نشط أعضاء الوفد في باريس في الاتجاه نفسه، وسمعوا من المسؤولين الفرنسيين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء ميللران، ما طمأنهم، فانصرفوا بعدها إلى البحث في موضوع الحدود وتعيين الأراضي التي سيتكّون منها لبنان الكبير.

فرض الانتداب وإعلان دولة لبنان الكبير (1926-1920)

مؤتمر سان ريمو وفرض الانتداب:

كان إعلان استقلال سورية والحماسة العارمة التي صاحبته داخل سورية، حافزين لفرنسا وبريطانيا على الإسراع في تنفيذ مخططاتهما. فاجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في مؤتمر (حضرته بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان، وتخلفت عن الحضور روسيا والولايات المتحدة) في مدينة سان ريمو الايطالية من 19 إلى 26 نيسان 1920 لوضع صيغة معاهدة مع تركيا. وقد نصّت المادة 94 من المعاهدة (عُرفت في ما بعد باسم معاهدة سيفر Sèvres) على تنظيم شؤون سورية الطبيعية وفقاً للفقرة الرابعة من المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

وفي 5 أيار سنة 1920، نشرت مقررات مؤتمر سان ريمو التي أوصت بوضع العراق وفلسطين وشرقي الأردن تحت الانتداب الفرنسي، ولم تأتِ المقررات على ذكر للبنان، ما أثار الشكوك لدى اللبنانيين. فوجّه وفدهم، الذي كان لا يزال في باريس، كتاب استفسار



ميللرن رئيس الحكومة الفرنسية

لرئيس الحكومة ميللران: "فأجابهم في 19 آيار 1920 بأن المؤتمر لم يدخل في التفاصيل وأنّ فرنسا التي فازت بالانتداب على سورية ولبنان ستفي بوعودها وتحقق أماني الشعب اللبناني بالاستقلال" (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب ج1، ص172). وكانت مقررات سان ريمو قد أحدثت ردة فعل عنيفة في سورية (إضرابات ومظاهرات وتنديد بتراخي الحكومة الفيصلية العربية...).

والجدير ذكره أن فكرة الانتداب فكرة حديثة في التاريخ السياسي، تمّ التوصّل إليها أثناء مداولات مؤتمر الصلح لتكون حلاً وسطاً بين التيار الأميركي

(مبادئ الرئيس الأميركي ولسن) الداعي إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتيار الأوروبي المتمسك بالسيطرة والاستعمار. ويعيد المؤرخون فكرة الانتداب إلى جان كريستيان سمطس الذي كان رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا.

والهدف من الانتداب مساعدة الدول والشعوب التي خضعت للاستعمار كي تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها وحاضرة للاستقلال.

وصك الانتداب الخاص بلبنان وسورية هو وثيقة دولية، وضعها المجلس الأعلى لعصبة الأمم في لندن، لتنظيم عمل الانتداب الفرنسي عليهما. ويتضمن مقدمة ورد فيها ان الدول الحليفة اختارت فرنسا لإرشاد شعبَيْ سورية ولبنان، وإحدى وعشرين مادة نصّت في أهمها على أن تضع الدولة المنتدبة، خلال ثلاث سنوات، دستوراً للبنان وسورية وتُبقي فرنسا جنودها فيهما للدفاع عنهما وتعمل على تنظيم قوى أمن محلية، وتتولى فرنسا شؤون العلاقات الخارجية، وعليها صيانة الأراضي اللبنانية والسورية وعدم التنازل عنها، وتكون اللغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب العربية.

خلاف بين مجلس الإدارة والفرنسيين

لم تصفُ الأجواء بين مجلس الإدارة (والاستقلاليين اللبنانيين، بمن فيهم البطريركية المارونية) وبين السلطات الفرنسية (الحكم العسكري)، منذ أن بدا للبنانيين، في كثير من الأوقات، أن فرنسا كانت مستعدة للتضحية باستقلال لبنان إذا ما قبل الحكم الفيصلي في دمشق بذلك ثمناً لاعترافه بالانتداب الفرنسي على سورية كلها. أضف إلى ذلك شكوى اللبنانيين الدائمة من الحكم العسكري المباشر الذي كان الفرنسيون يطبّقونه. إذ كان المندوب السامي في الشرق منذ سنة 1919 قائداً عسكرياً برتبة جنرال، وكان يتمتع بصلاحيات مطلقة، وكان يمثّله على رأس حكومة لبنان (مجلس الإدارة) ضابط فرنسي أدنى منه رتبة، ويسمّى "الحاكم". وكان يمثّل هذا الحاكم في كل قائمقامية لبنانية معتمد إداري فرنسي يكون ضابطاً أيضاً. وكانت السلطة الفعلية في أيدي هؤلاء الضباط الذين كانوا يتدخلون في جميع شؤون البلد.

إزاء هذا الوضع قدّم مجلس الإدارة مذكرة (رقم 1304 تاريخ 29 تشرين الثاني1919؛ نصها الكامل أورده الشيخ بشارة الخوري في "حقائق لبنانية"، ج1، ص 274-277) إلى الجنرال غورو، الذي قَدِمَ إلى لبنان خلفاً لجورج بيكو، بواسطة حاكم لبنان القومندان لابرو، فنّد فيها مآخذ اللبنانيين على الإدارة العسكرية الفرنسية، واقترح إجراء بعض الإصلاحات.

إلا أن إدارة الاحتلال الفرنسي استاءت من مجلس الإدارة، وأخذ الحاكم، لابرو، يفكّر في حله. وأصدر، في خطوة ترهيب له، قراراً بكف يد أحد أعضائه، سليمان كنعان، ممثل قضاء جزين في المجلس (أيار 1920). وأتبع غورو ذلك بتعيينه بعض الوجوه اللبنانية (سبعة موارنة، اثنان دروز، إثنان روم أرثوذكس، واحد كاثوليك، واحد مسلم، واحد شيعة، وثلاث من الموظفين الفرنسيين) لينضموا إلى مجلس الإدارة في بحث مسألة الدستور.

وكثيراً ما نقع على اعترافات لمسؤولين فرنسيين بسوء تصرف الموظفين الفرنسيين، فريمون بوانكاريه، الذي كان رئيساً للجمهورية الفرنسية، كتب مقالاً مطولاً في "مجلة العالمين" الباريسية عنوانه "فرنسا في سورية"، حذّر فيه من هذا الأمر، ومما قاله: "... وإذا أردنا أن يتوطد وضعنا في الشرق، وجب علينا أن نتصرف فيه تصرّف المحررين والمرشدين، لا تصرف المحتلين والأسياد... ويبدو أن بعض الوزارات (الفرنسية) استحلت



رياض الصلح وسليمان كنعان

أن ترسل إلى سورية موظفين مرذولين. وأن الشرق صار فردوساً مرتهناً للمأمورين الذين شاء سوء حظهم أن لا ينجحوا في بلادهم" (يوسف سالم، "50 سنة مع الناس"، دار النهار للنشر، بيروت 1975، ص 31؛ نقلاً عن ر. بوانكاريه، التاريخ السياسي، ج3، ص 35).

فريقان لبنانيان حول النظام الأساسي وجنسية الحاكم واتصالات مع السوريين ومحاكمة أعضاء مجلس الإدارة

ظهر، داخل مجلس الإدارة وخارجه، فريقان مختلفان حول هاتين المسألتين. الأول، ضمّ أكثرية أعضاء المجلس (وأكثر المتحمسين منهم سليمان كنعان) ورئيسه حبيب السعد. ووقف معهم البطريرك الحويك. ورأى أن لبنان قد بلغ درجة عالية من النضج السياسي والخبرة في إدارة شؤونه، وأنه لذلك يستحق أن يحصل على استقلاله، وأن يحكمه حاكم وطني من أبنائه.

الفريق الثاني، تزعّمه داود عمون (دير القمر) ونقولا غصن، ممثل قضاء الكورة في مجلس الإدارة، ورأى أن الإدارة اللبنانية القائمة ما تزال عاجزة ومتحيزة وطائفية، ولا بدّ من تنصيب حاكم فرنسي على لبنان في السنوات الخمس الأولى. وقد عمل داود عمون على تشجيع أهالي دير القمر لإرسال عرائض تدعم وجهة نظره، وكذلك فعل نقولا غصن مع أهالي عدد من القرى في قضاء الكورة.

في هذه الأثناء، نجح ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة، هم: سليمان كنعان، سعد الله الحويك، الياس الشويري، خليل عقل، فؤاد عبد الملك، محمود جنبلاط، محمد الحاج محسن ويوسف البريدي، ومعهم سياسيون على رأسهم رياض الصلح وأمين أرسلان وسعيد البستاني... بإقامة اتصالات مع المسؤولين السوريين والملك فيصل (بدأها ورتّب لها سعيد البستاني عن الجانب اللبناني والضابط جميل الإلشي عن الجانب السوري)، محاطة بسرية تامة، وأسفرت عن مشروع اتفاق يتضمن خمسة بنود تتلخّص بما يلي:

أولاً: استقلال لبنان التام المطلق.

ثانياً: توسيع حدوده بموجب اتفاق يعقد بينه وبين دمشق.

ثالثاً: حياده السياسي بحيث لا يُحارِب ولا يُحارَب ولكن بمعزل عن كل تدخّل عسكري.

رابعاً: العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسورية تدرسها وتقرر طبيعتها لجنة مشتركة. وتصبح

قراراتها نافذة بعد موافقة مجلس النواب في البلدين.

خامساً: يتعاون الطرفان في السعي لدى الدول الأخرى للتصديق على هذه البنود وضمان أحكامها.

وقف الفرنسيون على حركة وتحركات هؤلاء الأعضاء الاستقلاليين بواسطة أحد عملائهم السريين (وديع كرم المعروف بوديع الكلارجي، من بلدة كفرشيما، الذي نجح في خديعة نجيب الأصفر أحد الوجهاء الاستقلاليين). فأوقفت السلطات أعضاء مجلس الإدارة في 10 تموز 1920، وبعد يومين أصدر غورو قراراً بإلغاء مجلس الإدارة "... لعدم استطاعته القيام بوكالته..."، وأحيلوا على محكمة عسكرية حكمت بنفيهم، إلى أن عفا عنهم الرئيس الفرنسي بوانكاريه في أول كانون الثاني 1923 بعد أن قضوا في المنفى حوالى سنتين ونصف السنة.

وبتسكير ملف حادث مجلس الإدارة (20 تموز 1920) انتهت المرحلة الأولى من تاريخ الاحتلال العسكري الفرنسي في لبنان. وقد استمرّت 22 شهراً، ولم يتحقق خلالها شيء من المطالب التي تقدم بها اللبنانيون الاستقلاليون لمؤتمر الصلح وللدول الكبرى وفي طليعتها دولة فرنسا، باستثناء بعض الوعود المطاطة الغامضة.

(للتفصيل في ما ورد أعلاه، تحت العنوان الفرعي "فريقان لبنانيان..."، راجع شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط1، 1995، ج1، في فصلين كاملين، التاسع والعاشر، ص 174-215).

وبعد انقضاء أقل من أسبوع واحد على إلغاء مجلس الإدارة اللبنانية ومحاكمة أعضائه، كان الجيش الفرنسي يدخل دمشق (24 تموز 1920) إثر معركة ميسلون الشهيرة، ويلغي الحكم الفيصلي العربي في سورية ("سورية"، ج10 من "الموسوعة التاريخية الجغرافية").

ثلاثة قرارات فرنسية باتجاه إعلان "دولة لبنان الكبير" (آب 1920)

المعارضة اللبنانية منفية، الحكم الفيصلي العربي مهزوم، وغورو يباشر عملية سياسية واسعة لإعادة تنظيم شؤون المنطقتين الغربية والشرقية، أي لبنان وسورية.

وفي ما يختص بلبنان، اتخذ الجنرال غورو، خلال شهر آب 1920، أربعة قرارات تنظيمية، الثلاثة الأولى منها تمهّد للقرار الرابع والأهم من حيث انه يؤسس "دولة لبنان الكبير".

القرار الأول، رقم 299 تاريخ 3 آب 1920، نصّ على فصل الأقضية الأربعة التي كان يطالب بها اللبنانيون، وهي أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة (البقاع) وبعلبك، وضمّها إلى جبل لبنان (الرأي الغالب لدى المؤرخين أن الأقلية المسيحية في هذه الأقضية أعربت عن رغبتها في هذا الانضمام، في حين عارضته الأكثرية المسلمة معربة عن تمسّكها بالبقاء ضمن كيان سورية الطبيعية المستقل).

القرار الثاني، رقم 320 تاريخ 31 آب 1920، نصّ على حل المنطقة الإدارية المعروفة باسم "ولاية بيروت"، ونظاماتها ومصالحها الإدارية، وكذلك المجالس الإدارية في الألوية والأقضية التابعة لها.

القرار الثالث، رقم 321، في اليوم نفسه (31 آب 1920)، نصّ على إلغاء المنطقة الإدارية لأراضي لبنان المستقلة...

وبهذين القرارين (320و321)، أنهى غورو الوجود القانوني لولاية بيروت ولنظام المتصرفية في جبل لبنان، ليقيم على أنقاضهما الكيان اللبناني الجديد.

قرار تأسيس دولة لبنان الكبير: كذلك، وفي اليوم نفسه (31 آب 1920) اتخذ غورو القرار 318 المؤلف من مقدمة، وثلاث مواد:



الجنرال غورو لدى وصوله الى مطار بيروت

المادة الأولى: "تشكلت حكومة باسم "دولة لبنان الكبير" تشتمل:

أولاً على منطقة لبنان الإدارية الحالية (جبل لبنان).

ثانياً: على أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وفقاً للأوامر الصادرة عن القرار رقم 299 المؤرّخ في 3 آب 1920.

ثالثاً: على أراضي ولاية بيروت المفصّلة فيما يلي:

أ) سنجق صيدا خلا ما ألحق منه بفلسطين بحسب الاتفاقات الدولية.

ب) سنجق بيروت.

ج) قسم من سنجق طرابلس يشتمل على أراضي قضاء عكار الواقعة جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنية) وقسم من قضاء حصن الأكراد واقع جنوبي حدود لبنان الكبير المعينة في المادة الثانية من هذا القرار".

(هذا القرار، وقرارات غورو السابقة، يوردها عدد كبير من المراجع، وتعود بغالبيتها إلى كتاب الشيخ بشارة الخوري حقائق لبنانية، ج1، ص109-113).

وعيّنت المادة الثانية حدود دولة لبنان الكبير. لكن القسم الجنوبي من هذه الحدود (مع فلسطين) طرأت عليه تعديلات أملتها العلاقات الفرنسية - البريطانية والضغوطات الصهيونية، وجاءت لغير مصلحة لبنان.

أما المادة الثالثة والأخيرة فنصّت على وضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداءً من اليوم التالي، أي 1



مدينة بيروت

أيلول 1920 (كان لبنان يحتفل بعيده الوطني في هذا التاريخ من كل عام حتى سنة 1943).

غورو يعلن "دولة لبنان الكبير" وميللران يؤكّد استقلالها

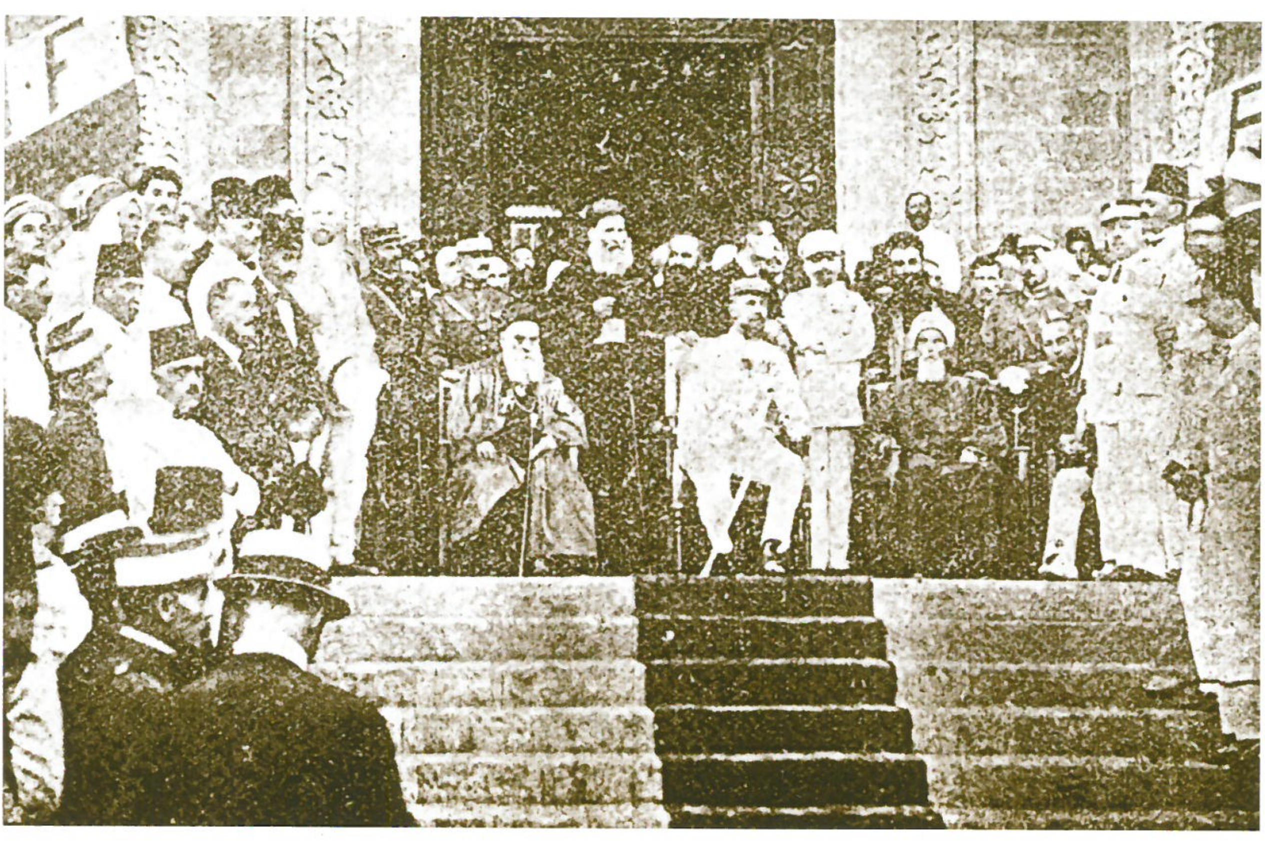
في احتفال مهيب أقامه الجنرال غورو في مقرّه بقصر الصنوبر في بيروت، في الأول من أيلول 1920، حضره حشد من أركان الحكم الفرنسيين والوطنيين وممثلي الدول ورؤساء الطوائف ورجال الدين والأعيان. ووقف في وسطهم، يحيط به البطريرك الماروني الياس الحويك، ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وقاضي قضاة الشرع الشيخ محمد الكستي، وألقى خطاباً مطولاً (ننشره كاملاً، أو مقتطعاً، الكثير من الكتب التاريخية، ومعظمها يعود إلى "حقائق لبنانية" لبشارة الخوري، أو "تاريخ لبنان العام" ليوسف مزهر...".

ومما جاء فيه:

"... أولى هذه الواجبات (المترتبة "عليكم"، يا أهل لبنان) وأقدسها هو الاتحاد... كما أن الاختلافات المذهبية والجنسية كانت في ما مضى السبب الأكبر في ضعفكم.

"إن لبنان الكبير قد تأسس لفائدة الجميع، وليس ليكون ضد أحد. فما هو إلا اتحاد سياسي إداري لا تفضيل فيه لدين على آخر (...)

"وإذا كانت مهمة المستشارين (الفرنسيين) تبدو




يوم اعلان استقلال لبنان الكبير عام 1920: الجنرال غورو والى يمينه غبطة البطريرك والى يساره مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا ومن حولهم الاساقفة والرجال الرسميون

اليوم بأنها ضرورية وملّحة. فإني منذ الآن أنظر بملء الثقة إلى اليوم الذي تصبحون فيه أهلاً لحكم بلادكم بأنفسكم (...).

"ويمكنكم منذ الآن أن تواجهوا المستقبل بكل ثقة، لأن فرنسا ستقدم لكم مساعدتها كما سبق لها أن فعلت في الماضي... لقد عرفتم أن الدم الفرنسي قد أريق في سبيل فرنسا وفي سبيل استقلالكم (في إشارة إلى معركة ميسلون قبل نحو خمسة أسابيع). كذلك قد اخترتم علمها الذي هو علم الحرية ورمز حريتكم. فأضفتم إليه أرزتكم الوطنية.

"وإني إذ أحيي العلمين الشقيقين، أهتف معكم قائلاً: ليحيى لبنان الكبير، ولتحيى فرنسا، متحدين إلى الأبد".

وقبل أسبوع من هذا الإعلان كان الوفد اللبناني الثالث ما زال في باريس يتابع مساعيه لتحقيق المطالب. وحصل على رسالة وجّهها رئيس الحكومة الفرنسية ميللران في 24 آب 1920 إلى رئيس الوفد المطران عبد الله الخوري. وبواسطته إلى الشعب اللبناني. يعده فيها بالاستقلال: "... لم أعد بحاجة إلى التأكيد على استقلال لبنان الذي سبق للسيد كليمنصو أن أعلنه. كما أعلنته أنا بنفسي..." (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج1، ص 235؛ نقلاً عن كرم، جورج أديب، قضية لبنان، وفيه النص الأصلي للرسالة باللغة الفرنسية، وترجمتها إلى العربية*).

البقاع

قرارات تنظيمية

وفي اليوم نفسه (1 أيلول 1920)، أصدر الجنرال غورو القرار التنظيمي رقم 336، ويتضمن أربعين مادة، قسّمت دولة لبنان الكبير إلى أربع متصرفيات (متصرفية لبنان الشمالي، ومتصرفية جبل لبنان، ومتصرفية لبنان الجنوبي، ومتصرفية البقاع، وبلديتين مستقلتين في بيروت وفي طرابلس). وقسّمت المتصرفيات إلى 12 قضاءً والأقضية إلى مديريات.

وأناط هذا القرار السلطة التنفيذية بموظف فرنسي كبير يدعى "حاكم لبنان الكبير". يتمتع بصلاحيات واسعة جداً يعيّنه المفوّض السامي ويكون مسؤولاً أمامه. كما أنشأ، إلى جانب حاكم لبنان، دوائر عمومية مركزية يرأسها وطنيون وإلى جانبهم مستشارون فرنسيون. وعملها بمثابة عمل السلطة التنفيذية. وتشكلت من: أمانة سر عامة تولاها أوغيست أديب (خلفه حبيب باشا السعد سنة 1925).

- دائرة الداخلية والجندرمة والبوليس، ورئيسها علي الأسعد.
- دائرة المالية (أوغيست أديب).
- دائرة العدلية والأملاك والأوقاف (شارل دباس).
- دائرة النافعة والبرق والبريد (ألبير نقاش).
- دائرة المعارف والفنون الجميلة (شفيق الحلبي).
- الدائرة الاقتصادية (أسعد يونس).

- دائرة الصحة والإسعاف العام (الدكتور منصور).

وكان يقوم إلى جانب هذه الدوائر العمومية (السلطة التنفيذية) مجلس يُسمى "اللجنة الإدارية للبنان الكبير". وهي اللجنة التي كان القرار 273 قد وعد بإنشائها عوضاً عن مجلس إدارة جبل لبنان المنحل. وكانت تتألف أصلاً من 15 عضواً، ثم أضيف إليها، في 22 أيلول 1920 بموجب القرار 369 عضوان ستّيان أحدهما عن بيروت، والآخر عن لبنان الجنوبي. وقد توزّع هؤلاء الأعضاء على الطوائف الست الكبرى: ستة عن الموارنة، أربعة عن السنّة، ثلاثة عن الأرثوذكس، إثنان عن الشيعة، واحد عن الدروز وواحد عن الكاثوليك.

إحصاء سكاني:

عندما أنشىء لبنان الكبير كانت أكثرية السكان في المناطق الملحقة به من المسلمين السنّة في المدن الساحلية وعكار، ومن المسلمين الشيعة في جبل عامل والبقاع.

وبلغ عدد سكان هذه المناطق الملحقة (سنة 1920) 320718 نسمة، منهم 2200814 من المسلمين، و112226 من المسيحيين، و7678 من الأقليات.

وبحسب الإحصاء الرسمي الذي أجراه الفرنسيون في سنة 1922، بلغ عدد سكان لبنان الكبير المقيمين570559 نسمة، منهم 297545 (52.1٪) مسيحيون، و 265636 (46.6٪) مسلمون، و 8436 (1.3٪) أقليات. فيلاحظ أن النسبة المئوية للسكان المسيحيين هبطت من79.5٪ إلى 52.1٪، في حين ارتفعت بالنسبة إلى المسلمين من 20.5٪ إلى 46.6٪.

ليس هذا فحسب، بل إن حركة الهجرة أخذت تشتد بدرجة كبيرة بعد قيام دولة لبنان الكبير. ففي حين



سليم علي سلام

قدر عدد المغتربين اللبنانيين في سنة 1921 بـ130348 مغترباً، ارتفع هذا الرقم إلى 258248 مغترباً في سنة 1925. وكانت غالبية المهاجرين من المسيحيين، وخاصة من الموارنة والروم الأرثوذكس، إذ لم يقبل المسلمون كثيراً على الهجرة. إضافة إلى أن نسبة المواليد عند المسيحيين كانت متدنية بالمقارنة مع نسبة المواليد المرتفعة عند المسلمين (د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص 58-59). وهاتان الظاهرتان، الهجرة ونسبة المواليد، واستمرتا بالشكل نفسه وإلى حد كبير، وخاصة عند كل أزمة، إلى يومنا

الحالي.

ونتيجة لهذا الاختلال الديمغرافي، رحّب المسيحيون بالقرار الفرنسي بشأن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الأرمن، في سورية ولبنان، الذين جاؤوا مع الفرنسيين عند انسحابهم من كيليكيا.

وفي سنة 1922، قدّر عدد اللاجئين الأرمن في لبنان بحوالي 32859 (مسعود ضاهر، المرجع المذكور، ص 59) ما لبثت السلطات الفرنسية أن منحتهم الجنسية اللبنانية لكنهم أي المسيحيون لم ينجحوا في حمل السلطات الفرنسية على القبول بمطالبتهم إحصاء المغتربين اللبنانيين والمتحدرين من أصل لبناني إلى جانب المقيمين اللبنانيين. وهذه أيضاً قضية لا يزال طرحها مستمراً إلى الآن.

موقف المسيحيين والمسلمين من دولة لبنان الكبير

رحّب المسيحيون، في بادئ الأمر، بإعلان دولة لبنان الكبير التي أمّنت مرافىء على البحر وسهول خصبة. وفي حين كان أبناء الطوائف الأخرى قد أعربوا عن تفضيلهم الانتداب الأميركي أو البريطاني، كان الموارنة يصرحون بأنهم لا يقبلون عن الانتداب الفرنسي بديلاً (تقرير لجنة كينغ - كراين الشهيرة). هذا إذا فُرض الانتداب فرضاً واستُبعد الاستقلال الناجز.

لكن مخاوف المسيحيين من نوايا السلطات الفرنسية ما لبثت أن تجدّدت: استمرار الفرنسيين بالاستئثار بالسلطة، واستمرار الشكوك بموقفهم إزاء فصل لبنان عن سورية والاعتراف باستقلاله.

فهذا يوسف السودا، أكثر المسيحيين الاستقلاليين مشاكسة للفرنسيين، يذكر (في كتابه "في سبيل الاستقلال"، بين ص 334و354) نقاطاً محدّدة ويفصّل بها، كانت أساسية في عدم اطمئنان المسيحيين:



صبري حماده

- بعد خطابه، الذي أعلن فيه قيام دولة لبنان الكبير، انتقل غورو إلى دمشق. وذكر في خطاب ألقاه هناك "أعلنّا استقلال لبنان ما لم يغيّر اللبنانيون فكرهم".
- وذكر في خطاب آخر ألقاه في حلب "استقلال لبنان إلى أن يعدل عنه اللبنانيون".
- في 8 آب 1921، اجتمع السودا بغورو في عاليه. ولما نقل السودا قلق اللبنانيين عما "يقرأون من تحفظات بشأن استقلال لبنان"، أجابه غورو: "لا أخفي عليك أنني رأيتُ بعد الاختبار منذ إعلان لبنان الكبير في أيلول الماضي، أن هناك مسائل تستدعي إعادة



خالد شهاب

النظر. وفي نتيجة البحث والمشاورات رأيت أنه يمكن اللجوء إلى شكل فدراسيون (اتحاد) بين سوريا ولبنان. وقد وضعتُ مشروعاً بالفدراسيون" ص (339).

– في 23 أيلول 1921، أطلع يوسف السودا البطريرك الياس الحويك على ما قاله له غورو في شأن "الفدراسيون". فاستبقاه البطريرك عنده، في الديمان، لأن غورو قادم إليه مساء اليوم نفسه. فيجتمع الثلاثة (البطريرك والسودا وغورو) على مائدة العشاء. وكلمة الترحيب التي ألقاها البطريرك أنهاها بقوله: "إذا مُسّت حفنة من تراب لبنان فأنا خلال أربع وعشرين ساعة أشعلها ثورة في البلاد". فانتفض غورو غاضباً. لكنه اجتهد على استرضاء البطريرك: "... ولكن يعزّيني أن هذه الأفكار ليست أفكاركم بل أفكار المسيو سودا الجالس بقربكم... نعم حدّثت المسيو سودا عن الفدراسيون. ولكني قلت له إن المشروع لا ينفذ إلا إذا وافق عليه اللبنانيون. ولغبطتكم الرأي الأول..". وفي اليوم التالي، قال البطريرك ليوسف السودا: "كن مطمئناً. عملنا الواجب. كان من الضروري أن نخلص من هذه القصة. قصة الفدراسيون. وإذا رجعوا رجعنا" (ص 353).

أما عن موقف المسلمين فقد كان من الطبيعي أن السياسة الفرنسية "التي أقلقت المسيحيين" أن تساعد المسلمين المعتدلين والمتعاونين للذهاب أبعد في تعاونهم وتركهم مسألة الوحدة مع سورية أو الاستقلال اللبناني الناجز للزمن الكفيل بحلها. فاشتركوا في انتخابات 1922، وفي الحكومة. وفي "عودة إلى أسماء النوّاب والوزراء فقط في مطلع عهد الانتداب ما بين 1920 و1926 تظهر أن ستاً وعشرين شخصية من العائلات الإسلامية العريقة دخلت المجالس التمثيلية والنيابية وتقلدت المناصب الوزارية مثل عمر الداعوق وحسين بيهم وعمر بيهم وحليم قدورة ومحمد المفتي من بيروت، وعثمان علم الدين ونور علم الدين وخير الدين عدره من طرابلس، ويوسف الجوهري ونجيب عسيران من صيدا، وعبود عبد الرزاق من عكار، وابراهيم حيدر وأحمد الحسيني وحسين قزعون وصبري حمادة من البقاع، وحسين الزين وخالد شهاب وعبد اللطيف الأسعد وفضل الفضل من الجنوب، ورشيد جنبلاط وتوفيق أرسلان وجميل تلحوق وفؤاد أرسلان من جبل لبنان" (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص 296).

أما المسلمون المتشدّدون "الوحديون" (المطالبون



حزيران 1926: وزراء في أول وزارة في عهد شارل دباس وفي تاريخ لبنان، وكانت برئاسة أوغست باشا أديب، من يمين الصورة: نجيب الأميوني (المعارف)، يوسف أفتيموس (الأشغال العامة)، نجيب القباني (العدل)، شارل دباس، أوغست أديب، بشارة الخوري (الداخلية)، علي نصرت الأسعد (الزراعة).

بالوحدة مع سورية في سياق "سورية الطبيعية")، فلم يعترفوا لا بالانتداب ولا بقيام دولة لبنان الكبير، وامتنعوا عن التعاون معهما (في الانتخابات، والوظائف...). وكان في طليعتهم عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار في طرابلس، سليم علي سلام ومحمد جميل بيهم في بيروت، رياض الصلح في صيدا، أحمد عارف الزين في صور وصيدا، أحمد رضا في النبطية، وشوقي الدندشي في عكار... وقد تجلّى نشاطهم في عرائض الاحتجاج وفي اللقاءات والمؤتمرات واستمرار اتصالاتهم وتنسيقهم.

إطلاق الإدارة

كثيراً ما يربط المؤرّخون إطلاق الإدارة في لبنان، مؤسسات وتنظيماً، بروبير دو كه Robert de Caix السكرتير العام للمفوضية الفرنسية في أيام غورو وخلفه ويغان، كما كان مفوضاً سامياً بالوكالة لبضعة شهور (في أثناء غياب غورو). ويصفه الشيخ بشارة الخوري (في "حقائق لبنانية") بأنه كان أحد كبار مخططي السياسة الفرنسية في الشرق.

أدخل دو كه أنظمة عديدة على الإدارة اللبنانية، منها القانون الانتخابي الذي عمل به حتى مطلع عهد الاستقلال، والقوانين العقارية التي نظمت حق الملكية في البلاد. ومعروف عنه انه كان يختار بين خريجي المعاهد الفرنسية في لبنان عدداً من المعاونين. فألّف منهم أول جهاز إداري للدولة اللبنانية (الملاحظ، هنا، أن الأكثرية الساحقة من كبار إداريي الوزارات، وكذلك أكثرية الحكام والسياسيين في لبنان كانوا من خريجي جامعة القديس يوسف – اليسوعية – حتى نهاية ثمانينات القرن العشرين وانتهاء الحرب اللبنانية الأهلية؛ وبدأ بعدها خرّيجو الجامعة الأميركية في بيروت أو خرّيجو الجامعات الاميركية يحلّون في الوظائف الإدارية الكبرى في الدولة، وكذلك

في المهمات والقيادة السياسية). وقيل إن الجنرال غورو قضى، نزولاً على اقتراح دو كه، بإيجاد نقد خاص بسورية ولبنان خُصَّ بإصداره فرع من البنك العثماني سُمّي "بنك سورية ولبنان". واستمرت هذه المؤسسة تصدر النقد اللبناني إلى أن تأسس مصرف لبنان في سنة 1964 كما أن دو كه مثّل لبنان في عصبة الأمم بموجب صك الانتداب، ما أثار في حينه موجة احتجاج واستنكار في أوساط اللبنانيين.

"معرض بيروت" يُظهر دور بيروت التجاري

في 21 نيسان 1921، افتتح معرض بيروت (الذي دام أكثر من شهر، حتى 28 أيار)، وكان حدثاً اقتصادياً مهماً من حيث أنه بشّر بحركة اقتصادية نامية، وسمّى ميشال زكور الجريدة التي أصدرها في ما بعد باسمه، "المعرض". وحضر الافتتاح الجنرال غورو وأعضاء بعثة برلمانية فرنسية أرسلت خصيصاً لهذه الغاية. وكانت للمعرض لجنة تنظيم ولجنة شرفية. وكان يزور المعرض نحو خمسة آلاف شخص كل يوم، وأطلق عليه إسم "معرض بيروت"، وكان يقع في آخر الشارع الذي يحمل اليوم إسمه. ولمناسبة ختام حفلات المعرض، قال الجنرال غورو، في كلمة ألقاها بحضور السير هربرت صموئيل، المفوض السامي البريطاني في فلسطين، إن بيروت تمكنت، في هذا المعرض، برغم قصر المدة (نحو شهر واحد)، وبرغم ما نكّبت به البلاد في زمن الحرب، أن تُظهر مقدرتها التجارية وتفوّقها الفني والصناعي، وأن تعلن للملأ أنها جديرة بأن تحافظ على مركزها في الشرق. وكان الجنرال غورو قد ألقى خطاباً في فرنسا، قبل أسابيع قليلة (أي في أوائل أيار 1921) قال فيه: "كان أبناء فينيقيا يأتون إلى شواطئ غاليا (فرنسا) لعرض مصنوعات بلادهم . فالعارضون من ابناء فرنسا في



الجنرال موريس ساراي

معرض بيروت اليوم يردّون للفينيقيين زيارتهم" (فاضل سعيد عقل ورياض حنين، "ميشال زكور، حكاية عصامية وتاريخ حقبة" ص63).

نحو البرلمانية والدستور،
المجلس التمثيلي الأول

تحرّك اللجنة الإدارية وإلحاحها لكسب المزيد من

الصلاحيات، بالاتفاق الكامل بين جميع أعضائها، بمن فيهم داود عمون المعتبر صديقاً ومقرباً جداً من الفرنسيين، أزعج هؤلاء، فأقدموا، في 9 آذار 1922، على إصدار قرار بحل اللجنة الإدارية. وقبل يوم واحد (8 آذار)، صدر القرار 1304 من خمسين مادة، وتناول أمرين هما منصب حاكم لبنان، الذي لم يحدّد جنسيته (أيكون فرنسياً أم لبنانياً)، وإنشاء مجلس تمثيلي يحل محل اللجنة الإدارية.

الحاكم استمرّ فرنسياً حتى العام 1926

المجلس التمثيلي جُعل من 30 عضواً (10 موارنة، 6 سنّة، 6 شيعة، 4 روم أرثوذكس، درزيان، كاثوليكي واحد، وواحد للأقليات)، وانتخب أعضاؤه شعبياً على درجتين (أيار 1922). فكانت هذه المرة الأولى التي يمارس فيها اللبنانيون حق الانتخاب. وتدخّل الفرنسيون في هذه الانتخابات لمصلحة من اعتبروهم أقرب إلى سياستهم. وحُرم المجلس من السلطة التشريعية، فكان مجلساً استشارياً خضعت اقتراحاته ومقرراته لموافقة الحاكم أو المفوض السامي. وقد استمرّ حتى العام 1926، وتعاقب على رئاسته ثلاثة: حبيب السعد، نعوم لبكي وإميل إده.

وعاد اللبنانيون الاستقلاليون ليحتجوا من جديد على هذا المجلس،الذي هو "تمثيلي" بالاسم فقط، فوعدهم الجنرال غورو بقرارات لاحقة لتطوير نظام الحكم اللبناني.

في عهد الجنرال ويغان (قانون الجنسية)

غادر غورو قاصداً باريس (25 تشرين الثاني 1922)، حيث راح يطالب بزيادة المخصصات المالية للمفوضية العليا في سورية ولبنان. ولما لم تستجب الحكومة الفرنسية لمطلبه، استقال من منصبه،



هنري دو جوفنيل

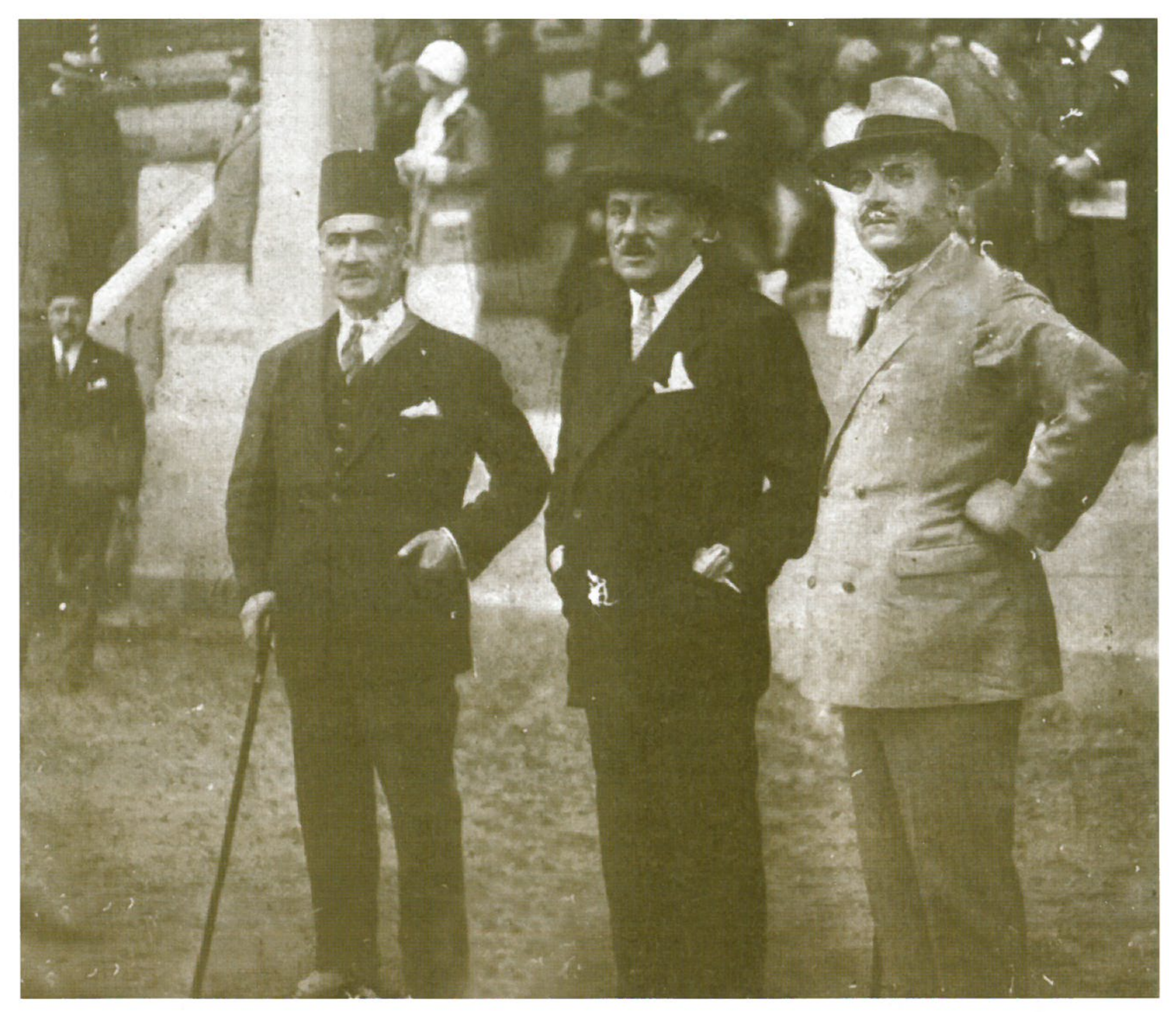
وشغل روبير دو كه مؤقتاً منصب المفوض السامي بالوكالة إلى أن تمّ تعيين المفوض السامي مكسيم ويغان Maxime Weygan الذي وصل إلى بيروت في 9 أيار 1923. وكانت حالة الأمن متردية، فعالجها ويغان بحزم إلى أن استتب الأمن. وفي 24 تموز 1923، تمّ توقيع معاهدة لوزان، ما أتاح لمجلس عصبة الأمم أن يقرّ، في 29 أيلول 1923، صك الانتداب الفرنسي. فدخل لبنان عهد الانتداب الفرنسي رسمياً. وأهم ما في هذا الصك أنه اعترف دولياً بكيان لبنان "المستقل". فأصبح من الواجب استصدار قانون للجنسية اللبنانية



استناداً إلى شروط المادة 30 من معاهدة لوزان التي تنصّ على: "إن الرعايا الأتراك المقيمين في الأراضي المنسلخة بحسب أحكام هذه المعاهدة عن تركيا يصبحون بملء الحق وضمن شروط التشريع المحلي من جنسية الدولة التي ألحقت بها هذه الأراضي" (د. جوزيف لبكي، متصرفية جبل لبنان، ص91). وابتداءً من 30 آب 1924، تاريخ وضع معاهدة لوزان موضع التنفيذ، خسر سكان الولايات من لبنان الكبير تابعيتهم العثمانية، وأنشئت قانوناً الجنسية اللبنانية.

في عهد ساراي

في أواخر سنة 1924، أعفت الحكومة الفرنسية ويغان من مهماته، وعيّنت مكانه الجنرال موريس ساراي Maurice Sarrail، الذي وصل إلى بيروت في 2 كانون



1926 ـ **رئيس المجلس النيابي موسى نمور ، المفوض السامي هنري دو جوفنيل، الحاكم العام ليون كايلا**

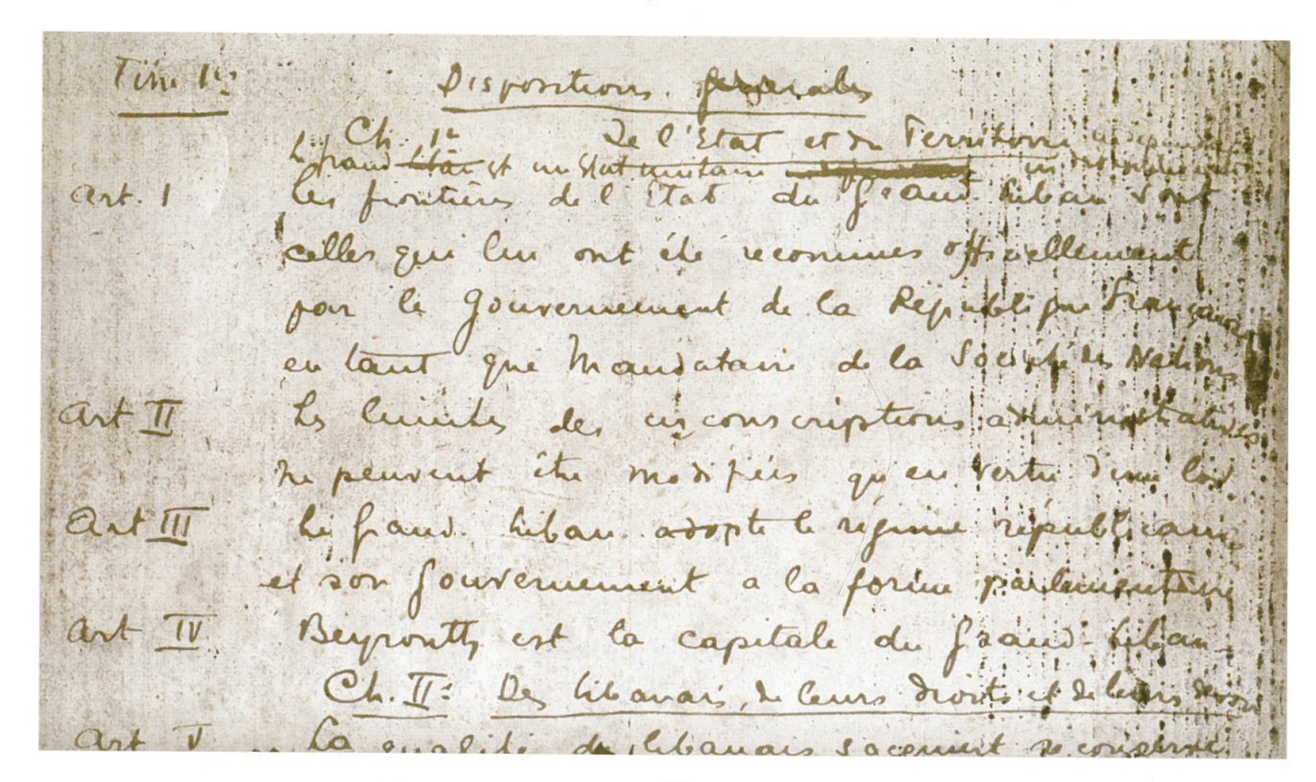
الثاني 1925، والذي لم تدم مدة ولايته أكثر من عشرة شهور بسبب سوء تدبيره وتهوّره ومعاداته معظم السوريين واللبنانيين.

وفي 19 كانون الثاني 1925 (أي بعد 17 يوماً من وصوله)، أصدر ساراي "القرار S/15 الذي حدّد شروط الجنسية اللبنانية والذي لا يزال،مع ما أدخل عليه من تعديلات وإضافات لاحقة، وخصوصاً التعديل الذي جرى في سنة 1994 (بعد اتفاق الطائف)، يشكّل أساس قانون الجنسية المعمول به" **(شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص 251).**

وقبل ذلك بنحو أسبوع، أي في 12 كانون الثاني 1925، عقد المجلس التمثيلي دورة استثنائية، احتدم فيها الخلاف حول مسائل عدة أهمها انتخاب حاكم وطني في محاولة لقطع الطريق أمام حاكم فرنسي يعينه ساراي، الذي كان وعد اللبنانيين بتعيين حاكم وطني فور وصوله إلى بيروت، ثم ما لبث أن عاد عن هذا الوعد. واغتنم ساراي حجة خلاف "النواب"، أعضاء المجلس التمثيلي، وأصدر قراراً، في اليوم التالي (13



جلسة اقرار الدستور اللبناني (1926) واولى صفحاته



Titre Ier : Dispositions générales
Ch. Ier De l'Etat et du Territoire
art. 1 Les frontières de l'Etat du Grand Liban sont celles qui lui ont été reconnues officiellement par le gouvernement de la République Française en tant que mandataire de la Société des Nations.
Art II Les limites des circonscriptions administratives ne peuvent être modifiées qu'en vertu d'une loi.
Art III Le Grand Liban adopte le régime républicain et son gouvernement a la forme parlementaire.
Art IV Beyrouth est la capitale du Grand Liban.
Ch. II : Des Libanais, de leurs droits et de leurs devoirs
art. V La qualité de Libanais s'acquiert...

كانون الثاني 1925)، بحل المجلس وتعيين ليون كايلا حاكماً على لبنان. الأمر الذي كان له أسوأ الأثر في نفوس اللبنانيين. فاستمرّ هؤلاء على شكوكهم ومخاوفهم مع انتخاب المجلس التمثيلي الثاني (حزيران - تموز 1925)، الذي استمرّ، كالمجلس السابق، بصلاحياته المحدودة وعدد أعضائه وتوزيعهم الجغرافي والطائفي (انتخب موسى نمور، نائب زحلة، رئيساً له). ومع ما أبداه ساراي، "العلماني"، من عداء لرجال الدين وإساءة لهم. أما خطأه الأكبر فكان في تهديده وتوعّده لزعماء الدروز، الأمر الذي أشعل فتيل الثورة السورية الكبرى في جبل الدروز وسائر المناطق السورية وبعض المناطق اللبنانية. فاستدعته باريس وأقالته من منصبه في 8 تشرين الثاني 1925.

في عهد هنري دو جوفنيل

في 10 تشرين الثاني (1925)، عيّنت الحكومة الفرنسية هنري دو جوفنيل Henri de Jouvenel مفوضاً سامياً جديداً، وكان أول مفوض مدني. وكان صحافياً وسياسياً وعضو مجلس الشيوخ. وقبل مجيئه إلى لبنان، زار لندن واجتمع بوزير خارجيتها للاتفاق معه على تعاون الدولتين في سياستهما في الشرق. وفي طريقه إلى بيروت عرّج على القاهرة واجتمع بالزعماء السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر. وفي 3 كانون الأول 1925، وصل إلى بيروت. وفي رأس مشاغله إخماد الثورة السورية وإصدار الدستور اللبناني (الذي فرضته المادة الأولى من صك الانتداب) الذي قد يساعد نشره على إخماد الثورة السورية، وذلك عن طريق الإيحاء، بالمثل اللبناني، إلى الثوار السوريين بأن مسالمة فرنسا أنفع من مخاصمتها، وبأن ما تعطيه بالسلم والحوار هو أكثر بكثير مما قد يأخذونه منها بالثورة.

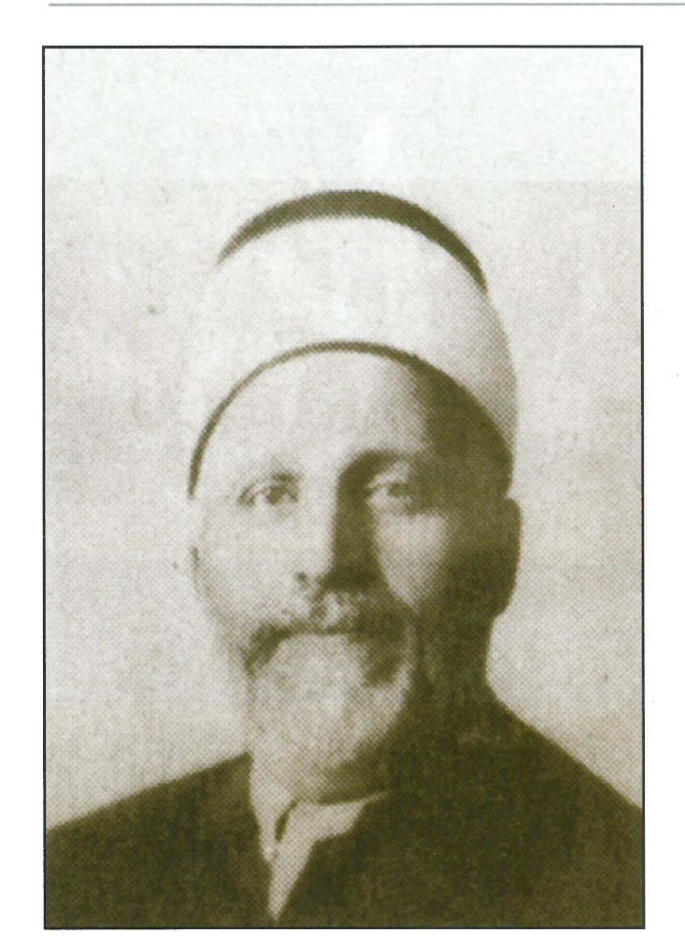
الدستور اللبناني

بعد أن أقرّت عصبة الأمم صك الانتداب، شكلت وزارة الخارجية الفرنسية "لجنة القانون الأساسي" من بعض كبار رجال السياسة والقانون الفرنسيين برئاسة جوزف - بول بونكور J.P. Boncour فوضعت عدداً من الأسئلة لطرحها على بعض المفكرين والسياسيين والزعماء والرؤساء الروحيين اللبنانيين للإستئناس بآرائهم بشأن نظام الحكم الذي يريدون قيامه في بلدهم. وتجاهلت السلطات الفرنسية (وكان ساراي لا يزال مفوضاً سامياً) إشراك المجلس التمثيلي، أو الاستئناس برأيه في موضوع الدستور. لكن مع استفحال أمر الثورة السورية، واعتراض المجلس التمثيلي على تجاهله (وكان على رأس الأعضاء المعترضين يوسف الخازن وميشال شيحا وابراهيم المنذر)، بادر هنري دو جوفنيل، فور وصوله إلى بيروت، بدعوة المجلس التمثيلي إلى الانعقاد لمشاركة الدولة المنتدبة في وضع النظام الأساسي اللبناني (الدستور).

وبهذه الدعوة، والتكليف، تحوّل المجلس التمثيلي إلى مجلس تأسيسي مكلف بوضع الدستور. فالتأم بدورة استثنائية في 10 كانون الأول 1925، وانتخب لجنة خاصة لتتولى إعداد مشروع الدستور، وقد دُعيت "لجنة إعداد القانون الأساسي"، كما عرفت باسم "لجنة الدستور"، وتألفت من 13 نائباً، هم: موسى نمور (رئيس المجلس التأسيسي) رئيساً، شبل دموس، عمر الداعوق، فؤاد أرسلان، ميشال شيحا، يوسف سالم، جورج زوين، بترو طراد، روكز أبو ناضر، صبحي حيدر، عبود عبد الرزاق، جورج ثابت ويوسف الزين. وتشكلت لجنة فرعية لاستطلاع آراء الهيئات والأعيان اللبنانيين.

وتبيّن أن جهات عديدة، غالبيتها الساحقة من

المسلمين، امتنعت عن الرد على أسئلة اللجنة. فاجتمع أعيان الطائفة الإسلامية ووجهاؤها في دار جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت في 5 كانون الثاني 1926، وأصدروا بياناً جاء فيه: "... من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية وهي الأكثرية الساحقة في البلاد... هي رفض الانضمام إليه (لبنان الكبير) وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري (...) وعليه فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت (...) أن تعيد تثبيت احتجاجها على الإلتحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسنّ دستوره..." (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص 269، نقلاً عن حسان حلاّق، مؤتمر الساحل). "وحذت شخصيات وهيئات إسلامية من معظم المناطق اللبنانية حذو أعيان مسلمي بيروت، فاتخذوا في 9 كانون الثاني 1926 قرارات مشابهة، وأرسلوا من صيدا وطرابلس وبعلبك وجبل عامل إلى رئاسة لجنة الدستور مضابط لا تختلف في جوهرها عن مضبطة أعيان مسلمي بيروت. فسدّت هذه المقاطعة شبه التامة الطريق أمام المشاركة الإسلامية الكاملة في وضع الدستور اللبناني، واقتصر الحضور الإسلامي في هذا المجال التمثيلي اللبناني الثاني (المتحول إلى مجلس تأسيسي) المنتخب في 13 تموز 1925" (شفيق جحا، المرجع آنف الذكر، ص 270). غير أن لجنة الدستور كانت منكبة على العمل و"لم تنتظر ورود الأجوبة... حين بدأ ميشال شيحا يضع نصوص الدستور مستلهماً الدستور الفرنسي الصادر سنة 1875 ومستمداً منه معظم نصوص الدستور اللبناني..."(يوسف سالم، 50 سنة مع الناس، ص 67-68). وا نتهت اللجنة من إعداد مسودة الدستور في أواسط أيار (1926). وفي 19 أيار التأم المجلس وبدأ بدرس مشروع الدستور، مادة مادة، وانتهى من المناقشة والتداول صبيحة 22 منه. وفي اليوم التالي، 23 أيار 1926، عقد



الشيخ محمد الجسر

المجلس جلسة خاصة حضرها المفوض السامي هنري دو جوفنيل "وأعلن أمام ممثلي الشعب، وأمام الحاكم ومجلس المديرين، وكبار الموظفين والقضاة، الدستور اللبناني ووضعه موضع التنفيذ" (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية، ج1، ص 133).

وبإعلان 23 أيار 1926، انتهى عهد دولة لبنان الكبير (1920-1926) وبدأ عهد الجمهورية اللبنانية وفقاً لأحكام الدستور الذي تمّت الموافقة عليه بإجماع المجلس التمثيلي.

وقد تألف هذا الدستور من 102 مادة. وكان أبرزها ما نصّ عليه بعض مواده بشأن الطائفية التي كانت قد بدأت تأخذ طريقها إلى النصوص في الأنظمة الأساسية في لبنان منذ نظام القائممقامية. وقد

رأى بعض أعضاء المجلس التمثيلي، بالنظر إلى مساوئها وخطرها، إلى تجاوزها في النظام الجديد وعدم الأخذ بها أو الإتيان على ذكرها في الدستور، لكن غالبية الأعضاء عارضت هذا الاتجاه العلماني، وتمّت التسوية أخيراً بإدراج المادة 95 التي نصّت على اعتماد الطائفية "بصورة مؤقتة" (والصورة المؤقتة هذه لا تزال قائمة إلى اليوم - أواخر العام 2000 - والطائفية تزداد ترسخاً وتسبّب في إثارة الخلافات وإشعال الفتن) (راجع: شفيق جحا، "الدستور اللبناني"، تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي 1926-1991"، دار العلم للملايين، بيروت، 1991).

الجمهورية اللبنانية

تأسيس البرلمان اللبناني: المجلس التمثيلي، الذي تحوّل إلى مجلس تأسيسي لوضع الدستور، تحوّل، بعد وضعه الدستور، إلى مجلس نيابي، و"يبقى متابعاً أعماله إلى انتهاء أجل نيابته، ويدعى مجلس النواب" (المادة 97 من الدستور).

وباعتبار أن الدستور ينص على أن يتولى السلطة المشترعة برلمان مكوّن من مجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وعلى أن يتألف مجلس الشيوخ من 16 شيخاً: 5 موارنة، 3 سنّة، 3 شيعة، 2 روم أرثوذكس، 1 كاثوليك، 1 دروز، 1 أقليات، تعين الحكومة سبعة شيوخ وينتخب التسعة الباقون انتخاباً، وتكون مدة ولايتهم ست سنوات.

لكن تسهيلاً لوضع الدستور موضع التنفيذ في الحال، منح الدستور المفوّض السامي الفرنسي حق تعيين أعضاء أول مجلس شيوخ. فتشكّل هذا المجلس (بناءً على قرار المفوّض السامي رقم 305) من سياسيين وزعماء بارزين من غير أعضاء المجلس التمثيلي (الذي تحوّل إلى مجلس نيابي)، وهم: إميل إدّه، ألبير قشوع، حبيب السعد، يوسف اسطفان



البرلمان اللبناني

ويوسف نمّور، الذي توفي سنة 1926 وعيّن بدلاً منه بشارة الخوري (موارنة) وعبد الله بيهم، محمد الجسر ومحمد الكستي (سنّة)، حسين الزين، فضل الفضل وابراهيم حيدر الذي عزله المفوض السامي سنة 1926 وعيّن أحمد الحسيني بديلاً منه (شيعة)، وجبران النحاس وميشال تويني (روم أرثوذكس)؛ وسليم نجّار (روم كاثوليك)؛ سامي أرسلان (درزي).

هكذا اكتمل تشكيل البرلمان اللبناني من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأصبح مؤهلاً لممارسة صلاحياته الدستورية.

عهد شارل دباس

(26 أيار 1926–1 كانون الثاني 1934)

بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان الدستور، أي في 26 أيار 1926، التأم البرلمان اللبناني، بمجلسيه النواب والشيوخ، وبصفة هيئة انتخابية، وانتخب مدير العدل، شارل دباس (أرثوذكسي، متزوج من فرنسية، ومعروف بنزاهته وعدله وعمله...) رئيساً للجمهورية لولاية دستورية مدتها ثلاث سنوات، ومددت لولاية ثانية تنتهي في 9 أيار 1932، ثم لفترة ثالثة، بعد تعليق الدستور، انتهت في 1 كانون الثاني 1934.

دعم الفرنسيون ترشيح شارل دباس، وعارضه البطريرك الحويك من منطلق أن الموارنة أحق بكرسي الرئاسة الأولى. "... ولكن الفرنسيين أقنعوه بأن ... خير من يولّى في هذه الظروف هو مرشحهم على أن تعود الرئاسة المقبلة إلى الطائفة الأكثر عدداً". أي الموارنة (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج1، ص 134). والمرجح، على ما يقول بعض المؤرخين، أن الفرنسيين أقنعوا البطريرك بحجة أخرى وهي ضرورة التخفيف من الاعتقاد السائد لدى الطوائف والقائل بأن فرنسا إنما جاءت لتخدم أصدقاءها الموارنة دون سواهم.

بونسو يخلف دو جوفنيل

بعد يومين فقط من انتخاب شارل دباس، غادر المفوض السامي هنري دو جوفنيل بيروت قاصداً باريس



شارل دباس

للبحث في السياسة الواجب اعتمادها لإخماد الثورة في سورية، ولما كانت سياسة باريس إزاء الوضع في سورية موزّعة، آنذاك، بين يمين ويسار ووسط، وبين شدة (اليمين) واعتدال (يسار ووسط)، وجد دو جوفنيل أن الجو السائد في باريس لا يضمن لمهمته في سورية أي أمل بالنجاح. فقدم استقالته، وعينت الحكومة الفرنسية أوغيست هنري بونسو A.H.

Ponsotمفوضاً سامياً جديداً له. ووصل بونسو إلى بيروت في 2 أيلول 1926.

أول وزارة وخلافات أهل الحكم (1 حزيران 1926 – 5 أيار 1927):

كلف الرئيس (شارل دباس) أوغيست باشا أديب تشكيل الوزارة اللبنانية الأولى في عهد الجمهورية. وتشكلت الوزارة من سبعة وزراء، روعيت في اختيارهم المادة 95 من الدستور (تمثيل الطوائف)، وتوزّعوا الحقائب الوزارية باستثناء الدفاع والخارجية. إذ لم تنشأ أصلاً هاتان الوزارتان لأن فرنسا احتفظت لنفسها بإدارة شؤونهما.

لكن هذه الحكومة ما لبثت أن واجهت معارضة برلمانية لها، خاصة من قبل مجلس الشيوخ ومن خلال رفضه إقرار الموازنة، ما اضطرّ الحكومة اعتماد القاعدة الإثني عشرية لتأمين صرف النفقات العامة الضرورية، ثم اضطرّها تقديم استقالتها.

وزارتا بشارة الخوري (5 أيار 1927 – 10 آب 1928) والتعديل الدستوري الأول

كلف الرئيس (شارل دباس) الشيخ بشارة الخوري تشكيل الوزارة. فجاءت من ستة وزراء خلافاً لرغبة مجلس الشيوخ، الذي بدأ معارضته لها خاصة وأن إميل إده كان قائد كتلة المعارضة في المجلس. وكانت المنافسة بينه وبين بشارة الخوري آخذة في التصاعد.

وقد ترتّب على هذا الأمر، أمر المعارضة شبه الدائمة من البرلمان، وخاصة مجلس الشيوخ، وعرقلته لأعمال الحكومة، أن اتفق المفوض السامي ورئيس الجمهورية على ضرورة إجراء تعديل دستوري يتيح للحكومة مجالاً أوسع للعمل. عارض البرلمان كل تعديل على الدستور، لكنه عاد ورضخ بضغط من المفوض السامي، والتأم في مجمع نيابي في 16 تشرين الأول 1927، وأقرّ بأكثرية 31 صوتاً ضد 7 أصوات تعديل 53 مادة دستورية، أهمها إلغاء مجلس الشيوخ، فكان هذا أول تعديل يطرأ على الدستور.

وبعد إجراء هذا التعديل، اجتمع مجلس النواب الجديد، المكوّن من المجلس التمثيلي ومن أعضاء مجلس الشيوخ الملغى، وانتخب محمد الجسر رئيساً له (وكان يعاد انتخابه حتى العام 1932). وسرعان ما أعطى التعديل الدستوري، إضافة إلى الحزم واللباقة اللذين أبداهما محمد الجسر في إدارة جلسات المجلس، نتائجه الإيجابية الملموسة في سير العمل الحكومي. وعاد بشارة الخوري وشكّل وزارته الثانية في (6 كانون الثاني 1928) التي استمرت حتى 10 آب 1928.

وزارة حبيب السعد، التجديد لرئيس الجمهورية والتعديل الدستوري الثاني (1929)

في 19 آب 1928، شكّل حبيب السعد وزارة جديدة (من خمسة وزراء) استمرّت في الحكم حتى14 أيار 1929. وخلال هذه الفترة، التأم مجلس النواب، في27 آذار 1929، وأعاد انتخاب شارل دباس لولاية رئاسية جديدة بدعم من المفوض السامي بونسو. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، أحالت حكومة السعد، بتأييد من المفوض السامي كذلك، مشروع قانون لتعديل الدستور يهدف إلى زيادة صلاحيات الحكومة وتقوية مركز رئاسة الجمهورية، وأقرّ المجلس التعديل الذي طال خمس مواد، والذي جعل مدة ولاية رئيس الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد، وأجاز لرئيس الجمهورية انتقاء الوزراء من أعضاء المجلس النيابي أو من خارجه، وأعطاه الحق في اتخاذ قرار معلل بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب...

الباب الاول

CONSTITUTION LIBANAISE
AVANT-PROJET

تعديل الدستور اللبناني

وزارة بشارة الخوري وانتخاب مجلس نواب جديد

بعد الانتهاء من التعديل الثاني للدستور، استقالت حكومة حبيب السعد وخلفتها، في 14 أيار 1929 حكومة ثلاثية برئاسة بشارة الخوري، وكانت مهمتها الرئيسة إجراء انتخابات نيابية (تنتهي ولاية المجلس المنتخب في حزيران – تموز 1925 في تموز 1929). وانتخب المجلس الجديد على درجتين، وتشكّل من 45 نائباً (30 ينتخبون و 15 يعينون)، وباشر أعماله في 13 تموز 1929.

وزارة إميل إده (12 تشرين الأول 1929– 20 آذار 1930)

أتهمت حكومة بشارة الخوري بالتدخّل في الانتخابات وبالتقصير في المحافظة على الأمن، فاستقالت، وشكّل إميل إده وزارة خماسية في 12 تشرين الأول 1929. وفي بيانه الوزاري طرح إده كشفاً بالإصلاحات التي ينوي إجراءها، وتناول في معظمها الإصلاح الإداري. فألغت الحكومة التنظيم الإداري الذي كان معمولاً به منذ 1920، وأحلّت محله تنظيماً جديداً قضى بتقسيم الجمهورية اللبنانية إدارياً إلى خمس محافظات، وقسّمت كل محافظة منها (ما عدا بيروت) إلى أقضية. ولا يزال هذا التقسيم معتمداً إلى اليوم باستثناء استحداث محافظة النبطية في العام 1975.

والإصلاح الأساسي الثاني تناول نظام التعليم وإلغاء عدد من المدارس الرسمية، الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين على رئيس الوزارة إميل إده، فتكتّلوا على معارضته. يشاركهم في ذلك منافس إده الأساسي الشيخ بشارة الخوري ومسيحيون متضررون من

"الإصلاح".

وزارة أوغيست أديب الثانية (25 آذار 1930–9 أيار 1932)

استقالت حكومة إميل إده تحت ضغط المعارضة المتصاعدة؛ فشكل أوغيست أديب حكومته الثانية، التي انتهجت خطاً معتدلاً، وأعادت فتح عدد من المدارس المغلقة استجابةً لمطالب المسلمين. واستمرت هذه الحكومة أطول مدة عاشتها الحكومات حتى تاريخه (أيار 1932).

وفي عهد هذه الحكومة، كان للأزمة الاقتصادية العالمية انعكاسات خطيرة على أوضاع اللبنانيين المعيشية، فجرت مظاهرات وأعلنت إضرابات، خاصة في بيروت، وكانت الحكومة تتهم الشيوعيين بإثارتها. وغلبت المناورات السياسية والمشاحنات الحزبية والمصالح الخاصة على تحركات الزعماء والسياسيين اللبنانيين، وانكشفت بعض الفضائح المالية والمخالفات الإدارية والقضائية، ووسط هذه الأجواء، انفتحت معركة رئاسة الجمهورية مع دنو انتهاء ولاية الرئيس شارل دباس.

تطوّر موقف المسلمين من الكيان اللبناني في عهد الرئيس دباس (1926– 1932):

تحت هذا العنوان، الذي خصّ به شفيق جحا الفصل السادس عشر من كتابه "معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي" (ج1، ط1، 1995، ص 324-349)، معالجة أمور، يمكن إيجازها بالتالي:

المسلمون المعتدلون يعترفون واقعياً بالكيان اللبناني"

بعد أن تبيّن أن الفرنسيين ليسوا في وارد العودة عما اتخذوه ورسموه للبنان، وجد المسلمون أن مصلحتهم، بعد الفشل بالالتحاق بسورية، المشاركة في الحكم مع المسيحيين في الجمهورية اللبنانية الفتية. فاعترفوا، باستثناء قلة من الوحدويين المتشدّدين بالكيان اللبناني كأمر واقع، مع التمسّك بمبدأ الوحدة السورية كهدف قومي إيديولوجي. ويقول محمد جميل بيهم بهذا الخصوص:

"منذ صيف 1926 اتجه المسلمون في بيروت اتجاهاً جديداً في السياسة اللبنانية: فإنهم – مع بقائهم على عهدهم لمبدأ الوحدة السورية – تحولوا إلى المطالبة بحقوقهم المهضومة في هذا الكيان" (نقلاً عن جميل بيهم، النزعات السياسية بلبنان، ص 27).

ففي مجال المراكز الرفيعة في حقلي الوزارة والنيابة، انضمّت 18 شخصية جديدة من أبناء العائلات الغنية والفعاليات السياسية الناشطة إلى مَن كانوا قد سبقوهم من الأعيان المسلمين إلى التعاون مع سلطات الانتداب في دولة لبنان الكبير (1920-1926). والمنضمون الجدد، أي في فترة عهد شارل دباس: سامي أرسلان، محمد الكستي، عبد الله بيهم، محمد الجسر، محمد فاخوري، رشاد أديب، حسين الأحدب، علي نصرت الأسعد، سليم تلحوق، خير الدين الأحدب، حكمت جنبلاط، أمين المقدم، محمد عبد الرزاق أمين قزعون، مجيد أرسلان، صبحي أبو النصر ورفيق أرسلان. كما بدأ خاصة المسلمين وعامتهم، على السواء، يقبلون على تولي الوظائف المختلفة في دوائر الدولة، ويطالبون بالمساواة بالمسيحيين في سائر الحقوق.

واللافت أن بعض الوزراء والنّواب اللبنانيين المسلمين كانوا، في هذه الفترة، إما عن قناعة أو استرضاءً للشارع الإسلامي، أو للأمرين معاً، يشتركون في المؤتمرات التي يعقدها الوحدويون في بيروت ودمشق ويوقعون العرائض والمذكرات التي تطالب بالانفصال عن لبنان والانضمام إلى سورية (عن حسان حلاق، مؤتمر الساحل، ص 20-21).

–"المسلمون المتطرفون يعارضون وينسّقون مع السوريين"

أخذ دور هؤلاء ينحسر بعد إعلان الدستور والجمهورية، لكنهم بقوا ناشطين في دعوتهم الوحدوية. فاشتركوا في مؤتمر بيروت (1927) للردّ على بيان المفوّض السامي بونسو في شأن السياسة الفرنسية التي ينوي اعتمادها إزاء سورية. ووقعّوا مذكرة بالمطالب رفعوها إلى المفوّض السامي تتضمن جملة من المطالب، بينها "احترام وحدة سورية واستقلالها وسيادتها". والموقعون 15 زعيماً ثلثهم لبنانيون، وهم عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف بيسار وعارف الحسن الرفاعي من طرابلس، وعبد الرحمن بيهم وعبد اللّه اليافي من بيروت.

وفي الوقت الذي تشكلت فيه لجنة خاصة لوضع مشروع الدستور السوري (9 حزيران 1928) برئاسة الزعيم السوري ابراهيم هنانو، توجّهت وفود من المسلمين الوحدويين اللبنانيين إلى دمشق من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل ووادي التيم والبقاع وبعلبك (يتزعّمها عمر بيهم، أحمد الداعوق، عبد اللّه اليافي، عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف بيسار، سعدي المنلا، أحمد عارف الزين، رياض الصلح، سعيد عسيران...) لتجديد مطالبها بالانضمام إلى سورية. وقد تجلّى هذا المطلب في المذكرة التي رفعها المؤتمر الذي عقده قادة هذه الوفود في دمشق إلى المفوض السامي.

– "الدستور السوري المفروض سنة 1930"

جاء في مشروع الدستور السوري سنة 1928، في مادته الثانية، أن "البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب".

احتجّ اللبنانيون الاستقلاليون على مضمون هذه المادة التي تعني بلدهم دون أن تسمّيه، كما رفضها الفرنسيون في إطار رفضهم لمجمل مشروع الدستور السوري الذي يعني رفضاً قاطعاً للانتداب. وأصدر المفوّض السامي بونسو، في 14 أيار 1930 مرسومين قضى أولهما بحلّ الجمعية التأسيسية، وتضمن ثانيهما نص الدستور السوري الجديد الذي فرضه المفوض السامي استناداً إلى صك الانتداب. وأعلن بونسو أن فرنسا ترغب في عقد معاهدة مع سورية لتنظيم شؤون الانتداب ولإنهائه فيما بعد، وبدأ في إعداد الترتيبات اللازمة لإجراء انتخابات عامة في سورية. فدبّ النشاط السياسي الانتخابي فيها.

– "مطالبة الموارنة برئاسة الجمهورية"

معظم الزعماء الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك، كانوا يطالبون السلطات الفرنسية بجعل رئاسة الجمهورية من نصيب الطائفة المارونية لأسباب اعتبروها وجيهة ومبررة، ومنها أن طائفتهم هي أكثر الطوائف عدداً في لبنان.

وفي الأشهر الأخيرة من سنة 1931، تبيّن أن المعركة انحصرت بالقطبين المارونيين إميل إده وبشارة الخوري، وكانت من الحدة بحيث قسّمت الصف المسيحي.

– "مطالبة المسلمين بالإحصاء العام"

وباعتبار أن أكثر الحجج التي يقدمها الموارنة دعماً لمطلبهم جعل رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، فلماذا لا يجري إحصاء عام للنفوس؟ وتحمّس المسلمون لهذا الإحصاء، وقدّم عبد اللّه بيهم، في 27 أيار 1931، إلى مجلس النواب مشروع قانون لإجراء إحصاء عام للنفوس. فأقرّ مجلس النواب قانون

الإحصاء ونشره رئيس الجمهورية. وكان رئيس مجلس النواب، الشيخ محمد الجسر متحمساً له لأنه كان يطمح إلى رئاسة الجمهورية. وتحدّد موعد إجراء الإحصاء في 31 كانون الثاني 1932.

- "إحصاء 1932"

جرى الإحصاء في موعده المحدد. واختلفت النتائج المعلنة بين مصدر وآخر بسبب تباين وجهات النظر حول إحصاء المغتربين والأرمن والسريان والكلدان وغيرهم. لكن في التقرير الرسمي الذي قدمته فرنسا لعصبة الأمم ذكر أن سكان الجمهورية اللبنانية بلغ 773 ألف نسمة، منهم 404400 مسيحيون و 386600 مسلمون. ما يعني أن عدد أبناء الطوائف الإسلامية قد زاد بنحو 121 ألف نسمة عن إحصاء سنة 1922، في حين زاد عدد المسيحيين 106855، أي أقل من زيادة المسلمين. علماً أنهم أكثر عدداً من الأخيرين. وفي هذا مؤشر واضح على أن نسبة التزايد السكاني المتواتر سنوياً هو لمصلحة المسلمين. وهذا ما حدا بهم، حسبما جاء على لسان محمد جميل بيهم، "للمطالبة بحقوقهم كاملة ثم للتطلّع إلى المساواة في المناصب الحكومية، غير مستثنين المنصب الأول بلبنان...".

- "ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية"

الخلاف حاد بين إده والخوري، والنواب المسيحيون منقسمون بينهما. وبعدما تأكد لإده أن معركته خاسرة بسبب معارضة المسلمين الشديدة له، وتفضيل البطريرك (أنطون عريضة) حبيب باشا السعد عليه، وعدم رغبة المفوضية في دعم ترشيحه تفادياً لإثارة استياء المسلمين وتخوّفاً من تطرفه وصراحته واستقلاله في الرأي وتصرفه في مواقفه الوطنية اللبنانية حتى في مواجهة سلطات الانتداب رغم صداقته المعروفة لفرنسا. فقد قرّر (إميل إده) الانسحاب من المعركة، وعرض على رئيس مجلس النواب محمد الجسر تأييده إن هو قرّر الاستمرار في خوض معركة الرئاسة. فبدا الجسر كأحد أقوى المرشحين للرئاسة. وكان إده يرمي من وراء ذلك قطع الطريق على خصمه بشارة الخوري وترميم الجسور بينه وبين المسلمين.

أكثرية المسلمين، وقد باتت "لبنانية" متعاونة، رحّبت بترشيح الجسر الذي أعطى معركته طابع النضال من أجل نيل حقوق الطائفة الإسلامية وتعزيز مكانتها السياسية، وعارضته القلة المسلمة، المؤلفة من الوحدويين المتشددين، معتبرة إياه أنه خان القضية القومية، وذكّرت في كل مناسبة بقوله يوم انتخابه رئيساً لمجلس النواب (1927): "عاشت الجمهورية اللبنانية، عاش لبنان، استقلاله مدعاة فخر لنا، وسندافع عنه حتى الموت. عاشت الجمهورية الفرنسية مرشدنا في الداخل وحامينا في الخارج". وهذا ما جعل المفوّض السامي بونسو يعلّق على هذا الموقف بقوله: "للمرة الأولى في تاريخ جمعية لبنانية، يتخذ مسلم، بل مسلم من طرابلس موقفاً بهذا الوضوح تجاه استقلال لبنان والانتداب" (شفيق جحا، المرجع المذكور، ص 341: نقلاً عن سعيد مراد، الحركة الوحدوية، ص 211- 212).

التأييد المسيحي تمثلّ ببرقيات شعبية (خاصة من طرابلس). وبعدد من النواب الموارنة مثل إميل إده وكتلته، ويوسف الخازن، وروكز أبو ناضر، وسامي كنعان، وميشال زكور، وحبيب السعد وجورج تابت. والنواب الأرثوذكس، بدافع من خصومتهم الشديدة لبشارة الخوري. وفشل البطريرك أنطون عريضة (انتخب في 17 كانون الثاني 1932 خلفاً للبطريرك الحويك). ومعه



الشيخ محمد الجسر وشارل دباس

موارنة يخشون سابقة وصول مسلم إلى سدّة الرئاسة، في تأمين وحدة الصف المسيحي. فبدا محمد الجسر المرشّح الأوفر حظاً.

-"بونسو يوقف العمل بالدستور"

بدا الموقف الفرنسي في غاية الدقة والحرج بسبب ما سيترتب على الخيار، بين رئيس مسيحي أو مسلم، من انعكاسات على المصالح الفرنسية في لبنان وسورية والبلدان العربية. ومن الاحتمالات التي أدخلتها السياسة الفرنسية في حساباتها أن انتخاب رئيس مسلم للبنان سيلهب شعور الوطنيين السوريين ويجعلهم أكثر تطلباً وتصلباً في المفاوضات الجارية بينهم وبين سلطات الانتداب. وأخيراً، حددت الحكومة الفرنسية موقفها. وأبلغ وزير الخارجية إلى المفوض السامي بونسو في 20 نيسان 1932 ببرقية يقول له فيها: "أؤيد تماماً استخدام سلطتكم لتأمين انتخاب رئيس مسيحي في لبنان" (شفيق جحا، ص347: نقلاً عن سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان، ص 215 نقلاً عن الأرشيف الفرنسي).

وحاول بونسو، في مرات عدة، إقناع الشيخ محمد الجسر بسحب ترشيحه. كان آخرها محاولة 8 أيار 1932 عبر صديق الجسر نائب الشمال عبود عبد الرزّاق. ويذكر الشيخ بشارة الخوري، في حقائق لبنانية (ج1 ص178-179: نقلها أيضاً شفيق جحا، 348). أنه في صبيحة اليوم التالي، أي الأثنين 9 أيار 1932، "دعا المسيو ريكلو مندوب المفوض السامي في لبنان الشيخ محمد الجسر إلى ديوانه في السراية الصغيرة فلبّى الشيخ وبيده نسخة من الدستور ليشرح له نصوصه المتعلقة بالانتخاب، ففاجأه المندوب بتسليمه قراراً من المفوّض السامي بإيقاف مفعول هذا الدستور وحلّ المجلس النيابي والوزارة، وتعيين الدباس رئيساً للدولة لأجل غير مسمّى".

وفي تفسير قرار تعليق الدستور، يقول شفيق جحا (ص 349): "حقّق بونسو بوقف العمل بالدستور ثلاثة أهداف دفعة واحدة، هي: أولاً، منع الشيخ محمد الجسر من الوصول إلى رئاسة الجمهورية وثانياً، تخلص من مجلس نيابي متمرد شقّ عصا الطاعة على سلطات الانتداب وكاد أن ينتخب المرشح الذي لا توافق عليه المفوضية العليا رئيساً للجمهورية. وثالثاً، حقق وفراً مالياً للخزينة اللبنانية بإلغاء رواتب النواب والوزراء والموظفين الآخرين المسرّحين. فقد كانت الموازنة اللبنانية وقد بدأت تقع في العجز وتشكو من ضائقة مالية خانقة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وعوامل محلية أخرى. فجاء إجراء المفوض السامي ليحقق عنها بعضاً من هذه الأعباء

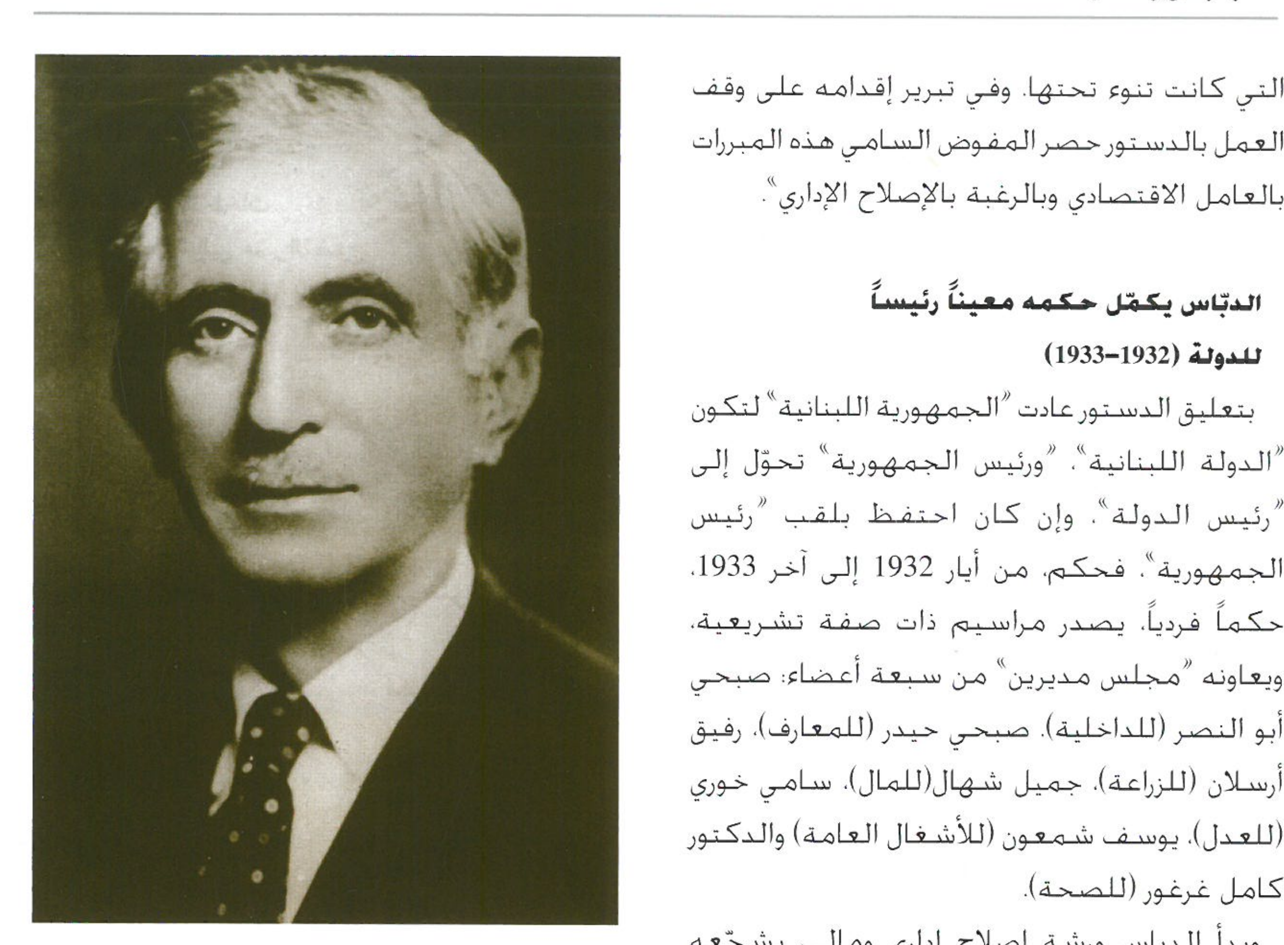
التي كانت تنوء تحتها. وفي تبرير إقدامه على وقف العمل بالدستور حصر المفوض السامي هذه المبررات بالعامل الاقتصادي وبالرغبة بالإصلاح الإداري".

الدبّاس يكمّل حكمه معيناً رئيساً للدولة (1932-1933)

بتعليق الدستور عادت "الجمهورية اللبنانية" لتكون "الدولة اللبنانية". "ورئيس الجمهورية" تحوّل إلى "رئيس الدولة"، وإن كان احتفظ بلقب "رئيس الجمهورية". فحكم، من أيار 1932 إلى آخر 1933، حكماً فردياً، يصدر مراسيم ذات صفة تشريعية، ويعاونه "مجلس مديرين" من سبعة أعضاء: صبحي أبو النصر (للداخلية)، صبحي حيدر (للمعارف)، رفيق أرسلان (للزراعة)، جميل شهال(للمال)، سامي خوري (للعدل)، يوسف شمعون (للأشغال العامة) والدكتور كامل غرغور (للصحة).

وبدأ الدباس ورشة إصلاح إداري ومالي، يشجّعه المفوّض السامي بونسو، فكشف فضائح في الدوائر المالية والعقارية والبلدية، وأحال أصحابها على القضاء... يساعده على ذلك الرأي العام الذي ارتاح لإجراءاته، وانخفاض صوت المعارضة، في البداية، فالبطريرك عريضة حظي بوعد من بونسو بأن يكون حبيب باشا السعد هو الرئيس المقبل، والشيخ محمد الجسر آثر الهدوء واعتزل العمل السياسي حتى وفاته (1934)، والمتشددون الوحدويون المسلمون لم يزعجهم تعليق الدستور.

لكن معارضة المسيحيين والمسلمين عادت في الأشهر الأخيرة من حكم الدباس، وقد جمعت المتضررين من إجراءات الدباس (وزراء ونواب ورجال أعمال وإداريون سابقون...) إلى المبدئيين الديمقراطيين المطالبين بعودة الحياة الديمقراطية، إلى أحزاب



عبد الحميد كرامي

وتكتلات مثل جميعة التضامن الأدبي، والحزب الشيوعي، وحزب الاستقلال الجمهوري، وعصبة العمل القومي، والمؤتمر اللبناني الكبير (رشيد نخلة)، إلى نقابات وأدباء وصحافيين. وبرزت في الصحف مقالات معارضة خاصة في جريدة "المعرض" بقلم صاحبها ميشال زكور، وجريدة النهار (جبران تويني)، ومجلة العاصفة (كرم ملحم كرم). ونتيجة لتنامي المعارضة في لبنان (كما في سورية حيث الرفض القاطع الذي أبداه السوريون لمشروع المعاهدة الذي قدّمه بونسو)، اضطرّ الرئيس شارل الدباس على العودة عن الكثير من الأحكام والإجراءات التي اتخذها؛ كما اضطرّ في مطلع أيلول 1933 إلى إصدار عفو عام عن المتهمين بجملة من الجرائم. وقد أفقده هذا التدبير الكثير من



"منارة جبل عامل" ومشاركة اهلها في مؤتمر الساحل

الصدقية في نظر المواطنين.

المفوض السامي دو مارتيل تواجهه مطالب وحدوية (مؤتمر الساحل1933)

ما إن وصل المفوّض السامي الجديد، الكونت داميان دو مارتيل Damien de Martel (وكان سفيراً لفرنسا في الشرق الأقصى)، المعين خلفاً لبونسو، إلى بيروت في 12 تشرين الأول 1933، حتى قام بسلسلة زيارات إلى المناطق اللبنانية كافة للوقوف على أحوالها عن كثب. وأثناء ذلك، كان الوحدويون ينشطون دعماً للسوريين ومطلباً يستمرون في طرحه، وهو الانفصال عن لبنان والوحدة مع سورية. فقدموا لمارتيل ، في صيدا، مذكرة يطالبون فيها بالوحدة السورية، وكذلك في النبطية، وطرابلس، وبعلبك. وفي بيروت، عقدوا المؤتمر الشهير المعروف باسم "مؤتمر الساحل الأول، 1933"، بدعوة من سليم علي سلام (والد الرئيس صائب سلام) وبداره وبرئاسته، وحضرته وفود من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل. ومن أبرز شخصياته، إلى صاحب الدعوة رئيس المؤتمر، عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر بيهم ومحمد جميل بيهم وشوقي الدندشي وعلي ناصر الدين ويوسف يزبك وصلاح بيهم والشيخ أحمد عارف الزين. وأبرز الذين عارضوا المؤتمر رياض الصلح، وآل الصلح عامة. وكادت الصحف أن تجمع على التشكيك بصحة تمثيل المؤتمرين، الناشطين "عقائدياً وقومياً"، لرغبة المسلمين اللبنانيين الحقيقية. وأهم ما جاء في المذكرة التي رفعها سليم علي سلام، باسم المؤتمر، إلى المفوض السامي، المطلب القائل بـ

"وحدة البلاد السورية الشاملة وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية".

مطالب اللبنانيين الاستقلاليين

توجّه هؤلاء (أكثر المؤرخين اعتبروهم أنهم باتوا يشكلون أكثرية اللبنانيين) إلى المفوض السامي الجديد، دو مارتيل، بأربعة مطالب أساسية (شفيق جحا، ص373) هي: أولاً، المحافظة على لبنان بحدوده الراهنة كياناً سرمدياً ووطناً نهائياً، ودولة حرة سيدة مستقلة، بضمانات دولية أكيدة لحماية الكيان والاستقلال. وثانياً إنهاء حكم شارل دباس اللادستوري. وثالثاً، إعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها. ورابعاً إجراء مراجعة شاملة للعلاقات الفرنسية - اللبنانية وإرسائها على أسس تعاقدية جديدة صحيحة. وقد اختلفت الأكثرية في ما بينها حول هذه النقطة الرابعة، وانقسمت إلى ثلاث فئات هي، كما حددها أحد السياسيين، "فئة تطلب الاستقلال التام الناجز، وفئة تطلب الانتداب وتوافق على سياسته بدون قيد ولا شرط، وفئة معتدلة تريد أن تتعاون مع الفرنسيين تعاوناً نزيهاً" (عن جريدة "البيرق"، 26 تشرين الثاني 1933).

"كيف استجاب دو مارتيل للمطالب"

هذا العنوان الفرعي، ومادته التالية، عن شفيق جحا (في كتابه: معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، مرجع مذكور آنفاً، ص 374-375):

كانت فرنسا تقرر مواقفها في كيان لبنان وحدوده ومطالب أهله لا وفق مصالح اللبنانيين ورغباتهم فحسب، بل وفق مصالحها هي بالدرجة الأولى، وحسب الفوائد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي تجنيها من ذلك الموقف. وفي حين كان يشوب هذا الموقف شيء من التردد والغموض خلال العشرينات، أصبح موقفاً واضحاً وسياسة ثابتة بدءاً من مطلع الثلاثينات، وقد عبّر عن هذا الموقف تقرير للمفوضية العليا بالقول:

"من وجهة النظر الفرنسية، لبنان هو المركز التقليدي لتأثيرنا في الشرق... من غير المناسب انه حين نستعد في دمشق لمناقشة أسس العلاقات التعاقدية المستقبلية بين فرنسا وسورية، أن نقبل بوضع تماسك أراضي الجمهورية اللبنانية موضع الشك" (نقلاً عن الأرشيف الفرنسي، نقلاً عن سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان، ص 226).

ولما كانت مدينة طرابلس إحدى أهم المناطق التي تشتد فيها المطالبة الشعبية بالالتحاق بسورية فقد أوصت المفوضية العليا الحكومة الفرنسية بشأنها بما يلي:

"يجب أن نبحث مسألة طرابلس على صعيد المصلحة الفرنسية. فطرابلس هي نهاية خط أنابيب البترول والخط الحديدي العريض. ومن الأفضل لنا أن نبقي فيها مراقبة أشد من التي تسمح لنا المعاهدة السورية - الفرنسية بممارستها في سورية" (نقلاً عن المصدر ذاته، مراد، ص 227).

من هذه المنطلقات السياسية، وبمقتضى هذه المبادىء الاستراتيجية حاول دو مارتيل أن يوفّق بين مصالح فرنسا ومطالب اللبنانيين المتباينة والمتناقضة، فكتب في 8 كانون الأول 1933 إلى وزير الخارجية الفرنسية يقول:

"لقد وصلني هذه الأيام ما يشبه البيان من مؤتمرالساحل موقعاً من 15 شخصاً كعمر الداعوق، وعمر بيهم، وعبد الحميد كرامي، وهو قومي وحدوي من طرابلس. هذا البيان يطالب بضمّ الساحل إلى الداخل وبالعودة إلى نظام جبل لبنان ما قبل الحرب بحدوده القديمة. وتردني من مختلف أنحاء بيروت

عرائض مؤيدة لهذا البرنامج... أحاول من الآن محاربة هذه التحركات بإجراء اتصالات مع الأوساط الإسلامية بالأخص مع الشيعة والدروز" (نقلاً عن المصدر ذاته، مراد، ص227).

وكانت إحدى أهم الوسائل التي لجأ إليها دور مارتيل للوصول إلى هذه الغاية، ابتداءً من سنة 1934، إسناد بعض المناصب العليا والوظائف الرفيعة إلى وجهاء المسلمين وزعمائهم، ليرسّخ ارتباطهم بالدولة اللبنانية، ويقوّي انتماءهم إليها، ويصرفهم عن التوجّه إلى سورية والمطالبة بالاتحاد معها. وبدأ بإنهاء حكم شارل الدباس، وإجراء تعديل محدود في النظام السياسي، بدءاً من مطلع سنة 1934.

عهد حبيب باشا السعد

تطبيق جزئي للدستور

منذ اليوم الأول من سنة 1934، وطيلة شهرها الأول كانون الثاني، اتخذ المفوض السامي دو مارتيل قرارات أعاد بها العمل جزئياً بالدستور. عيّن، بعد استقالة شارل الدباس، حبيب باشا السعد رئيساً للدولة على أن يتخذ لقب "رئيس الجمهورية". وسمح بتشكيل مجلس نيابي جديد من 25 نائباً، 18 منهم انتخبوا بدورة واحدة، و7 عُيّنوا بمرسوم. واجتمع في 30 كانون الثاني 1934 وانتخب شارل دباس رئيساً له. وفي اليوم نفسه، تسلّم حبيب السعد صلاحياته، وعيّن عبد الله بيهم أمين سر الدولة على رأس "المجلس الحكومي".

انتهت الولاية الأولى (لسنة واحدة) للسعد في آخر 1934، فجدّد له المفوض السامي لولاية ثانية من سنة واحدة أيضاً (تنتهي آخر 1935).

واستفحلت الأزمة الاقتصادية في البلاد، وزادتها حدة أزمة الحكم التي ورثتها حكومة السعد من العهد السابق: استمرار تعليق الدستور، استئثار الفرنسيين بالسلطة (حتى قيل إن حكومة السعد هي "حكومة موظفين") والفساد المستشري في الإدارة، وازدياد الصراع السياسي والحزبي بين اللبنانيين.



حبيب باشا السعد

أزمة احتكار التبغ

وفي خضم الأزمتين (الاقتصادية وأزمة الحكم)، وتداخلهما، برزت أزمة خطيرة تمحورت حول مسألة

احتكار التبغ في لبنان وسورية. فالمفوض السامي دو مارتيل كان يعمل لإنشاء هذا الاحتكار، بينما كان البطريرك الماروني، أنطون عريضة، والمشتغلون بالتبغ ومشتقاته من لبنانيين وسوريين، يعارضون مشروع الاحتكار ويقاومونه بكل تصميم. ولا ننسى أن قضية التبغ شكّلت، أثناءها، "خشبة خلاص" أخيرة للاقتصاد اللبناني، الذي ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية مختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والتجارية.

ففي 27 تشرين الثاني 1934، اتّخذ دو مارتيل قراراً بإخضاع "صنع وتجارة التبغ والتنباك" لنظام إحتكار، ثم ما لبث أن حدّد أن هذا النظام الاحتكاري إنما يُمنح لإحدى الشركات الفرنسية. والمعروف أن استثمار مورد التبغ، زراعةً وصناعة وتجارةً، في العهد العثماني كان حراً في متصرفية جبل لبنان، وكان خاضعاً لنظام احتكاري (ريجي) في سورية منذ العام 1883.

عارض معظم اللبنانيين هذا القرار: رأسماليون مستثمرون ومشتغلون بالتبغ على حد سواء، خشية أن يخسروا هذا المورد الحيوي المتبقي، بعد خسارتهم لمورد الحرير، خصوصاً وان فرص العمل متضائلة ورقعة البطالة متّسعة.

وتقدم البطريرك عريضة وقاد هذه المعارضة استجابةً لنداءات كثيرة، واقتناعاً منه بأنه بذلك يدافع عن مصالح الشعب والكنيسة (كانت الكنيسة المارونية تملك مساحات واسعة من الأراضي التي تستثمرها بزراعة التبغ) والخزينة اللبنانية. فكتب، بهذا الخصوص رسالة إلى المفوض السامي الذي لم يعرب، في ردّه، عن رغبة في الاستجابة لطلب البطريرك بالتخلي عن احتكار التبغ. فأبرق البطريرك إلى وزارة الخارجية (في 29 كانون الأول 1934) قائلاً: "... البلاد كلها في قلق شديد وهي تخاف إقرار الاحتكار فجأة (...) نحتج باسم اللبنانيين والسوريين ضد أي احتكار..." ("البطريرك أنطون عريضة، لبنان وفرنسا"، وثائق تاريخية أساسية عن دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي، نقلها إلى العربية فارس غِصوب وراجعها وقدّم لها د. مسعود ضاهر - بيروت، دار الفارابي، 1987 ص 62-63). ولم يستسغ الفرنسيون أن يتصدى البطريرك للدفاع عن السوريين ومصالحهم.

وبدأت عرائض التأييد (بلغت عشرات الآلاف) والوفود من مختلف المناطق اللبنانية والسورية تصل بكركي وتعلن تأييدها المطلق للبطريرك. وقام دو مارتيل يشجّع على تشكيل لجنة برلمانية لدراسة موضوع الاحتكار ولإعطائه "صفة شرعية لبنانية"؛ وما لبث أن استقال من هذه اللجنة ثلاثة نواب، هم ميشال زكور وحميد فرنجية وفريد الخازن. لكن اللجنة استمرّت بأعضائها الآخرين، ومنهم خالد شهاب، وقرّرت الموافقة على إنشاء نظام احتكار التبغ. وفور تسلّمه هذا القرار، أصدر دو مارتيل، في 22 كانون الثاني 1935، بلاغاً رسمياً حدّد فيه بعض جوانب العمل وشروطه بنظام الاحتكار تمهيداً لوضعه موضع التنفيذ. وبعد أيام، أي في 30 كانون الثاني، أصدر القرار رقم 16 القاضي بتطبيق نظام احتكار التبغ ابتداءً من أول آذار 1935، ومدّته 25 سنة تنتهي في 31 كانون الأول سنة 1960. وصاحبة الاحتكار شركة عنوانها "الشركة المغفلة ذات المنفعة المشتركة لاحتكار التبغ والتنباك في سورية ولبنان".

وردّت المعارضة بشنّ حملة غاضبة وواسعة في جميع المناطق اللبنانية والسورية، وأمّت بكركي وفود كثيرة، تأييداً لموقف البطريرك، جاءت من بيروت وجونيه وصيدا وطرابلس ودمشق وحلب وحماه وحمص واللاذقية، وغيرها. وجرت المظاهرات والإضرابات.

لكن أمام إصرار سلطات الانتداب وإجراءاتها القمعية، أخذت المعارضة تضعف تدريجياً وتتلاشى. إلا أن البطريرك استمرّ يقاوم مشروع الاحتكار، ولم

ينقطع عن الاتصال بالمفوض السامي وبوزارة الخارجية الفرنسية مندّداً بالمشروع. ولم تلق رسائله ومذكراته أذناً صاغية لدى السلطات الفرنسية؛ الأمر الذي ترتّب عليه توتّر شديد في علاقات البطريرك بالمفوضية وبوزارة الخارجية الفرنسية من جهة وتقارب وثيق العرى بينه وبين الوطنيين في دمشق، خاصة الكتلة الوطنية من جهة أخرى. ووصل أمر تأييد السوريين للبطريرك إلى حدّ أن حمل أحد قادتهم (فخري البارودي) تصريح ناري للبطريرك ضد الفرنسيين وذهب به إلى الجامع الأموي يتلوه في صلاة الجمعة. فتحمّس المؤمنون المصلون وأخذوا يكبّرون ويهللون ويدعون للبطريرك. ثم تجمّعوا بمظاهرة وطنية وهم يهتفون: "لا إله إلا اللّه والبطريرك حبيب اللّه".

ولم تثن هذه المعارضة دو مارتيل عن عزمه. ونجح في نهاية المطاف بتطبيق نظام إحتكار التبغ (المونوبول) في موعده، وبتسكير ملف هذه القضية بشكل نهائي.

المطالبة بإعادة الدستور

إن معركة احتكار التبغ، والتفجيرات الأمنية التي توالت في العام 1935: مظاهرات، إضرابات، حادث الاعتداء على الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي من قبل أحد أفراد عائلة المقدم، وملاحقة الشيوعيين والسوريين القوميين الاجتماعيين... لم تنس اللبنانيين مسألة مطالبتهم بفك عقال الدستور. فوضع النواب الثلاثة، من الكتلة الدستورية، ميشال زكور وفريد الخازن وكميل شمعون، مشروع اقتراح بهذا المعنى وقدموه إلى مجلس النواب، وزاروا المفوض السامي وطالبوه بإعادة العمل بالدستور، يدعمهم بذلك الرأي العام اللبناني والصحف المحلية. كما كان البطريرك



البطريرك الماروني أنطون عريضة

أنطون عريضة يتناول دائماً موضوع تعليق الدستور بالنقد الشديد.

وأثمرت هذه المطالب بأن نشر دو مارتيل، في 2 كانون الثاني 1936 قراراً أعاد لمجلس النواب حقّه في انتخاب رئيس الجمهورية. فدعا الرئيس حبيب السعد مجلس النواب لعقد دورة استثنائية في 20 كانون الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية.

عهد إميل إده

في مذكرات الشيخ بشارة الخوري (حقائق لبنانية، ج1، ص 194-196) توصيف للمعركة الرئاسية يشير إلى أن المفوض السامي دو مارتيل لم يبقَ على الحياد في هذه المعركة كما وعد، بل راح عملياً يفكك الأكثرية النيابية التي كان يتمتع بها الشيخ بشارة في وجه منافسه إميل إده لمصلحة هذا الأخير. وفي جلسة الانتخاب نال إميل إده، في الدورة الثانية، 15 صوتاً والخوري 10 أصوات. ففاز إده بالأكثرية المطلقة المطلوبة، وباشر عمله بممارسة سلطاته الدستورية في 30 كانون الثاني 1936. فقدم عبد الله بيهم استقالته من أمانة السر في ذلك اليوم حسب الأعراف الديمقراطية، وعيّن إده النائب أيوب تابت أمين سر الدولة مكانه. أما المجلس الحكومي المؤلف من المدراء العامين فقد بقي على حاله.

وهذا التحرير الجزئي الجديد للدستور، الذي سمح لمجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية، أمل اللبنانيون من الرئيس إميل إده العمل على استكمال تحريره حتى يعود الدستور كاملاً غير منقوص. لكن ظروفاً طارئة حوّلت الاهتمام من إعادة الدستور كاملاً إلى موضوع جديد هو عقد معاهدة مع فرنسا تنهي الانتداب وتفتح المجال أمام نظام سياسي جديد في لبنان.

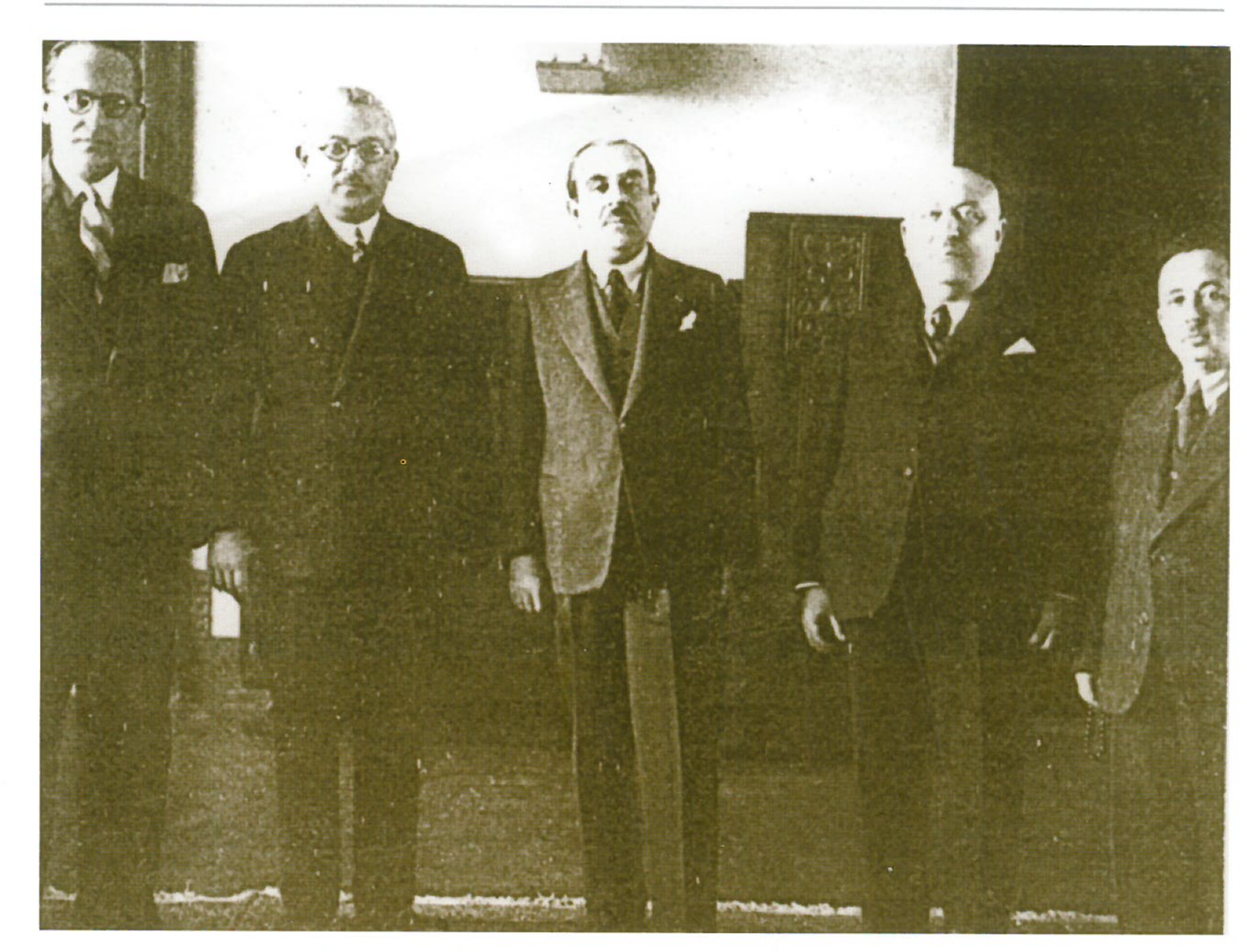




إميل اده الناطق باسم القوميين اللبنانيين

نحو معاهدة 1936

في هذا العام عقدت ثلاث معاهدات: بريطانية - مصرية، فرنسية - سورية وفرنسية - لبنانية. السبب



أول وزارة في عهد اده. من اليمين: ابراهيم حيدر، الأمير خليل أبي اللمع، الرئيس إده، خير الدين الأحدب، وحبيب أبو شهلا

الأهم لاندفاع بريطانيا وفرنسا لعقد هذه المعاهدات محاولتهما استرضاء العرب في أجواء بروز الأطماع الألمانية والايطالية وارتسام أجواء مطامعهما الاستعمارية وإمكانية تحالفهما في وجه بريطانيا وفرنسا وعلى حسابهما. إضافة إلى ولادة نوع من تعاطف عربي لدى بعض السياسيين والقطاعات الشعبية مع الدولتين الأوروبيتين الناهضتين حديثاً (ألمانيا وايطاليا) أملاً بكسب دعمهما للتخلص من "الاستعمار" (الانتداب) الفرنسي والبريطاني.

كان البطريرك عريضة، ومعه المطارنة الموارنة، أول من دعا (كانون الثاني - شباط 1936) إلى عقد معاهدة مع فرنسا في إطار مسألة استقلال لبنان.

وبعده، تحرّك بعض النواب من الكتلة الدستورية وقدّموا مذكرة بهذا المعنى، بواسطة رئيس مجلس النواب خالد شهاب، إلى المفوض السامي دو مارتيل. ووقع هذه المذكرة سبعة نواب، هم: ميشال زكور، فريد الخازن، حميد فرنجية، كميل شمعون، صبري حمادة، مجيد أرسلان ومحمد عبد الرزاق. ثم حذا حذوهم نواب كتلة الرئيس إميل إده.

مؤتمر الساحل الثاني 1936

استمرّت فئة من المسلمين على رفضها للاستقلال ولكل فعل قانوني وتعاقدي، ينبثق أو يؤول إلى ترسيخ كيان لبناني مستقل عن سورية.



تهنئة الرئيس إميل اده لإنتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية

فبمواجهة المطالبة بمعاهدة فرنسية - لبنانية، هبّت هذه الفئة تطالب بضمّ لبنان إلى سورية بدلاً من تكريس استقلاله وانفصاله بفعل تعاقدي يُضاف إلى ما سبقه من أفعال وإجراءات. خاصةً وأن هذه الفئة بدأت تستشعر خطراً على مطلبها القومي من السوريين أنفسهم (وخاصة من زعماء الكتلة الوطنية) الذين بدأت تلوح في الأفق مؤشرات على إمكانية تخليهم عن المطالبة بإعادة "المناطق المنسلخة" إلى سورية مقابل التوصّل مع فرنسا إلى معاهدة فرنسية - سورية.

وكان أهم ما أقدمت عليه هذه الفئة هو الدعوة لمؤتمر حضره بضع عشرات من الحركة الوحدوية من المدن الساحلية ومن الأقضية الأربعة. لذلك عُرف هذا المؤتمر باسم "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة"، واختصاراً "مؤتمر الساحل الثاني" 1936. وكان في طليعة المؤتمرين زعماء الحركة الوحدوية، سليم علي سلام الذي انعقد المؤتمر في بيته في 10 آذار 1936 وانتخب رئيساً له، وعمر بيهم ومحمد جميل بيهم من بيروت، وعبد الحميد كرامي والدكتور عبد اللطيف البيسار من طرابلس، وأحمد عارف الزين من صيدا، وأحمد رضا وسليمان الضاهر من النبطية، وشوقي الدندشي من عكار، كما حضره من أبناء جبل لبنان علي ناصر الدين من بمريم قرب حمانا، وصلاح لبكي من بعبدات، ويوسف ابراهيم يزبك من حدث بيروت، وفوزي بردويل من زحلة. فلم يكن هذا المؤتمر إسلامياً صرفاً كالمؤتمرات الإسلامية السابقة، بسبب اشتراك بعض المسيحيين في أعماله. وانتهت مداولاته بتقديم مذكرة أعادت المطالب القديمة - الجديدة نفسها، ومحورها رفض الكيان اللبناني وتحقيق الوحدة مع سورية.

فشل المؤتمر

خرج هذا الفشل من رحم المؤتمر نفسه ومن زعماء مسلمين لبنانيين ومن زعماء الكتلة الوطنية السورية، بمثل ما خرج من تصدّي الزعماء المسيحيين الاستقلاليين له، وطبعاً من المصلحة الفرنسية التي تدير شؤونها المفوضية السامية في لبنان وسورية.

فكاظم الصلح حضر المؤتمر، لكنه عارض مناقشاته ولم يوقّع لا محضر الجلسة ولا المذكرة التي أقرّها، ونشر، بعد أيام قليلة، بياناً في الصحف (طُبع في ما بعد بكراس مستقل) بعنوان "مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان"، ضمّنه معالجة عميقة للمسألة اللبنانية. ومما جاء فيه: "نحن لا نريد أن نبني وطناً نصف سكانه أعداء له...".

وعبد الله اليافي، السياسي البيروتي الصاعد، شجب بشدة قرارات مؤتمر الساحل، باسمه "وباسم فريق كبير من إخوانه، ويخطئ رأي الذين اتخذوها، ويعلن أن في الموافقة على مضامينها في هذا الوقت العصيب إحراج لمركز الكتلة الوطنية وكيلة الأمة السورية وتنفير صريح لبطريرك الموارنة وكيل لبنان دون أن يكون منها أقل فائدة" (شفيق جحا، ص 493، نقلاً عن جريدة "البيرق"، 13 آذار 1936).

ورياض الصلح، الذي كان بزيارة خاصة بمدينة القدس، قال: "... والذي أراه أن السلطة الفرنسية تعمل على زيادة البلبلة في سياستها ضد الوحدة وضد عقد معاهدة في لبنان (...) فهي تقول إن طلاب الوحدة مسلمون وطلاب المعاهدة مسيحيون. وهذا القول غير صحيح مطلقاً. ومن نتائجه الوبيلة محاولة إيقاد نار الخلاف الطائفي مع ان البلاد اجتازت شوطاً بعيداً في سبيل التفاهم القومي والاتفاق الوطني (وهنا أشاد رياض الصلح بمواقف البطريرك الماروني أنطون عريضة)... ونصيحتي لبني قومي أن الاتفاق بين



عبد الحميد كرامي

المسلم والمسيحي هو أفضل بكثير من الوحدة والمعاهدة مع بقاء الأجنبي يفرّق الكلمة بين أبناء الوطن الواحد" (شفيق جحا، ص 495 - 496، نقلاً عن جريدة "البيرق"، 17 آذار 1936).

أما الفشل الكبير الذي مُني به مؤتمر الساحل فقد جاء من سورية نفسها، من زعمائها المفاوضين في شأن عقد المعاهدة الفرنسية - السورية. فقد زار ثلاثة من أركان الكتلة الوطنية السورية (فخري البارودي، ميخائيل ليان ومظهر رسلان)، بعد يومين من مؤتمر الساحل، أي في 13 آذار 1936، بكركي، اجتمعوا بالبطريرك عريضة. وفي اليوم التالي نشرت بعض الصحف أن الزعماء السوريين صرّحوا "لغبطته

بأن الكتلة الوطنية تشجب عمل المؤتمر ولا توافق عليه" (شفيق جحا، ص 491-492، نقلاً عن حسان حلاّق، مؤتمر الساحل، ص 65-67). وبعدها، توالت، كما هو معروف، تراجعات الوفد السوري المفاوض في موضوع الحدود بين لبنان وسورية، أمام تصلّب الموقف الفرنسي الرافض تضمين المعاهدة الفرنسية - السورية وملاحقها أي تحفظ بشأن الحدود بين لبنان وسورية، إذ اعتبرت فرنسا ان المعاهدة الفرنسية - السورية يجب أن تعني اعترافاً ضمنياً كاملاً وقبولاً طوعياً تاماً غير مشروط بأي قيد أو تحفّظ بالكيانين السياسيين المستقلين، سورية ولبنان.

وعلى هذا الأساس، اتفق الطرفان، فرنسا وسورية، ووضعت نصوص المعاهدة الفرنسية - السورية وملاحقها، وجرى التوقيع عليها في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس يوم 9 أيلول 1936. وبهذا اعتبرت مسألة الحدود بين سورية ولبنان منتهية (تكرر الاعتراف الرسمي الدولي بالكيان اللبناني الراهن وبحدوده الحاضرة مرتين بعد المعاهدة الفرنسية - السورية، الأولى، بميثاق جامعة الدول العربية التي كان لبنان أحد مؤسسيها السبعة، سنة 1945؛ والثانية، بميثاق هيئة الأمم المتحدة التي كان لبنان أحد أعضائها الخمسين المؤسسين في سنة 1945 كذلك).

مفاوضات المعاهدة الفرنسية - اللبنانية (1936)

أصبحت الظروف مهيّأة لعقد معاهدة فرنسية - لبنانية، وبالأخص من هذه الظروف سقوط تحفظات الجانب السوري وتنازله، ضمناً عن مطالبه المعروفة من لبنان، واعترافه بالكيان اللبناني دون مساس بأرضه وسيادته.

وبعد مداولات انصبّت على ضرورة تمثيل الطوائف



نجيب عسيران

في الوفد اللبناني المفاوض. تشكّل هذا الوفد من عشرة أعضاء: أيوب ثابت (أمين سر الدولة)، خالد شهاب (رئيس مجلس النواب)، ولجنة برلمانية من سبعة أعضاء هم : بشارة الخوري، غبريال خباز، نجيب عسيران، حكمت جنبلاط، بترو طراد، محمد عبد الرزاق ووهرام ليليكيان. ويرأس اللجنة البرلمانية في الوفد المفاوض بشارة الخوري، ويرأس الوفد رئيس الجمهورية إميل إده.

في 16 تشرين الأول 1936، بدأت المفاوضات، وعقد الوفدان المفاوضان (الفرنسي واللبناني) جلستهما الأولى في مقر المفوضية العليا بالسراي الكبير. ورأس الوفد الفرنسي المفوض السامي دو مارتيل.

اعترض المسلمون الوحدويون على تشكيل الوفد، ثم ما لبثوا أن صعّدوا اعتراضهم إلى معارضة ترجمتها مؤتمراتهم واجتماعاتهم (إضرابات ومظاهرات أحياناً).

لكن ما تضمنته خطبهم ومقرراتهم وما جاء خاصة على لسان رياض الصلح، مثّل تطوراً جوهرياً في موقفهم من المسألة اللبنانية. فقد بدأوا يبدون استعدادهم المبدئي للاعتراف بالكيان اللبناني المستقل. وأخذوا يركّزون على طلب إنصافهم وإنصاف مناطقهم بمطلب المساواة الكاملة بالحقوق والواجبات مع المسيحيين، وبتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية في نظام الحكم في الجمهورية اللبنانية.

طُرحت في المفاوضات مسائل عديدة، على رأسها: الطائفية، اللامركزية الإدارية، اللغة الفرنسية، مدة المعاهدة، الشروط العسكرية.... وأُنجزت بسرعة وسهولة، وكادت المعاهدة تكون صورة عن المعاهدة الفرنسية – السورية. ووقّعتها حكومتا البلدين (فرنسا ولبنان) في 13 تشرين الثاني 1936، وأبرمها مجلس النواب اللبناني في 17 منه. وبقي أن يبرمها البرلمان الفرنسي وينشرها رئيس الجمهورية لكي تصبح قانونية ونافذة.

مضمون المعاهدة

تألفت المعاهدة من تسع مواد، مدتها 25 سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة. اعترفت فرنسا فيها باستقلال لبنان وسيادته، وتعهّدت بالسعي لقبوله عضواً في عصبة الأمم. واتفق الطرفان على قيام صداقة وتحالف بين الدولتين للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة. وتتشاور الدولتان في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة. وتتعهد كل منهما بأن تمتنع عن عقد أي اتفاق لا يتلاءم مع المعاهدة.

ونصت المعاهدة وملاحقها على بضعة أمور أخرى مثل مركز فرنسا الممتاز في لبنان، ودورها في تنظيم الجيش اللبناني، ورعاية مصالح اللبنانيين في الخارج، وارتباط النقد اللبناني بالفرنك الفرنسي، ووضع المؤسسات العلمية والخيرية والثقافية الأجنبية في لبنان. وكان من شروط المعاهدة أن تدخل حيّز التنفيذ يوم قبول لبنان عضواً في عصبة الأمم، أي في خلال فترة الثلاث سنوات التي تلي إبرام المعاهدة.

وتألفت المعاهدة، إضافة إلى متنها (تسع مواد)، من ملاحق هي: اتفاق عسكري وخمسة بروتوكولات وإحدى عشرة مراسلة.

الاتفاق العسكري، من سبع مواد، وينص على موضوعين رئيسيين هما: القوات المسلحة اللبنانية، والقوات المسلحة الفرنسية الباقية في لبنان بموجب المعاهدة.

وتتضمن البروتوكولات الخمسة على موافقة كل من فرنسا ولبنان على الدخول في المفاوضات فور إبرام المعاهدة للاتفاق على التفاصيل المتعلقة ببعض الأمور المهمة المذكورة في المعاهدة والاتفاق العسكري.

وأما المراسلات فهي تلك التي تبادلها المفوض السامي دو مارتيل ورئيس الجمهورية إميل إده، وفيها تأكيد وتوضيح لبعض البنود الواردة في المعاهدة الأساسية وفي الاتفاق العسكري.

(النص الحرفي للمعاهدة: "الجريدة الرسمية"، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثالث، 17 تشرين الثاني 1936، ص 17-38).

في مقارنة بين المعاهدتين، اللبنانية والسورية، مع فرنسا، يتبيّن أنهما تكادان أن تكونا متشابهتين إلا في بنود الاتفاق العسكري التي تنظم بقاء قوات فرنسية في كل من سورية ولبنان. فقد اختلفت الشروط العسكرية في الاتفاق العسكري السوري

الفرنسي عنها في الاتفاق العسكري اللبناني الفرنسي في بضعة أمور كان أهمّها الشروط الثلاثة التالية: نص الاتفاق العسكري السوري بشأن القوات الفرنسية الباقية في سورية بموجب المعاهدة على أن يكون عددها 10 آلاف جندي، وتمركزها في منطقتي العلويين وجبل الدروز، ومدة بقائها خمس سنوات. أما الاتفاق العسكري اللبناني بشأن هذه القوات فإنه: 1- لم يحدد عددها، 2- ولم يحصر أماكن تمركزها بل أطلقها على الأراضي اللبنانية، 3- ولم يعين فترة زمنية محددة لوجودها بل اكتفى بالنص على بقائها إلى أن يجري اتفاق جديد بشأنها (شفيق جحا، ص 548).

حوادث "المعاهدة" ومزيد من تحوّل المسلمين باتجاه الكيان اللبناني وإعادة العمل بالدستور

فجرّ توقيع المعاهدة في (13 تشرين الثاني 1936) مشاعر الغبطة لدى فريق من اللبنانيين (المسيحيين)، ومشاعر القهر والغضب لدى الفريق الآخر (المسلمين). فقامت في المدن الساحلية مظاهرات مؤيدة وأخرى مضادة، حصلت في بعضها صدامات عنيفة أوقعت عدداً من الإصابات.

ففي بيروت، سيّر "حزب الوحدة الوطنية اللبنانية" (أسسه توفيق لطف الله عواد في أواسط 1936) مظاهرة ابتهاج جابت شوارع العاصمة، فردّت عليها الأحياء الغربية بمظاهرة غاضبة تلتها أخرى من الأحياء الشرقية، واعتقل البعض من الذي اتهموا بالتحريض، وعمل العقلاء من وجهاء المدينة (حنا تويني، حبيب طراد، حبيب أبو شهلا، ادوار بسترس، سليم علي سلام، عمر الداعوق، رياض الصلح...) على التهدئة. هذا رغم أن العاصمة كانت عرفت، قبيل التوقيع على المعاهدة، انعقاد "المؤتمر الإسلامي القومي العام" (23 تشرين الأول 1936) في منزل عمر بيهم، وفيه تحول المسلمون الوحدويون عن موقف المطالبة بالوحدة السورية إلى موقف الاعتراف بالكيان اللبناني والتعامل معه والمطالبة بحقوق الطائفة الإسلامية.

وفي طرابلس، أضربت المدينة، وأججّت أخبار بيروت الوضع الشعبي فيها، فسارت المظاهرات، واعتقل خلالها الزعماء الثلاثة، عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار ومصطفى المقدم. وزار زعيما الكتلة الوطنية السورية، جميل مردم وسعد الله الجابري بيروت، حيث انضم إليهما رياض الصلح، وقابلوا المفوض السامي، ثم توجّهوا إلى طرابلس ونجحوا في تهدئة الخواطر، وأطلق سراح كرامي والبيسار والمقدم. أما تحول طرابلس باتجاه الكيان اللبناني فقد كان خير تعبير عنه ما جاء على لسان نائبها أمين المقدم في مجلس النواب: "كنتُ سلبياً في الماضي، أما بعد المعاهدة فصرتُ مؤمناً" (شباط 1937). وكذلك في تصريح لعبد الحميد كرامي على أثر مشاركته في استقبال رئيس الوزراء خير الدين الأحدب في طرابلس يوم 5 شباط 1937: "السوريون تركونا فعلينا أن نطالب بحقّنا في لبنان" (شفيق جحا، ص 560، نقلاً عن جريدة "النهار"، عدد 3 و6 شباط 1937).

وكان المفوض السامي دو مارتيل قد أصدر، في 4 كانون الثاني 1937 القرار رقم 1 من مادتين: الأولى ألغت جميع القرارات السابقة الخاصة بتعليق الدستور، والثانية نصت أن "تبقى مدة سلطات رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات، ومدة وكالة مجلس النواب الحالي أربع سنوات".

فباشر رئيس الجمهورية (إميل إده) على الفور الاستشارات لتأليف الحكومة، وكان مجلس النواب (25 عضواً) منقسماً إلى كتلتين: كتلة إميل إده الموالية (13 نائباً) والكتلة الدستورية المعارضة (12 نائباً)، ولما رفضت الكتلة الدستورية الاشتراك

بالحكومة. تشكلت حكومة رباعية برئاسة خير الدين الأحدب، وعضوية خليل أبي اللمع وابراهيم حيدر وحبيب أبي شهلا وجميعهم من كتلة الرئيس إده.

انتخابات نيابية وحلّ المنظمات شبه العسكرية

انكبّت الكتلة الدستورية على تفشيل الحكومة، ونجحت، بعد أسابيع قليلة في اكتساب نائبي البقاع أمين قزعون والياس سكاف إلى صفوفها. فضغط المفوض السامي على الفريقين لتشكيل حكومة ائتلافية. فتألفت من خير الدين الأحدب (رئيساً) وميشال زكور وحبيب أبي شهلا وأحمد الحسيني. وبوفاة ميشال زكور فجأة بنوبة قلبية، عاد الرئيس إدّه وشكّل في 10 تموز 1937 حكومة جميع أعضائها من الموالين وبرئاسة الأحدب.

شدّدت الكتلة الدستورية من معارضتها ودعت إلى دورة استثنائية. لكن مرسوماً صدر في 18 تموز 1937 قضى بحل مجلس النواب، ودعا الهيئات الناخبة لإجراءانتخابات نيابية في 24 تشرين الأول 1937.

جاءت هذه الانتخابات أقرب إلى تسوية سياسية فرضها المفوّض السامي على الحكم والمعارضة. فتألف المجلس الجديد من 63 نائباً ثلثاهم بالانتخاب وثلثهم بالتعيين، وكان 38 منهم من الموالين و25 من المعارضة. وكان الغرض من هذا الانتخاب - التسوية جعل العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب منسجمة. وبعد أسبوع تشكلت حكومة ائتلافية من سبعة أعضاء: خير الدين الأحدب (رئيساً) وحبيب أبي شهلا وابراهيم حيدر وجورج ثابت من الموالين، وموسى نمور ومجيد أرسلان وسليم تقلا من المعارضين.

وعلى رأس ما واجه هذه الحكومة، في بداية ولايتها، قرار حزب الكتائب الاحتفال، بالخطب والاستعراضات



حبيب ابو شهلا

شبه العسكرية، بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيسه. وكان في لبنان عدة أحزاب أخرى ترغب في إقامة مثل هذه الاحتفالات والاستعراضات. ولم تكن السلطات قد نسيت بعد الفتنة الطائفية التي نشبت قبل ذلك بعام. فأصدرت مرسوماً بمنع مثل هذه الاحتفالات، وبحل "الجمعيات المعروفة بالقمصان البيضاء (توفيق لطف الله عواد) والكتائب اللبنانية والنجادة وكل جمعية شبيهة بها". فقادت الكتائب مظاهرات (ساحة البرج ومحلة الجميزة) تخللتها أعمال عنف، وجُرح فيها المئات (بينهم بيار الجميّل) من المتظاهرين وقوى الأمن.

وسقطت الحكومة، أواخر 1937، باستقالة



أميل إده يواجه الكونت دي مارتيل في سرايا بيروت، الى يمينه ايوب تابت ومحمد العبود، في الوسط ابراهيم حيدر، من أقصى اليسار الأمير خالد شهاب

الدستوريين منها، وكذلك استقالة حبيب أبي شهلا، وهو أحد أركان الموالين. فشكل خير الدين الأحدب وزارته الخامسة والأخيرة. فكانت من الموالين بجميع أعضائها. لكن الخلافات ما لبثت أن عصفت بأعضائها، فاضطر الأحدب إلى تقديم استقالته في 19 آذار 1938. فانتهت هذه الحكومة وانتهى معها دور خير الدين الأحدب كرئيس لمجلس الوزراء بعد تمرّسه بهذا المنصب وتأليفه خمس وزارات متوالية خلال 14 شهراً ونصف الشهر (5 كانون الثاني 1937 - 19 آذار 1938).

تأسيس عيد الشهداء

لمّا عيّن ميشال زكور سنة 1937 وزيراً للداخلية، وقف ضد ملاحقة أعضاء "عصبة تكريم الشهداء" التي كان قد أسّسها، منذ العام 1927 علي ناصر الدين (1888-1974) بالاشتراك مع قسطنطين يني، وأحمد عارف الزين، وفؤاد النكدي، ويوسف ابراهيم يزبك، وجورج عقل، ووجيه طبارة وعزت قريطم. وكان أعضاء هذه العصبة هدفاً لملاحقة رجال الانتداب الفرنسي.

واعتبر زكور العصبة هيئة ذات صفة رسمية تتعاون معها الحكومة لإقامة احتفال 6 أيار كعيد سنوي للشهداء. وتشارك فيه الدولة بشخص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء والنواب ورجال السلك الدبلوماسي في لبنان وأركان الدولة وعصبة تكريم الشهداء وذويهم (وقد استمرّ هذا التقليد معمولاً به حتى سنة 1975، حين أوقف من جرّاء الحرب، وأُلغي الاحتفال الرسمي بعيد 6 أيار ونُقل إلى اقرب يوم أحد إليه في عهد الرئيس الياس سركيس؛ وبعد 1990، أعيد العمل به من جديد).

وعندما سُئل ميشال زكور من قبل مسؤول فرنسي في المفوضية عن الدافع الذي حمله إلى تبنّي عيد الشهداء، أجابه: "لأن الشهداء يستحقون هذا العيد، وبينهم عدد من زملائي الصحافيين الذين أفتخر بهم وأعتزّ، وقد شُنقوا في سبيل أقدس قضية، هي حرية لبنان واستقلاله" (فاضل سعيد عقل ورياض حنين، "ميشال زكور، حكاية عصامية وتاريخ حقبة"، ط1، 1988، ص 141).

وزارة دستورية في عهد إده ووزارتا عبد الله اليافي

خلال وزارات الأحدب وما عرفته من أزمات، وبسبب



تمثال شهداء لبنان



القوات الفرنسية في بيروت



وقوف المفوض السامي دو مارتيل على مسافة واحدة من المعارضين (الدستوريين) والموالين (الإديين). تمكنت الكتلة الدستورية من أن تصبح الأكثرية في مجلس النواب. فكلف رئيس الجمهورية الأمير خالد شهاب، مرشح الكتلة الدستورية، تأليف وزارة جديدة (آذار 1938). فتشكلت من خالد شهاب (رئيساً) ويوسف اسطفان وكميل شمعون وسليم تقلا وخليل كسيب وحكمت جنبلاط وأحمد الأسعد، وعاشت حتى أواخر تشرين الأول 1938، حيث عاد الدستوريون أنفسهم وأسقطوها. فشكّل عبد الله اليافي وزارة ائتلافية دخلها حميد فرنجية وصبري حمادة (دستوريان)، وخليل كسيب وروكز أبو ناضر (من حزب الاتحاد الوطني الموالي)، واعتبر الرئيس اليافي مستقلاً.

ولم تعمّر هذه الوزارة طويلاً بسبب التناحر الحزبي الذي غذّاه تعطيل جريدتي "النهار" و"لوجور"، واستقالة فرنجية وحماده في 20 كانون الثاني 1939. فعاد اليافي وشكّل وزارة جديدة جميع أعضائها من الموالين.



المفوض السامي غبريال بيو واستمرار أزمة الحكم ومحاولات إصلاح

قبيل استقالة حكومة خالد شهاب (تشرين الأول 1938) أُعفي دو مارتيل من منصبه، وعُيّن مكانه غبريال بيو Gabriel Puaux الذي وصل إلى لبنان وتسلّم مهمامه في 7 كانون الثاني1939. وهو أول فرنسي بروتستانتي يتولى هذا المنصب الرفيع في بلدان الشرق الأدنى. فانكبّ فور وصوله على درس الأوضاع في لبنان ريثما تتكون لديه خطط إصلاحية مجدية.

مطلع 1939: بيو مفوضاً سامياً، إميل إده رئيساً للجمهورية، والحكومة حكومة عبد الله اليافي الثانية، وأعضاؤها هم: ابراهيم حيدر، حكمت جنبلاط،



عبد الله اليافي

وموسى نمور، روكز أبو ناضر، حبيب أبي شهلا وجبرائيل خباز، وجميعهم من الموالين لإده واعتبار عبد الله اليافي مستقلاً.

أما الحكم، ففي أزمة مستمرة لأسباب حزبية (دستوريون وإديون) وشخصية، عنوانها الكبير توالي الوزارات، واستفحال الفساد، وتقديم اللبنانيين الولاءات الطائفية والعائلية والعشائرية والمناطقية على الولاء للوطن. وقُدّمت اقتراحات ومشاريع حلول كثيرة: إصلاح إداري، إقامة حكم فرنسي مباشر، إقامة نظام حكم رئاسي، مجلس تأسيسي ودستور جديد... أبقتها الخلافات حبراً على ورق. وزاد في القلق أن المعاهدة الفرنسية - اللبنانية (والمعاهدة الفرنسية - السورية) لا تزال نائمة في أدراج وزارة الخارجية



من الحرب العالمية الثانية



الفرنسية والبرلمان الفرنسي من دون أن تبدو أي بادرة تطمئن إلى أن البرلمان الفرنسي مقبل على إبرامها. فالمعارضون الفرنسيون لها (موظفون، عسكريون، رأسماليون، جمعيات تبشيرية وثقافية...) أصبحوا أصحاب الكلمة المسموعة في دوائر الحكم الفرنسي.

تكوّنت لدى المفوّض السامي غبريال بيو بعض الأفكار والصيغ للإصلاح، وقصد باريس، التي وصلها في 11 آب 1939، حاملاً ملفين أساسيين، ملف إصلاح النظام اللبناني وملف معاهدتي فرنسا مع كل من سورية ولبنان. لكن القطبين السياسيين اللبنانيين، إده والخوري، كانا قد سبقاه إلى هناك ليتدبّر كل منهما مصالحه مع المراجع الفرنسية.

لكن مقترحات بيو لإصلاح النظام بقيت سرية؛ ثم سرعان ما فاجأته وفاجأت باريس والعالم معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء التي وقّعتها موسكو وبرلين في 23 آب 1939. فتأكّد للعالم أن الحرب واقعة، فأوقفت باريس المباحثات الجارية بشأن إصلاح النظام اللبناني وإبرام معاهدتيها مع لبنان وسورية. وكان يجب انتظار صدور كتاب غبريال بيو: Gabriel Puaux, Ambassadeur de France Membe de l"Institut, Deux Années Au Levant, Souvenire de Syrie et du Liban 1939-1940.

بدون ناشر ولا تاريخ (لكن تاريخ الصدور يقع بعد العام 1951 لأن المؤلف يذكر، في أواخر الكتاب، أحداثاً وقعت في ذلك العام) حتى تسنّى للمؤرخين الوقوف على بعض ما كان يفكّر به بيو من إصلاح للنظام اللبناني: تغيير النظام وإقامة نظام ملكي على أن لا يكون العاهل هاشمياً ولا سعودياً، وتنصيب أمير مسيحي، ويفضله بروتستانتياً، الأمير برنادوت من السويد مثلاً. فقد جاء في كتابه (ص62) ما حرفيته: "J'ai quitté le Liban sans avoir pu y instaurer le régime qui m'eût paru le mieux convenir à ce vieux pays (...) J'inclinais à penser qu'il aurait fallu à Beyrouth comme à Damas un monarque, non point un Hachémite ou un Séoudite, mais un prince chrétien, car la vraie raison d'être du Liban c'est qu'il est devenu dans le Moyen Orient la dernière terre de refuges des Communautés Chrétiennes. Je n'aurais pas cru céder à un préjugé confessionnel en donnant la préférence à un prince protestant, un Bernadotte de Suède par exemple. Mon expérince m'a montré que pour jouer un rôle d'arbitre au Levant, nul n'est plus à l'aise qu'un Huguenot..."

الجدير ذكره أن هذا الاقتراح الذي أتى بيو على ذكره جاء في سياق ما كان يُروّج من مشاريع أنظمة ملكية لسورية ولبنان، وفي ما يتعلق بلبنان، ثمة مشروع من هذه المشاريع ارتبط باسم الأمير جورج لطف الله.

لبنان أثناء الحرب العالمية الثانية

بيو يعلّق الدستور

في اليوم الأول من أيلول 1939 نشبت الحرب العالمية الثانية، وفي 9 أيلول أعلن المفوض السامي بيو الأحكام العرفية في جميع الأراضي اللبنانية والسورية، وفي 21 منه أصدر أربعة قرارات علّق بموجبها الدستور وعطل الحياة البرلمانية، وأعاد الحكم الفرنسي شبه المباشر بحكم الضرورات الحربية، وأصبح القادة العسكريون (على رأسهم الجنرال مكسيم ويغان القائد العام للجيش الفرنسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الذي اتخذ من بيروت مركزاً لقيادته، وكان هو نفسه مفوضاً سامياً قبلاً) حكام البلد الفعليين.

أما رئيس الجمهورية (إميل إده) فقد حُصرت مهامه بتعيين الموظفين للوظائف التي توضع قائمتها بقرار من المفوض السامي، أما الوظائف الأخرى فيعين الموظفين فيها أمين سر الدولة (عبد الله بيهم)؛ كما يكون لرئيس الجمهورية الصفة اللازمة ليتخذ بناءً على اقتراح أمين سر الدولة مراسيم يكون لها قوة القانون لا سيّما في ما يختص بالميزانية، وتتخذ المراسيم الاشتراعية بمصادقة المفوض السامي التي تجعلها نافذة.

وانصبّ اهتمام السلطات العسكرية والمدنية، الفرنسية واللبنانية، على تنظيم وسائل الدفاع وتأمين الحاجات الحياتية الضرورية للمواطنين. كما اتخذت هذه السلطات إجراءات الرقابة على الصحف وتحريم الانتماء إلى الجمعيات والأحزاب ذات الارتباط الخارجي (القوميون العرب، السوريون القوميون الاجتماعيون، الشيوعيون). فاحتجزت السلطات عدداً كبيراً منهم وأبعدت آخرين عن البلاد، في حين لقي حزب الكتائب اللبنانية حظوة كبيرة لدى الفرنسيين لتعاونه معهم في مختلف المجالات.

ألفرد نقاش

رئيساً للدولة في عهد حكومة فيشي.

في أثر هزيمة فرنسا وقيام حكومة فيشي فيها، وُقّعت هدنة ألمانية - فرنسية في 22 حزيران 1940 نصّت على وضع المستعمرات الفرنسية في عهدة حكومة فيشي، والتزام هذه المستعمرات بالامتناع عن تقديم أية مساعدات أو تسهيلات للحلفاء. ووفقاً لشروط هذه الهدنة أُرسلت إلى كل مستعمرة خاضعة لحكومة فيشي لجنة ألمانية - إيطالية لتراقب الوضع عن كثب. واتخذت لجنة الهدنة في لبنان وسورية مدينة بيروت مركزاً لها.

بادرت لجنة الهدنة إلى إقالة المفوض السامي غبريال بيو في 24 تشرين الثاني 1940، وخلفه الجنرال جان شياب j. Chiappe المعروف بكرهه للبريطانيين وميله إلى إيطاليا. لكن طائرته أسقطت في 28 تشرين الثاني فوق البحر المتوسط وهو في طريقه إلى بيروت (البعض يعتقد أن الحادث وقع خطأ فيما يثير البعض الآخر الشكوك حول هذا "الخطأ"). فعادت حكومة فيشي وعيّنت مكانه الجنرال هنري دانتز Henri Dentzمفوضاً سامياً وقائداً أعلى للجيش الفرنسي في لبنان وسورية، ووصل بيروت في 30 كانون الأول 1940.

انقطعت الإمدادات الخارجية عن لبنان وسورية بسبب الحصار البحري والبري والجوي الذي فرضته



الفرد نقاش

بريطانيا عليهما. فشحّت المواد الغذائية والمحروقات... وعمد المحتكرون إلى تخزين المواد، فارتفعت أسعار المواد كافة وانتشرت البطالة ولاح





قوات الاحتلال الاجنبي

شبح المجاعة. وأعلنت الإضرابات (في بيروت وطرابلس وصيدا) وانطلقت المظاهرات. وقدّم رئيس الجمهورية إميل إده وأمين سر الدولة عبد الله بيهم استقالتيهما في 4 نيسان 1941 إلى الجنرال دانتز. فقبلها وعيّن القاضي ألفرد نقاش رئيساً للدولة يعاونه مجلس وكلاء لأمانة سر الدولة تشكّل من أحمد الداعوق. جوزف نجار. فيليب بولس وفؤاد عسيران.

أما الحكم الفعلي فقد أمسك به أعضاء لجنة الهدنة (الألمان والايطاليون). ولما كانت وعود دول المحور (وفي طليعتها ألمانيا وايطاليا) تنهال على العرب. شعوباً وأقطاراً. بالدعم والتحرير والاستقلال. ولما كان الدعم الألماني لثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق انطلاقاً من مطار رياق والمزة وتدمر والنيرب (قرب حلب) قد ترجم هذه الوعود عملياً. فقد أصبح مقر أعضاء لجنة الهدنة في بيروت مقصد الزعماء من مختلف الطوائف والأحزاب اللبنانية.

لكن اللبنانيين عموماً بقوا "حيارى مترددين حيال هذه العروض والوعود. فقد كان بعض الموارنة لا يزال يتعلق بفرنسا ويراهن على انبعاثها بالرغم من سقوطها المريع. وكان باقي الموارنة ومعظم الكاثوليك يتطلعون إلى ايطاليا كبديل محتمل لفرنسا. على اعتبار أن ايطاليا. ومدينة روما بشكل خاص. هي عاصمة المسيحية ومركز الكثلكة في العالم. وكان معظم المسلمين يظهرون ميلاً شديداً إلى الألمان. ولكن اللبنانيين عموماً ومن مختلف الطوائف لم يقبلوا بأن يغامروا بمستقبلهم وبمصير بلادهم. فامتنعوا عن اتخاذ المواقف الجازمة الثابتة بانتظار نهاية الحرب للتعامل مع الجانب المنتصر" (شفيق جحا. معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي. مرجع مذكور. ج2. ص 715 نقلاً عن اسكندر رياشي. قبل وبعد. ص 271).

وبعد فشل الثورة العراقية (حركة رشيد عالي الكيلاني). أخذت الحكومة البريطانية تستعد للاستيلاء على لبنان وسورية لطرد "حكومة فيشي وأعضاء لجنة الهدنة" منهما. وتكرر تأكيدها بأنه من

الطبيعي أن تكون "حرة في مهاجمة هذا العدو أينما كان" (شفيق جحا. ص718؛ نقلاً عن بيار زيادة. التاريخ الدبلوماسي. ص 26).

القوات البريطانية والفرنسية الحرة تحتلّ لبنان وسورية ووعد فرنسي وبريطاني بالاستقلال

خلال الاستعدادات لهجوم القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة. حرص ديغول. ما أمكنه ذلك وهو في وضع الحليف الضعيف. على المحافظة على سلامة الامبراطورية الفرنسية ولجم التدخّل البريطاني في شؤونها. فأصرّ على أن لا تنفرد القوات البريطانية في حرب تحرير البلدين. وعلى اشتراك الفرنسيين بالعملية ببضع كتائب. وعلى وضع البلدين بعد تحريرهما تحت الإدارة الفرنسية وعيّن مساعده الجنرال جورج كاترو G. Catroux مندوباً سامياً فيهما وقائداً عاماً لقوات فرنسا الحرة في الشرق. على أن توضع هذه القوات. أثناء العمليات العسكرية. تحت إمرة القيادة البريطانية العامة في الشرق الأوسط في البر والبحر والجو.

وفي صبيحة 8 حزيران 1941 صدر الأمر بالهجوم. وعبرت القوات البريطانية والفرنسية الحرة الحدود اللبنانية والحدود السورية. وحلّقت طائرات الحلفاء فوق المدن والقرى اللبنانية والسورية وألقت عليها مناشير متضمنة تصريحين موجّهين للبنانيين والسوريين: واحد فرنسي. وقّعه الجنرال كاترو وبعد فيه الشعبين بإنهاء عهد الانتداب وتمكينهما من تأليف دولة منفردة أو الاتحاد في دولة واحدة وضمان الاستقلال والسيادة بمعاهدة. والمنشور الثاني وقّعه السفير البريطاني في القاهرة لامز لامسون باسم حكومته يطمئن الشعبين إلى موقف بريطانيا المؤيد والضامن للتصريح الفرنسي.



الجنرال شارل ديغول

وواجهت القوات المتحالفة مقاومة ضارية في أثناء تقدمها من قوات حكومة فيشي. وعندما اقتربت المعارك من بيروت أعلنت العاصمة مدينة مفتوحة بناءً على طلب الرئيس ألفرد نقاش من الجنرال دانتز لتجنيبها الدمار. وبعد نحو شهر من بدء القتال وجد دانتز أن لا جدوى من الاستمرار في المقاومة فطلب وقف القتال.

شروط الهدنة أو اتفاقية عكا

بعد استسلام دانتز. ابتدأت مفاوضات الهدنة في مركز القيادة البريطانية في مدينة عكا بفلسطين. وفي 14تموز 1941 انتهت هذه المفاوضات. ووقّع الاتفاقية كل من الجنرال البريطاني هنري متلند

ويلسون H. Maitland Wilson، القائد العام للقوات المتحالفة في سورية ولبنان وفلسطين، والجنرال فرديلهاك معاون القائد العام لجيش الشرق الفرنسي باسم الجنرال دانتز. وتوقفت على الأثر العمليات الحربية. وتألفت اتفاقية الهدنة (يقال لها أيضاً إتفاقية عكا) من عشرين بنداً. وكان من أهم ما نصّت عليه أن تتخلى قوات فيشي عن الأراضي اللبنانية والسورية للقوات المتحالفة، وأن يُخيّر الفرنسيون، من عسكريين ومدنيين، بين أن ينضموا إلى قضية الدول المتحالفة فيسمح لهم بالبقاء في سورية ولبنان، أو أن يرفضوا ذلك فيصير إرجاعهم إلى فرنسا.

ديغول يشجب الاتفاقية ثم تتم التسوية

"مذكرات الجنرال شارل ديغول، نداء الشرق" التي كتبها بنفسه، من جزءين (صدرت بأكثر من ترجمة عربية) تتحدث عن غضبه وشجبه لتصرف حلفائه البريطانيين منه ومن "فرنسا الحرة" و"قوات فرنسا الحرة" التي شاركت في تحرير لبنان وسورية. وقد وصل هذا التصرف "الشائن" إلى ذروته، بنظر ديغول، عندما لم تَدعَ فرنسا الحرة للاشتراك في محادثات الهدنة بعكا، ولم تُستشر بشأنها، ولم توقع على الشروط التي تمّ التوصّل إليها بين البريطانيين والفرنسيين الفيشيين.

فأبرق، من برازافيل (عاصمة الكونغو الفرنسي) إلى كاترو برسالة لينقلها إلى الجنرال إدوارد سبيرز رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان وإلى القائد العام للقوات البريطانية، يقول فيها إنه يرفض شروط الهدنة لتي لم يُستشر بها. ثم طار ديغول إلى القاهرة، ومنها انتقل إلى بيروت للغاية نفسها. وفي 21 تموز (1941)، وجّه رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني



الجنرال ادوارد سبيرز

ونستون تشرشل، قال فيها: "إنني وجميع الفرنسيين الأحرار نعتبر هذا الاتفاق متعارضاً تعارضاً جوهرياً مع مصالح فرنسا الحرة (...) وإنه مهين، في شكله الحالي، لكرامتنا".

ولما كانت الحكومة البريطانية راغبة في الإبقاء على تحالفها مع ديغول، والحرب ضد ألمانيا وايطاليا مستعرة، فأبرقت إلى بعثتها في القاهرة بفتح مفاوضات مع ممثلي فرنسا الحرة. فعقد اجتماع بين الطرفين، في 23 تموز 1941، توصلا فيه إلى الاتفاق على عدد من النقاط، أبرزها: أن تتولى سلطات فرنسا الحرة زمام الإدارة المدنية في سورية ولبنان وأن تخضع جميع الوحدات العسكرية والأمور المتصلة بشؤون الحرب للقيادة العليا البريطانية.

وهذا الاتفاق استوجب عملياً إدارة فرنسية- بريطانية

مشتركة: الجانب الانتدابي (المدني، السياسي، والعسكري ذي البعد الضيّق) تولاه كاترو الذي أعاد العمل بنظام الانتداب، وأقام نفسه حاكماً مطلقاً على لبنان وسورية. الجانب العسكري ذو البعد الأوسع المتعلق بالحرب في المنطقة، ونظراً للتفوّق الكبير للقوات البريطانية بالنسبة إلى القوات الفرنسية، فقد أوليت قيادته العليا للقوات البريطانية إلى بعثتها في بيروت برئاسة الجنرال ادوارد سبيرز E. Spears لتقوم بهذه المهمة ولترعى المصالح البريطانية في سورية ولبنان.

وقد أكّد تشرشل هذه التسوية في 9 أيلول 1941 عند عرضه على مجلس العموم السياسة البريطانية بشأن المستقبل السياسي في سورية ولبنان، حيث قال: "لا توجد لدينا طموحات في سورية ونحن لا نسعى لأن نحل محل فرنسا أو نخلفها أو نستبدل المصالح الفرنسية بالمصالح البريطانية في أي جزء من سورية. إننا موجودون في سورية من أجل أن نربح الحرب. ومع ذلك فإنني يجب أن أوضح أن سياستنا التي أقرّها حلفاؤنا في فرنسا الحرة، هي أن سورية يجب أن تعود إلى السوريين الذين سيتمتعون بحقوقهم في السيادة والاستقلال في أقرب فرصة ممكنة..." (د. عصام خليفة، الجامعة اللبنانية، الكتاب 41، بيروت 1996، ص 475؛ نقلاً عن جفري ورنر، العراق وسورية 1941، ترجمة محمد مظفر الأدهمي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1986، ص 266).

إعلان الاستقلال واعتراف الدول

في الأول من تشرين الأول 1941، أعلن كاترو استقلال سورية، وانصرف بعدها إلى الوضع اللبناني، فجال على المناطق واجتمع بوجهائها، وفي 26 تشرين الثاني 1941، أقام احتفالاً رسميا في دار الحكومة اللبنانية (السراي الصغير التي كانت قائمة في الطرف

جورج السادس ملك بريطانيا أول المهنئين باستقلال لبنان

الشمالي من ساحة البرج، وقد هدمت في ما بعد)، وأعلن باسم فرنسا الحرة استقلال لبنان وتعيين ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية. فكان هذا هو الإعلان الفرنسي الرابع لاستقلال لبنان (بعد إعلان الجنرال غورو 1920، وهنري دو جوفنيل 1926، ودو مارتيل 1936). وأنهاه كاترو بالعبارة التالية "وليحي لبنان المستقل ولتحي بريطانيا العظمى ولتحي فرنسا الحرة" (النص الحرفي للإعلان، وباللغة الفرنسية، وارد في "التاريخ الدبلوماسي"، لبيار زيادة، الوثيقة رقم 16؛ وتعريبه في عدد من المراجع، منها: (شفيق جحا، "معركة مصير لبنان في عهد الانتداب"، ج2 ص 739 - 743).

وفي الأول من كانون الأول 1941 تشكّلت حكومة جديدة برئاسة أحمد الداعوق، وضمّت عشرة أعضاء، وتميّزت بأنها لأول مرة بعهد الانتداب تتشكل حكومة

استُحدثت فيها وزارتان سياديتان: الخارجية وتولاها حميد فرنجية، والداخلية وتولاها حكمت جنبلاط.

وتوالت الاعترافات الدولية باستقلال لبنان. وقد كان أول المهنئين والمعترفين باستقلال لبنان جورج السادس ملك بريطانيا. وأقامت بريطانيا علاقات دبلوماسية مع لبنان المستقل. وعيّنت رئيس بعثتها في لبنان وسورية الجنرال إدوارد سبيرز (في 11 شباط 1942) موفداً فوق العادة ووزيراً مفوضاً ذا صلاحيات مطلقة لدى حكومة الجمهورية اللبنانية. وقدم سبيرز أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية ألفرد نقاش.

ثم اعترفت باستقلال لبنان وسورية كل من بلجيكا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والنروج وهولندا ويوغوسلافيا واليونان والصين وتركيا وأوستراليا وكندا واتحاد جنوب أفريقيا ونيوزيلاندا واللوكسمبورغ. ولكن اعتراف معظمها كان شكلياً لكونها حكومات في المنفى (في لندن) بسبب الاحتلال الألماني لأراضيها.

وتأخر اعتراف الولايات المتحدة الأميركية إلى 17 تشرين الأول 1942. حيث عيّنت جورج ودسورث ممثلاً سياسياً وقنصلاً عاماً للولايات المتحدة لدى الجمهورية اللبنانية. أما الاتحاد السوفياتي فكان آنئذ منهمكاً بالتصدي للاجتياح النازي لأراضيه.

وأما أهم الاعترافات، نسبةً إلى إعلان قيام لبنان المستقل، فكان اعتراف سورية، إذ "تبادلت حكومتا سورية ولبنان الاعترافات، ما يعني (كما رجت بيروت) نهاية المطالب السورية بالنسبة إلى الأقضية الإسلامية من لبنان" (شفيق جحا، ج2، ص 746؛ نقلاً عن ستيفن لونغريغ، تاريخ سورية ولبنان، ص 402).

استقلال شكلي وازدياد المعارضة اللبنانية المطالبة بالاستقلال التام، مؤتمر بكركي

إعلان الاستقلال الذي حمله بيان كاترو في 26 تشرين الثاني 1941 نقضته الممارسات العملية



جنرال كاترو

لكاترو ورئيسه ديغول. إذ بادر كاترو إلى تعيين رئيس الجمهورية بقرار منه، وربط تحقيق الاستقلال بعقد معاهدة تحالف وصداقة بين لبنان وفرنسا وفقاً لروحية معاهدة 1936، وفرض على لبنان، دون استشارة أبنائه، قيوداً تقتضيها حالة الحرب. ونتج عن هذه السياسة الفرنسية المتصلبة اشتداد المعارضة الوطنية اللبنانية التي من أهم مظاهرها:

- مظهر برز قبل بيان 26 تشرين الثاني 1941، وتمثّل باجتماع عقده بعض الضباط العاملين في صفوف القوات الفرنسية في 16 تموز 1941، حيث أقسموا بشرفهم أنهم لم يقبلوا بالخدمة إلا في سبيل لبنان وأن لا تكون لهم علاقة إلا مع حكومته الوطنية. ووقع هذا التعهّد أكثر من أربعين ضابطاً من الضباط



بكركي

الصغار، منهم القومندان سالم والقومندان فؤاد شهاب، ووديع ناصيف وجميل لحود وفؤاد لحود وعاد شهاب واسكندر غانم وميشال نوفل وجورج معلوف وفارس زوين وجميل الحسامي، وغيرهم.

- بيان الشيخ بشارة الخوري زعيم الكتلة الدستورية الذي ندّد فيه باستقلال 26 تشرين الثاني 1941، واعتبره مزيفاً، ودعا إلى فك عقال الدستور وإجراء انتخابات حرة (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص 242).

- مذكرة رياض الصلح إلى كاترو وإلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا ومصر والعراق والمملكة العربية السعودية (20 كانون الأول 1941) التي جاء فيها: "إن حدث السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة 1941 لم يحقق مطامح بلادنا الوطنية... وكانت النتيجة في أن فرضتم (الكلام موجّه إلى كاترو) علينا نظاماً لم يكن نظام الاستقلال ما دام أنكم دشنتموه بتعيين رئيس الجمهورية ووضعتم له الخطط التي يجب أن تتمشى عليها الحكومة المقبلة. وقد أوصيتم هذه الحكومة بأن تبعد عن النظم البرلمانية، واحتفظتم هكذا لأنفسكم بحق التدخّل بشؤون بلادنا المحض داخلية..." (شفيق جحا ج2، ص750، نقلاً عن يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص 1050-1051).

- مذكرة الأعيان ورجال الفكر إلى الجنرال كاترو رفضوا فيها أن يجري البحث في عقد معاهدة لبنانية - فرنسية في ظل الانتداب وتحت نير الاحتلال العسكري، وطالبوا بأن يتحقق الاستقلال أولاً، وبعده يُنظر في أمرالمعاهدة. ووقّع المذكرة: المطران أغناطيوس مبارك، المطران مكسيموس صايغ، الشيخ بشارة الخوري، الأمير خالد شهاب، سليم تقلا، جبران تويني، مجيد أرسلان، كميل شمعون، نجيب عسيران.



عادل عسيران



الامير مجيد أرسلان

صبري حمادة، رشيد جنبلاط، فريد الخازن، ابراهيم عازار، محي الدين النصولي، خليل أبو جودة، عادل عسيران، توفيق بستاني، وغيرهم (شفيق جحا، ص 751: نقلاً عن توفيق وهبة، لبنان في حبائك السياسة ج1، ص 100).

– أما أهم هذه المعارضة فقد تمثّلت بمؤتمر الطوائف اللبنانية في بكركي الذي عقد في 25 كانون الأول 1941 تحت رعاية البطريرك الماروني أنطون عريضة بالذات. فدّل هذا المؤتمر على سياسة الانتداب الفرنسي قد دفعت بأعداد كبيرة من المسيحيين للوقوف في تيار المعارضة الجذرية للانتداب والدعوة إلى زواله بالكامل وتحقيق إصلاحات ديمقراطية. فكان هذا المؤتمر، في بكركي ويوم عيد الميلاد بالذات، خطة ناجحة خاضتها المعارضة وكان شعاره: "لا استقلال بدون إعادة الأوضاع الدستورية إلى لبنان".

افتتح البطريرك عريضة المؤتمر بخطاب جاء فيه: "... إن هذا الصرح ليس وقفاً على الطائفة المارونية فحسب، بل هو بيت جميع اللبنانيين ووقف للمصلحة اللبنانية لا فرق فيها بين طائفة وأخرى (...) نريد استقلالاً مبنياً على العدل في توزيع المناصب والمنافع (...) نريد الائتلاف مع المجاورين لنا في الشرق ومع كل الدول الذين لنا علاقة معهم، لا سيّما مع



جبران تويني

دول فرنسا وانكلترا وأميركا..."

أما أبرز مقررات المؤتمر فدارت حول النقاط التالية:

-1 استقلال لبنان استقلالاً فعلياً؛ 2- حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية كدولة مستقلة؛ 3- سنّ قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة؛ 4- تسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد؛ 5- اعتبار كل عمل تأتيه الحكومة الحاضرة من شأنه أن يقيد البلاد، إن كان من الوجهة السياسية أو الوجهة الاقتصادية، لاغياً غير معمول به؛ 6 - إعلان الثقة بالبطريرك الماروني عريضة لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيات تمثّل الطوائف والمناطق اللبنانية (د. مسعود ضاهر، "لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق"، ص 131-133).

خطة كاترو للالتفاف على المعارضة

أدرك الفرنسيون فوراً مدى الخسارة التي تلحق بنفوذهم في لبنان نتيجة تكتّل المعارضة بوجهها الديني تحت زعامة البطريرك عريضة، وبوجهها السياسي بتحالف بشارة الخوري ورياض الصلح اللذين شكّل لقاؤهما في المعارضة نقطة تحوّل أساسية أثّرت على مجرى الحياة السياسية اللبنانية. فغدا مطلب الاستقلال ورفض الانتداب مطلباً جماهيرياً وطنياً على امتداد جميع أراضي لبنان وطوائفه كافة. ولم يعد بمقدور الفرنسيين التلاعب بخيوط اللعبة الطائفية وتسعير الاقتتال الطائفي. أضف إلى ذلك الدعم العلني الذي أظهرته بريطانيا لرفض الانتداب الفرنسي والدعوة إلى زواله، خاصةً وقد باتت بريطانيا في نظر اللبنانيين جميعاً هي الدولة الأقوى وهي الدولة المنتصرة، وبات مقرّ ممثلها العام، الجنرال إدوارد سبيرس، مقصد الزعماء والوجهاء اللبنانيين من جميع الطوائف. وأما المعارضة المضادة، المتمثلة بتيار مسيحي خائف ومطالب بـ"الحماية الفرنسية" (المطران مبارك، جماعة الكتلة الوطنية، حزب الوحدة اللبنانية) فبدا ضعيفاً متهاوياً لا حول له ولا قوة أمام التيار المسيحي والماروني الاستقلالي الجارف والمتصلّب حول البطريرك عريضة وبشارة الخوري. فحاول الفرنسيون التراجع خطوة إلى الوراء، وعمد كاترو إلى "توسيط الرئيس السوري الشيخ تاج الدين الحسني، رجل فرنسا الأول في سورية، مع المعارضة اللبنانية والبطريرك الماروني، لكن الوساطة فشلت واتّسعت شقة الخلاف" (د. مسعود ضاهر "لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق" ص 133).

مع اشتداد الأزمة وتصليب عود المعارضين بدعم علني من الجنرال سبيرز، أبرق كاترو لرئيسه الجنرال ديغول، في أواخر نيسان 1942، شارحاً له الخطة التي



الجنرال كاترو والفرد نقاش ومعهما جورج حيمري

ينتويها لقطع الطريق أمام النفوذ البريطاني. "فقال إنه سيلغي المراسيم التي كان المفوّض السامي الأسبق بيو قد أصدرها وأوقف بموجبها العمل بالدستور في كل من لبنان وسورية في 21 أيلول سنة 1939. وسيعيد المجلسين النيابيين السابقين على اعتبار أنهما المجلسان اللذان صدقا معاهدتي 1936. وكذلك سيعيد رئيسي الجمهورية السابقين إلى سدة الرئاسة: إميل إده في لبنان، وهاشم الأتاسي في سورية. وسيعلن باسم الجنرال ديغول وفرنسا الحرة إبرام معاهدتي 1936 لتكونا الميثاق المؤقت الذي يحدد علاقاتها مع كل من لبنان وسورية، إلى أن يصبح بالإمكان إجراء مفاوضات لعقد معاهدتين بديلتين. والحّ كاترو في نهاية برقيته على الجنرال ديغول ليبرق له بالسرعة الممكنة بالموافقة على هذه الخطة التي برأيه "ستحبط ما تتعرض له من ضغط ومن مناورات لانتزاع هذين البلدين منا، قبل أن يصبح هذا الانتزاع أمراً محققاً" (شفيق جحا، ج2، ص 756-757، استناداً إلى مذكرات ديغول، ص 462-463).

كاترو يطلق "لغة لم نكن نسمع بها"

حتى لا يبقى السياق سياقاً تاريخياً سياسياً صرفاً، لا بد وأن نعرّج بين حين وآخر، كما فعلنا في السابق، على محطات من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فنبرز بعض المعالم الأساسية على طريق التطوّر الاقتصادي والاجتماعي.

ففي ظروف الحرب والأزمة الاقتصادية، أنشأ كاترو

في المفوضية العليا غرفة اجتماعية وعيّن رئيساً لها هو الأب لوجينسيل (هذا الأب منحه، في ما بعد، الرئيس فؤاد شهاب الجنسية اللبنانية، وعمل مستشاراً لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وهو كاهن يسوعي).

وفور تعيينه راح لوجينسيل يتصل بالشركات والمؤسسات ويسأل العمّال والموظفين عما إذا كان لديهم شكاوى من إداراتهم ليعرضوها عليه. وطلب من الأجراء والعمّال تأليف نقابات تتكلم باسمهم تطالب بزيادة الأجور. "كانت تلك - كما أعتقد - المرة الأولى التي تنحني فيها السلطة في لبنان على شؤون العمّال وتعنى بعلاقة العامل برب العمل. وأكبر ظني أنها كانت نقطة انطلاق خطيرة في الحقل الاجتماعي، وإن إنشاء الغرفة الاجتماعية في المفوضية العليا يشكّل تاريخاً لا يمكن تجاهله" (يوسف سالم، "50 سنة مع الناس"، دار النهار للنشر، بيروت 1975 ص 126).

وفي طريق اتصالاته بالمؤسسات "مرّ لوجينسيل بشركة المياه التي أديرها" (يوسف سالم). وبعد أيام قليلة، "بدأ عمّال الشركة يتحدثون عن حقوقهم في المؤسسة وعن عزمهم على الإضراب عن العمل، إذا لم ينالوا ما يطلبونه. فراعني الأمر، وهالتني هذه اللغة الجديدة التي لم نكن نسمع بها في لبنان".

ويمضي يوسف سالم (في المرجع المذكور، ص 126-133) يتحدث عن رفضه مطالب عمّال الشركة ومستخدميها (كونه كان مديراً لها وعضو مجلس إدارتها) لأسباب فنية ولكي لا يقطع المياه عن سكان بيروت وجنود الحلفاء والأيام أيام حرب، وكيف أن كاترو نفسه تدخّل لمصلحة العمّال إلى درجة هدّده بكفّ يده، حتى إذا ما اقتنع كاترو أخيراً بوجهة نظره وأقرّه على إجراءاته، بما فيها طرد أربعة من عمّال الشركة،



الجنرال كاترو يلقي كلمته

ولكنه شدّد على طلب واحد وهو أن يدفع (يوسف سالم) كامل التعويضات لهم.

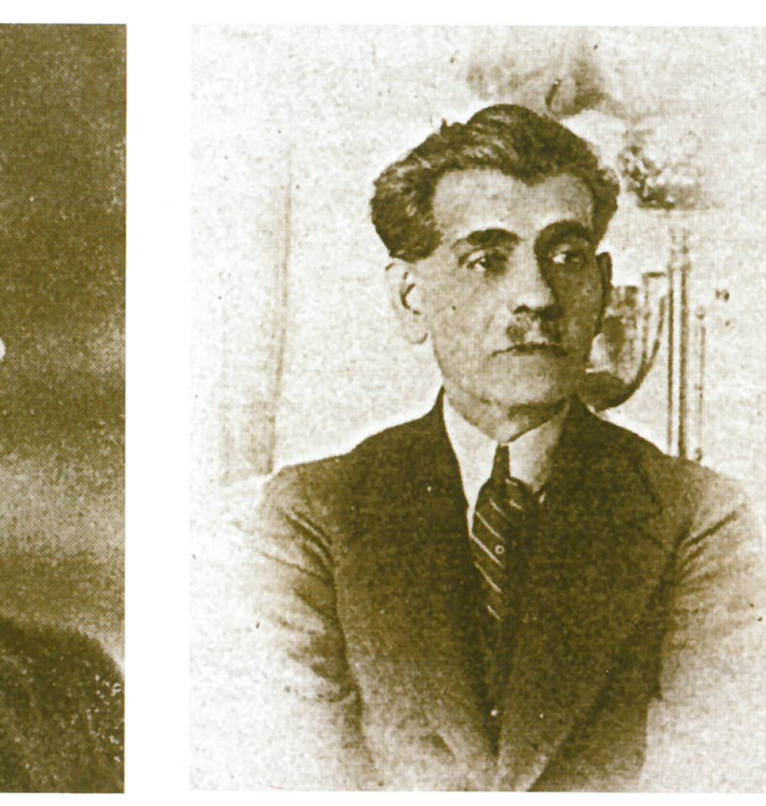
البريطانيون يفشلّون خطة كاترو ويفرضون إجراء انتخابات نيابية

قبل أن يحصل كاترو على تفويض من الجنرال ديغول بتنفيذ خطته فوجىء (في أيار 1942) بوزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة ريتشارد كايسي يطلب إليه بإلحاح باسم حكومته تحقيق الاستقلال الموعود للبنان وسورية بدءاً بإجراء انتخابات نيابية فيهما في موعد أقصاه تشرين الثاني 1942.

فأخذت المفوضية الفرنسية (كاترو) تماطل. وفي صيف 1942، وصل ديغول إلى الشرق، وراح يشتكي

من المداخلات البريطانية. ويطالب تشرشل باحترام الاتفاقيات. وزار المناطق اللبنانية. وألقى خطاباً في نادي الاتحاد الفرنسي في بيروت (28 آب 1942) لم يستشف منه أي تغيير في السياسة الفرنسية. ما أثار استهجان الاستقلاليين اللبنانيين وأبقاهم على مطلب الاستقلال الناجز دونما رجعة. فأصرّوا، وأصرّ معهم البريطانيون، على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في أقرب فرصة. خاصة وأن ذريعة الظروف الحربية (والخطر الألماني) التي كان يلجأ إليها الفرنسيون لعدم إجراء أي تغيير في أوضاع الحكم في لبنان وسورية قد سقطت في أواخر 1942 مع الانتصارات الحاسمة التي حقّقها البريطانيون في معركة ستالينغراد، والأميركيون في معركة شمالي أفريقيا. فأزالت هذه الانتصارات أي خطر لألمانيا النازية على منطقة الشرق الأوسط، وأسقطت بالتالي الحجة الفرنسية لتأجيل إجراء الانتخابات العامة في لبنان وسورية، ولإعادة الحياة الدستورية إليهما.

عهد أيوب تابت



أيوب تابت 1928



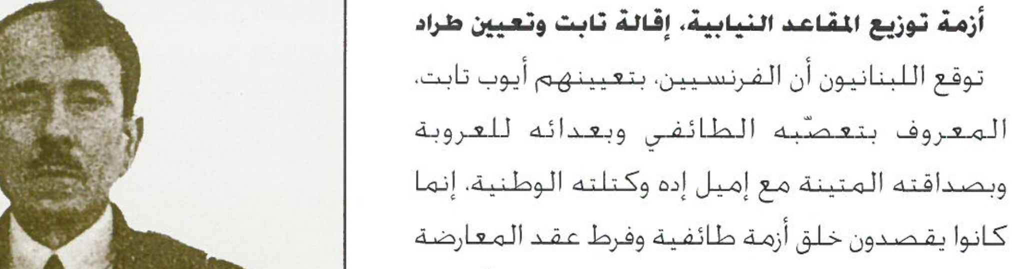
أيوب تابت 1943



كاترو يقيل النقاش ويعيّن أيوب تابت، وجان هيللو يخلفه

وبدأ كاترو، مجبراً، ينحو باتجاه تحضير الأجواء لإجراء الانتخابات النيابية. وعارضه في إجراءاته الرئيس ألفرد نقاش ورئيس الحكومة القاضي سامي الصلح. فأصدر كاترو، في 18 آذار 1943، ثلاثة قرارات. أعاد الأول العمل بالدستور ابتداءً من اليوم الذي ينتخب فيه مجلس النواب المنتخب رئيساً للجمهورية، وعدّل المواد الدستورية بحيث يُلغى مبدأ التعيين ويصبح جميع أعضاء مجلس النواب منتخبين انتخاباً. ونصّ القرار

الثاني بأن يُعهد، بصورة مؤقتة ريثما ينتخب المجلس النيابي رئيس الجمهورية، إلى رئيس دولة حكومة يعينه المندوب العام، مهمة تأمين السلطة التنفيذية يعاونه وزيران يعينهما هو ويكونان مسؤولين لديه. ونصّ القرار الثالث على تعيين الدكتور أيوب تابت رئيساً للدولة رئيساً للحكومة، ما يعني إقالة الفرد نقاش وسامي الصلح. وقد أذيع في ذلك اليوم (18 آذار 1943) من الراديو نداء الجنرال سبيرز الذي أيّد فيه إجراءات كاترو، ورفض ألفرد نقاش الاعتراف بقرار إقالته واستمر في اعتبار نفسه رئيس الجمهورية الشرعي حتى21 أيلول من السنة نفسها (1943) عندما انتخب مجلس النواب الجديد الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، ودعي الجنرال كاترو لتولي منصب رفيع في لجنة التحرير الوطنية الفرنسية في مقرها الجديد في مدينة الجزائر (بعد لندن)، فغادر لبنان وعيّن جان هيللو J. Hellue خلفاً له في 8 حزيران 1943.





بترو طراد المعين بعد إقالة أيوب ثابت

أزمة توزيع المقاعد النيابية، إقالة تابت وتعيين طراد

توقع اللبنانيون أن الفرنسيين، بتعيينهم أيوب تابت، المعروف بتعصّبه الطائفي وبعدائه للعروبة وبصداقته المتينة مع إميل إده وكتلته الوطنية، إنما كانوا يقصدون خلق أزمة طائفية وفرط عقد المعارضة من حول البطريرك عريضة والمؤلفة من أكثرية المسيحيين والمسلمين.

وصحّت هذه التوقعات، إذ ما لبث تابت أن أقدم، في 17 حزيران 1943، على إصدار المرسوم 49 الذي أضاف إلى المنتخبين "الأشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات (سجلات الأحوال الشخصية) وأصلهم من لبنان، ومع إقامتهم في الخارج قد اختاروا الجنسية اللبنانية" (شفيق جحا، ج2، ص769، نقلاً عن جريدة البيرق، 20 حزيران 1943)، والمرسوم 50 الذي يحدد عدد النواب كما يلي: 54 نائباً موزّعين بنسبة 32 مقعداً للطوائف المسيحية، مقابل 22 مقعداً للطوائف الإسلامية.

وصحيح أن المسلمين اعترضوا على هذين المرسومين، وكان أهم مظهر لاعتراضهم المؤتمر الإسلامي الذي عقد (19-21 حزيران 1943) في بيروت برئاسة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد خالد. لكن الصحيح أيضاً أن المعارضة الوطنية (المسيحية - الإسلامية)، بشكلها الذي توّج عبر

حركة المطالب الوطنية في العام1941. وخصوصاً في مؤتمر بكركي. بقيت متماسكة. فارتفع صوتها مجدداً داعياً إلى إسقاط حكومة أيوب تابت. "الطائفي المتزمّت". "وكان البطريرك عريضة في طليعة الرافضين لهذا التوزيع الجائر لعدد المقاعد النيابية الذي يتنافى مع مقررات مؤتمر بكركي الداعية إلى المساواة بين الطوائف في عدد المقاعد النيابية والمراكز الهامة في الدولة تبعاً لحجم كل طائفة على قاعدة إحصاء 1932 الجامد. وكان لصمود المعارضة السياسي الأثر الأكبر في إجبار كاترو على إقالة حكومة أيوب تابت بعد أن استنفدت كامل أغراضها وفشلت في خلق التهييج الطائفي المطلوب. فأسندت رئاسة الحكومة إلى بترو طراد. الأرثوذكسي البيروتي في 21 تموز 1943 بموجب القرار رقم 30 بعد أربعة أشهر فقط على عمر حكومة أيوب تابت" (د. مسعود ضاهر. "لبنان الاستقلال. الصيغة والميثاق". ص 139).

كان كل شيء جاهزاً لحل أزمة المقاعد. وتحركت بعض الدول العربية. وخصوصاً مصر (مصطفى النحاس باشا). والمقيم البريطاني في بيروت الجنرال سبيرز. لرفع عدد مقاعد المسلمين. ففي 31 تموز 1943. صدر القرار رقم 302 الذي حدّد. في مادته الأولى. عدد النواب بـ 55 نائباً موزّعة بنسبة 30 نائباً للمسيحيين مقابل 25 نائباً للمسلمين. وهي المعادلة المعروفة بـ 6 إلى 5. والتي بقيت سارية حتى الانتخابات النيابية سنة 1972 التي استمرّ برلمانها. بحكم التجديد الاضطراري بسبب الحرب حتى سنة 1992حيث تغيرت هذه المعادلة فأصبحت مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وفقاً لأحكام إتفاقية الوفاق الوطني التي أقرّت في مدينة الطائف (المملكة العربية السعودية).



رياض الصلح

أما المادة الثانية من القرار (302) فتنصّ على توزيع المقاعد بالنسب الطائفية التالية: موارنة 18. سنّة11. شيعة 10. روم أرثوذكس 6. دروز 4. روم كاثوليك 3. أرمن أرثوذكس2. أقليات1.

الانتخابات العامة، النيابية والرئاسية

وفي اليوم التالي. أي في الأول من آب 1943. وجّه رئيس الدولة بترو طراد رسالة إلى البطريرك الماروني أنطون عريضة ناشده فيها تأييد الحل الذي أعلنه المندوب العام جان هيللو. فأجابه البطريرك في اليوم ذاته بالموافقة والدعاء له بالتوفيق (شفيق جحا. مرجع مذكور آنفاً. ج2. ص 773. نقلاً عن محمد جميل بيهم. النزعات السياسية في لبنان. وفيه نص رسالة الرئيس طراد ونصّ الرسالة الجوابية من



سليم تقلا



بشارة الخوري

البطريرك).

وانصرفت حكومة بترو طراد لإجراء الانتخابات النيابية العامة. وفي 15 آب 1943. أصدرت مرسوماً بدعوة الناخبين للاقتراع يوم الأحد في 22 آب للدورة الأولى. ويوم الأحد في 5 أيلول للدورة الثانية. وبدعوة المجلس النيابي المقبل إلى الاجتماع يوم الثلاثاء في 21 أيلول لانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وبدأت المعركة الانتخابية في جو تنافسي محموم: بعض الزعماء المسلمين. الذين كانوا يتحفظون بشأن الكيان اللبناني المستقل مثل عبد الحميد كرامي ورياض الصلح وصائب سلام وعادل عسيران. عدلوا مواقفهم وقرّروا خوض الانتخابات بكل قواهم. الشيخ بشارة الخوري وكتلته الدستورية مثّلا التيار المسيحي الاستقلالي العروبي. وضمناً دعم مصر (مصطفى النحاس) وسورية (جميل مردم) والعراق (نوري السعيد) وبريطانيا (إدوارد سبيرز المقيم العام في بيروت) اضافة الى تأييد المسلمين اللبنانيين لهما. إميل إده. وكتلته الوطنية مثّلا تياراً مسيحياً (مارونياً على وجه الخصوص) يدعو إلى استبدال الانتداب باستقلال مرتبط بمعاهدة تحالف مع فرنسا تضمن حمايتها للبنان. وحظي بتشجيع قوي وتأييد كامل من سلطات فرنسا الحرة.

وجرت الانتخابات النيابية في موعدها. وأسفرت عن فوز ساحق في محافظات الشمال والجنوب والبقاع لأصحاب النهج الاستقلالي - العربي. وأمّنت فوز بعض مرشّحيه في محافظتي بيروت وجبل لبنان.

"وحده الجبل اللبناني، القريب من بيروت، عرف كيف يستفيد من أموال المهاجرين والمصطافين ولم تحركه الانتفاضات العمّالية إلا نادراً وبقيت قلاعه الطائفية محصنة لصالح النفوذ الفرنسي لأن هذه المناطق القريبة من بيروت كانت المستفيدة، مباشرة بعد بيروت، ثقافياً وتجارياً وبالعمران والمشاريع الإنمائية وغيرها، في حين بقيت المناطق الأخرى تغط في رقادها التركي. وهذا ما يفسّر جزئياً نجاح لوائح الكتلة الوطنية الساحق في الجبل وفشل التيار الدستوري فيه. فالتهييج الطائفي ونفوذ المفوضية العليا الفرنسية والتخويف من ابتلاع العرب المسلمين للبنان المسيحي، جعل مناطق الجبل تصوّت إلى جانب بقاء الإنتداب بعد تعديل بعض جوانبه ليصبح "معاهدة صداقة" فرنسية – لبنانية، أو استقلالاً مضموناً من الفرنسيين" (د. مسعود ضاهر، مرجع مذكور آنفاً، ص 144-145).

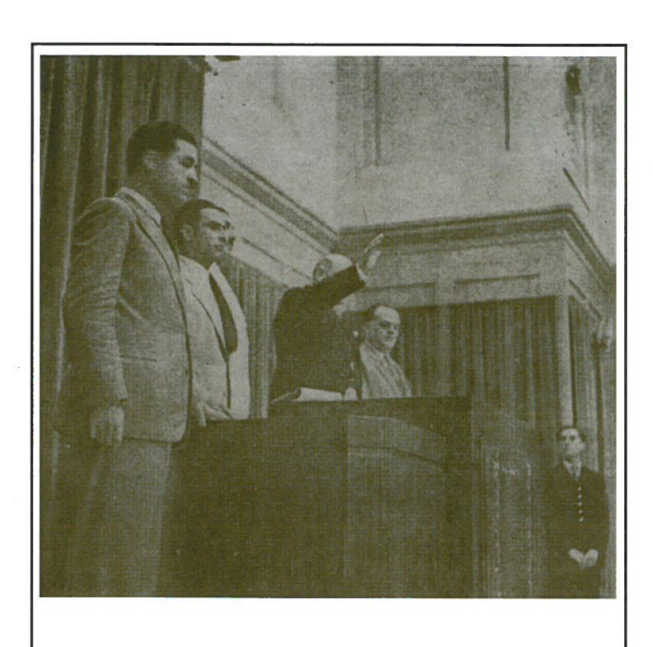
وفي 21 أيلول 1943، التأم مجلس النواب الجديد بدورة استثنائية لانتخاب رئيس للجمهورية، ففاز بشارة الخوري بما يشبه الإجماع: تغيّب عن حضور الجلسة 8 نواب هم: إميل إده وكمال جنبلاط وأسعد البستاني وجورج عقل وأحمد الحسيني وعبد الغني الخطيب وجميل تلحوق (كتلة وطنية)، وأيوب تابت (مستقل). وعند فرز الأصوات وجدت 44 ورقة تحمل إسم بشارة الخوري، وثلاث أوراق بيض.

وبعد إجراء الاستشارات التقليدية كلف رئيس الجمهورية رياض الصلح تشكيل الحكومة الجديدة، فتشكلت في 25 أيلول من: رياض الصلح رئيساً (مسلم سني)، حبيب أبو شهلا نائباً للرئيس (روم أرثوذكس) سليم تقلا (روم كاثوليك)، كميل شمعون (ماروني)، مجيد أرسلان (درزي) وعادل عسيران (شيعي).

بهذا بدأت فترة جديدة في تاريخ لبنان المعاصر، هي الفترة الحالية، فترة الاستقلال الممتدة منذ العام 1943. وكانت أحداث مطلعها، التي امتدت طوال 64 يوماً (21 أيلول – 24 تشرين الثاني)، أحداثاً ثورية، إن على مستوى قرارات الحكم الاستقلالي الجديد أو على مستوى التحركات الشعبية المتلاحمة مع الحكم في خط سير واحد هدفه الواضح تحقيق الاستقلال الناجز، ما يدفع إلى عنونتها بـ "معركة الاستقلال" أو "ثورة الاستقلال".

الاستقلال

21 أيلول – 24 تشرين الثاني 1943



احلف بالله العظيم أن احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه

بشارة الخوري يقسم اليمين الدستورية في عهد الولاية الأولى

21 أيلول، الخطاب الرئاسي يتجاهل دور الانتداب والرئيس يعتذر عن حضور حفلة يرعاها هيللو

(ذكر أحداث "ثورة الاستقلال"، بالترتيب الكرونولوجي، عن شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط1، 1995، ج2، ص 783-872. وفي حال النقل عن مرجع أو اعتماد مرجع جديد غير جحا، فيذكران في حينه. في الحالة الأولى، اعتماد عبارة "نقلاً عن"، وفي الثانية، ذكر إسم المؤلف، غير جحا، وذكر مؤلفه).

في الخطاب الرئاسي، فور انتخاب الشيخ بشارة الخوري في 21 أيلول 1943، كانت أولى تلك الأحداث الثورية، وذلك بتجاهل الخطاب للانتداب ولدور فرنسا التاريخي في لبنان، واكتفائه، من الدول، بذكر "البلدان العربية المحيطة به (بلبنان) جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسوده الودّ والإخلاص"، وذكر الدول الكبرى الصديقة متمنياً لها نصراً رائعاً قريباً.

ومساء ذلك اليوم نفسه (21 أيلول)، اعتذر الرئيس عن حضور حفلة لجمعية الصليب الأحمر الفرنسي – اللبناني تقام برعاية المندوب العام هيللو الذي أوفد أحد كبار موظفي المندوبية العامة إلى الرئيس الخوري يدعوه لحضورها. "أجبته معتذراً عن عدم الحضور، وبلغني أنه لم يخفِ امتعاضه. وقد أدرك معنى الاعتذار، ألا وهو اتخاذ خطة جديدة للرئاسة بأن لا تقبل دعوة إلا برعايتها دون سواها" (نقلاً عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص 16-17).

22 – 25 أيلول.. رياض الصلح يتجاهل المندوبية الفرنسية في تشكيل الحكومة

ثلاثة أيام أمضاها رياض الصلح لتشكيل حكومته، و"غضبت المندوبية الفرنسية التي لم تستشر في الأمر مطلقاً". ثم لم تقم الحكومة، كما كان متبعاً من قبل كتقليد، بزيارة بروتوكولية للمفوض السامي، معتبرة المندوب العام جان هيللو سفيراً كغيره من السفراء.

وانهمكت الحكومة في إعداد البيان الوزاري، واستوضح هيللو عن المواضيع التي تنوي إدراجها في بيانها الوزاري، فلم تستجب الحكومة لهذا الطلب رافضة أن تبوح بمضمونه لأية جهة كانت قبل عرضه على مجلس النواب.

7 تشرين الأول، جلسة الثقة والبيان الوزاري

في ذلك اليوم، عقد مجلس النواب جلسة خصصت لتلاوة البيان الوزاري ومناقشته والتصويت عليه. فجاء البيان، كما تخوّف الفرنسيون، وكما توقّع اللبنانيون، ثورياً مثيراً، خاصة لجهة تضمينه كل ما يتصل بضرورة إنهاء الانتداب وإنجاز الاستقلال: "... إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء، وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها... وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً... سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن، وأنتم، متعاونين إلى إصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح. فإن... في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه.



رياض الصلح

وستعمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرّده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال...".

ونالت الحكومة ، على أساس هذا البيان، الثقة بالإجماع تقريباً، فحضر الجلسة جميع النواب (54 نائباً، إذ كان مقعد بشارة الخوري شغر بعد انتخابه رئيساً)، وامتنع ألفرد نقاش عن الاشتراك في الاقتراع، ولم يدل رئيس المجلس بصوته، ومنح النواب الباقون، وعددهم 51 نائباً، الثقة للحكومة. ودلت ردود الفعل التي ظهرت في الصحف وفي معظم المحافل الرسمية والأوساط السياسية والشعبية على أن البيان الوزاري استقبل بحماسة، ولقي ترحيباً حاراً

وتأييداً واسعاً في الرأي العام اللبناني (نقلاً عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، بيروت، دار العلم للملايين، 1953، ص 40).

8 تشرين الأول وما تلاه: بادرت الحكومة حالاً إلى تنفيذ ما ورد في بيانها وما وعدت به، معطية الأولوية للأمور الأكثر إلحاحاً، بنظرها، وهي لغة البلاد الرسمية، والمصالح المشتركة، وتعديل الدستور.

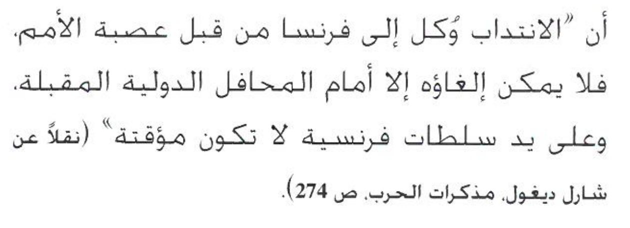
وفي 11 تشرين الأول: وجّه رياض الصلح التعميم رقم 195 إلى أعضاء الحكومة طالباً إليهم بأن يصدروا التعليمات اللازمة إلى جميع الدوائر التابعة لوزاراتهم بأن جميع المعاملات والمخابرات بين الدوائر الرسمية يجب أن تحرّر باللغة العربية التي هي لغة البلاد الرسمية.

في 25 تشرين الأول، قدّمت الحكومة مذكّرة بخصوص استلام المصالح المشتركة إلى المندوب العام هيللو، وكانت الحكومة السورية قدمت مذكرة مشابهة قبل خمسة أيام، كما كانت الحكومتان، اللبنانية والسورية، قد أجرتا مفاوضات للاتفاق على استعادة هذه المصالح من الفرنسيين وإدارتها واقتسام عائداتها بينهما في بلدة شتورة في مطلع شهر تشرين الأول (1943).

وفي المذكرة اللبنانية إياها (25 تشرين الأول) مطلب لبناني بأن تتخلى المندوبية العامة الفرنسية عن صفتها الخاصة وتتحوّل إلى بعثة دبلوماسية عادية أسوة بسائر البعثات الدبلوماسية الأجنبية.

22 تشرين الأول: رسالة هيللو إلى رئيس الجمهورية يحذّر فيها من المسّ بحقوق الانتداب

البيان الوزاري والتحضير لإجراء التعديلات الدستورية دفعا بهيللو إلى توجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية محذراً من تعديل الدستور أو اتخاذ أي إجراء يتعارض ونظام الانتداب ، مستنداً إلى حجة قانونية مفادها



أن "الانتداب وُكل إلى فرنسا من قبل عصبة الأمم، فلا يمكن إلغاؤه إلا أمام المحافل الدولية المقبلة، وعلى يد سلطات فرنسية لا تكون مؤقتة" (نقلاً عن شارل ديغول، مذكرات الحرب، ص 274).

وفي اليوم نفسه، اجتمع هيللو بالشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح والزعيم السوري جميل مردم في شتورا، "... وكانت مطالبتنا لطيفة وشديدة في آن واحد. وبدا المسيو هيللو مرتبكاً لا يجد جواباً، ولم نكتمه تصميمنا على تعديل الدستور..." (عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص20).

28 تشرين الأول: بيان رياض الصلح في مجلس النواب كشف فيه النقاب عن الاتصالات الأخيرة التي جرت في شتوره مع هيللو بشأن تسلّم المصالح المشتركة وغيرها من الأمور العالقة، وأكّد أن الحكومة متمسكة بمطالبها الوطنية وماضية في إعداد مشروع تعديل الدستور لإحالته على المجلس في وقت قريب.

30 تشرين الأول: مذكرة جوابية لوزير الخارجية سليم تقلا للمندوب العام جان هيللو يفنّد فيها الحجج الفرنسية بشأن استمرار الانتداب، ومذكراً بأن لجنة التحرير الوطني الفرنسية كانت أول من أعلن الاستقلال في 1941، وأنها كررت هذا الإعلان أكثر من مرة، وأن عصبة الأمم التي أوجدت نظام الانتداب ورعته قد انهارت ولم يبق لها من وجود فعلي، وأن الدول الحليفة الكبرى قد اعترفت باستقلال لبنان. وتقول المذكرة، بخصوص تعديل الدستور، إنه من الأسلم أن تأخذ الحكومة المبادرة بشأنه، وهو يشكّل منطقياً المظهر الأول من مظاهر الممارسة الفعلية للاستقلال.

5 تشرين الثاني: بلاغ فرنسي ترفض الحكومة اللبنانية استلامه وتدعو المجلس النيابي إلى



سليم تقلا في حوار مع رياض الصلح وبشارة الخوري ويظهر في طرف الصورة إلى اليمين صبري حمادة

الاجتماع: في الجزائر (مقر لجنة التحرير الوطنية الفرنسية) عرض هيللو المطالب اللبنانية والسورية أمام هيئة مؤلفة من الجنرال ديغول والجنرال كاترو ورينيه ماسيغلي R. Massigli (مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة). فوضعت هذه الهيئة بلاغاً أعلمت به الحكومة اللبنانية في اليوم نفسه (5 تشرين الثاني 1943). ومما جاء فيه: "... وبما أنه ليس من الممكن تحوير نصوص ناجمة عن موجبات دولية تعهدت بها فرنسا، وهي لا تزال نافذة، إلا بموافقة ممثل فرنسا، فقد توصلت لجنة التحرّر الوطني الفرنسية إلى الاستنتاج بأن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أي تعديل يجري بدون هذه الموافقة..." (عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 87-88).

ولم تنتظر لجنة التحرير عودة هيللو إلى بيروت لينقل البلاغ الجوابي إلى الحكومة اللبنانية، بل أرسلته برقياً إلى المندوب العام بالوكالة إيف شاتينيو Y. Chataigneau ليتصرف به في الحال. فعقد غولميه Gaulmier رئيس قلم المطبوعات في المندوبية العامة في بيروت مؤتمراً صحافياً قرأ فيه نص البلاغ. واتصل بعض الصحافيين فوراً برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونقلوا إليهما نص البلاغ. ولم يكونا على علم به. لذلك عندما جاء، بعد وقت قصير، ممثل المندوب العام لدى الحكومة اللبنانية المسيو دافيد ليسلمهما البلاغ، كلاً على حدة، وجّها إليه اللوم والاحتجاج الشديدين، ورفضا استلام البلاغ لأنهما اعتبرا أن تقديمه للحكومة بعد إعلانه في

المؤتمر الصحافي أمر مخالف للأصول والأعراف السياسية ولأبسط قواعد اللياقة والكياسة الدبلوماسية، وعمل متعمد لثلم كرامة الحكومة والنيل من هيبة الحكم الوطني وسلامته.

ورداً على هذا التصرف من قبل المندوبية العامة، دعي مجلس الوزراء فوراً إلى الانعقاد (في اليوم نفسه أيضاً، 5 تشرين الثاني). وحضر الجلسة رئيس المجلس النيابي صبري حمادة. وقرّر مجلس الوزراء إحالة مشروع تعديل الدستور على مجلس النواب الذي دعي إلى الاجتماع، لغرض التعديل الدستوري، في 8 تشرين الثاني. واتصل هيللو من القاهرة (في طريق عودته إلى بيروت) طالباً تأجيل انعقاد جلسة التعديل وواعداً باقتراحات ووعود يحملها معه. لكن الحكومة ردّت بالإعراب عن أسفها لعدم تلبية رغبة هيللو.

9-8 تشرين الثاني، جلسة تعديل الدستور

التأم المجلس النيابي في جلسة مخصصة لتعديل الدستور بما يتلاءم ووضعية الاستقلال وجوهره بحيث تعدّل أو تلغى كل مادة تتنافى وهذا الاستقلال. إقترح إميل إده وجورج عقل إحالة مشروع قانون التعديل على لجنة خاصة، وانسحبا بعد سقوط اقتراحهما. وأقرّ المجلس قانون التعديل بإجماع النواب الحاضرين (48 نائباً). وقد تناول التعديل تسع مواد هي المواد 1 و11و52 و90 و91 و 92و94و95و 102.

وجاء في التعديل:

"***المادة الأولى:*** *لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. أما حدوده فهي المعترف بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة ومن لدن جمعية الأمم، وهي التي تحده حالاً*".



الرئيس صبري حماده

نص التعديل

"***المادة الأولى:*** *لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حالياً. شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.*

"*شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورونت) مارا بقرى معيصرة - حربعانة - حيت - ابش - فيصان على علو قريتي برينا ومطربا. وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية. ثم حدود اقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.*

"*جنوباً: حدود قضاءي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية.*

"وغرباً: البحر المتوسط."

"*المادة 11*: اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي ايضاً لغة رسمية، وستحدد بقانون خاص الاحوال التي تستعمل بها".

نص التعديل:

"*المادة 11*: اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الاحوال التي تستعمل بها بموجب قانون".

"*المادة 52*: مع الاحتفاظ بنص المادة من صك الانتداب يتولى رئيس الجمهورية الخ..."

نص التعديل:

"يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة، والمعاهدات التجارية، وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعد مبرمة، الا بعد موافقة المجلس عليها".

(الغيت البنود الـ 90 و91 و92 لأنها تتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتدبة. والغي البند الـ 94 لان فيه محاولة اتفاق مع الدولة المنتدبة لانشاء وكالة لبنانية في باريس).

"*المادة 95*: بصورة موقتة وعملاً بالمادة من صك الانتداب، والتماساً للعدل الخ...".

نص التعديل:

"*المادة 95*: بصورة موقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الوطن".



الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح

"*المادة 102*: يوضع هذا الدستور في عهد الجمهورية الفرنسية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الامم. وقد الغيت كل الخ..."

نص التعديل:

"*المادة 102*: الغيت كل الاحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور".

يقول بشارة الخوري (حقائق لبنانية، ج2، ص **28**):

"عدل الدستور وتبلغت الحكومة القانون وجاءت ساعة النشر، فطلب إليّ المندوب الفرنسي ملحاً أن أؤخر نشره ريثما يصل المسيو هيللو فقلت: لا يمكن ذلك. ثم وقّعت على القانون فوراً ونشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية وأصبح معمولاً به ابتداءً من

نحن الموقعين بذيله ضباط النظامية اللبنانية ننهي متسمين بشرفنا اننا لن نقبل بالخدمة الا في سبيل لبنان وتحت رايته على انه لا يكون لنا علاقة الا مع حكومته الوطنية وانه نعمل لاجل تحقيق هذه الامنية الى ما شاء الله وكل منا يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً ويشهر كذا.

يوم الثلاثاء في 9 تشرين الثاني سنة 1943، وانقطعت كل مخابرة مع الفرنسيين مباشرة أو بالواسطة".

وفي اليوم نفسه، 9 تشرين الثاني، وصل هيللو إلى بيروت، ولم يجرِ أي اتصال مباشر فوري بينه وبين الحكومة اللبنانية.

10 تشرين الثاني، مقاطعة الاحتفال العسكري ومداهمة الصحف

أبلغت المندوبية الفرنسية رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء سحب الدعوة الموجّهة إلى النواب والوزراء لحضور حفلة العرض العسكري. تضامن رئيس الجمهورية معهم، وأبلغ، عن طريق مدير غرفته، المندوبية أنه لن يحضر هو أيضاً، وأنه والوزراء والنواب سيقاطعون الحفلة الساهرة عشية ذلك اليوم. واتّسعت حركة مقاطعة الاحتفال، فشملت معظم الشخصيات اللبنانية، وقررت قيادة الجيش التاسع البريطاني عدم الاشتراك بالعرض العسكري. واجتمع رؤساء البعثات السياسية الأجنبية في دار البعثة البريطانية واتخذوا موقف المقاطعة أيضاً، لا سيّما وأنهم يمثلون دولهم لدى الحكومة اللبنانية وليس لدى المندوبية الفرنسية.

وحدث في ذلك اليوم أن داهم رجال الأمن العام الفرنسي بعض الصحف الوطنية لنشرها نبأ تعديل الدستور خلافاً لقرار المنع الذي كان قد أصدره قلم مراقبة المطبوعات، وصادروا أعدادها ولاحقوا أصحابها ومحرّريها.

ليل 10-11 تشرين الثاني، إلغاء تعديل الدستوري وتعيين إميل إده رئيساً للدولة

اشترك وزير الخارجية سليم تقلا، مساء 10 تشرين الثاني، في حفل عشاء في منزل إدوارد سبيرز، وعاد إلى القصر الجمهوري حيث كان الرئيس الخوري وصحبه (رياض الصلح وبعض الوزراء والضابطان سليمان نوفل وفوزي طرابلسي) بانتظاره. فأخبرهم أن سبيرز أكّد له أنه اختلى بهيللو وان هذا الأخير أكّد له "مقسماً بشرفه أنه لن يأخذ أي تدبير زجري أو ما من شأنه أن يعكّر الأمن" (نقلاً عن اللايدي سبيرز، قصة الاستقلال، ص 80-81 وعن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2،ص29).

لكن في الواقع أن هيللو كان قد وقّع في مساء اليوم نفسه (10 تشرين الثاني) قرارين: الأول ورقمه 464، يلغي التعديل للدستور، ويحلّ مجلس النواب، ويوقف تطبيق الدستور . والثاني ورقمه 465، يعيّن إميل إده رئيساً للدولة رئيساً للحكومة مع تخويله السلطات المحددة، في القرار السابق: بصفة مؤقتة وإلى أن يعود تطبيق الدستور، يؤمن رئيس الدولة ممارسة السلطة التنفيذية...

11 تشرين الثاني: اعتقال الزعماء ونداء هيللو

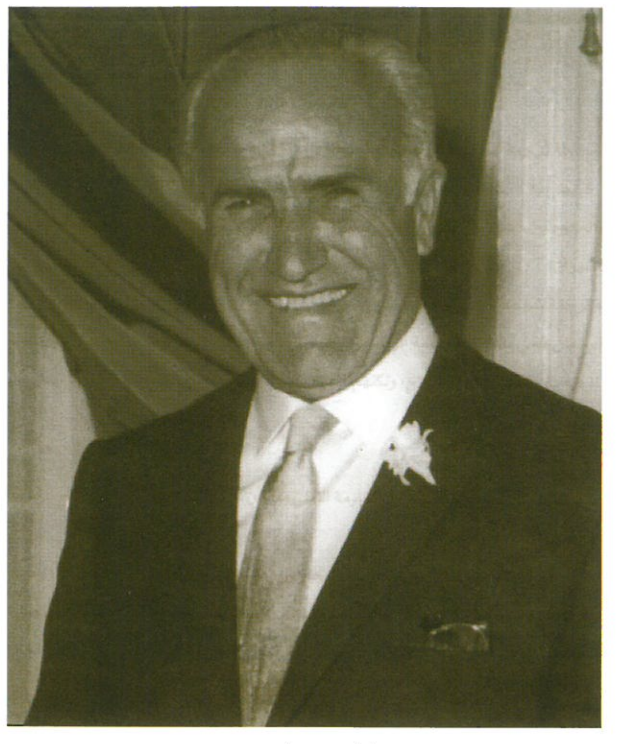
في الساعة الثالثة من فجر الخميس 11 تشرين الثاني دهمت مفارز من الجيش والأمن العام الفرنسيين منازل كبار المسؤولين اللبنانيين واعتقلت بطريقة فظة رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، والوزراء سليم تقلا وكميل شمعون وعادل عسيران ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي، وأرسلتهم فوراً موقوفين إلى قلعة راشيا حيث وضعوا في الحجز الانفرادي. ونجا من الاعتقال الوزيران حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان، إذ ذكر في حينه أنهما لم يكونا في منزليهما.

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً أعلن هيللو من راديو الشرق في بيروت التدابير والقرارات التي اتخذها، متهماً رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء، من دون أن يسمّيهم، بالدكتاتورية والطيش وتكريس الجهود للتآمر على فرنسا وعلى لبنان.

11-22 تشرين الثاني، الثورة الشعبية

ما إن عرف اللبنانيون حقيقة ما جرى بعد أن أخذت محطات إذاعة لندن والقاهرة والشرق الأدنى (في يافا) تذيع تفاصيل الأحداث حتى انفجر الشعب في ثورة عارمة استنكاراً للعدوان الفرنسي على السيادة اللبنانية وكرامة السلطات الشرعية الوطنية. فأضربت بيروت أولاً إضراباً شاملاً، ونزل الناس إلى الشوارع في مظاهرات صاخبة، وراحوا يمزقون صور الجنرال ديغول، وأنزل الفرنسيون الجيش الذي اصطدم بالمتظاهرين. وما لبثت طرابلس وصيدا وزحلة أن حذت حذو بيروت. وبالرغم من إجراءات القمع، استمرّ الإضراب وتواصلت المظاهرات في سائر المدن طيلة الأيام الأحد عشر (11-22 تشرين الثاني). وسقط أكثر من عشرين قتيلاً وثمانين جريحاً. وتجلّت الوحدة الوطنية في أبهى صورها. فتناست منظمة الكتائب اللبنانية ومنظمة النجادة خلافاتهما، ووحّدتا جهودهما تحت قيادة بيار الجميّل يعاونه عدنان الحكيم وزهير عسيران.

وتأسس "المؤتمر الوطني" الذي وصفه أحد المؤرّخين أنه كان "روح الثورة ودماغها المفكر ولولب حركتها" (نقلاً عن يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص 1147). في اليوم الثاني لنشوب الثورة، أي نهار الجمعة في 12 تشرين الثاني، عندما اجتمع عدد كبير من الأعيان وممثلين من الأحزاب السياسية والنقابات ومن مختلف الطوائف، وتباحثوا في الأزمة، وتبنّوا حركة



عادل عسيران

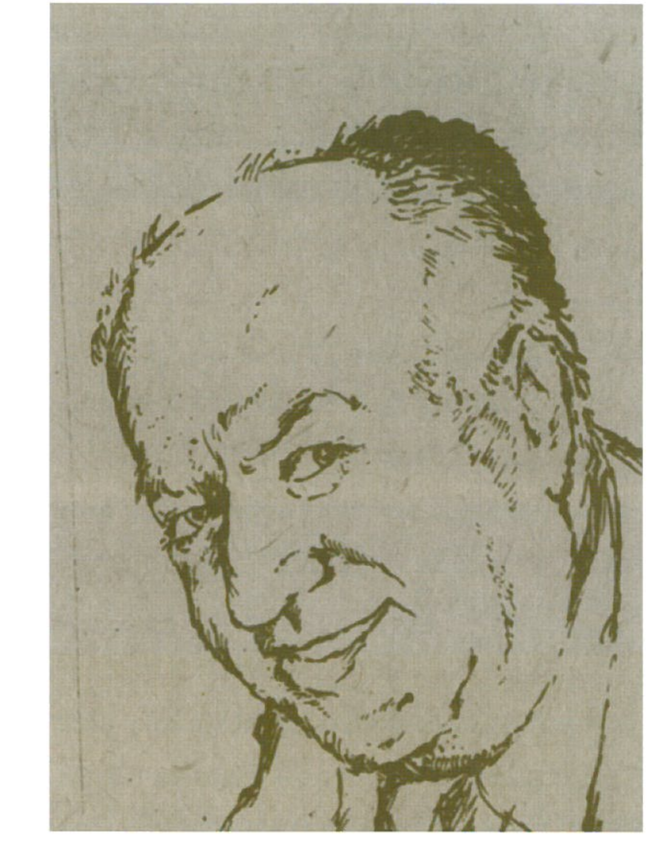
المقاومة الوطنية، وتمّسكوا بالسلطة الشرعية، وانتخبوا لجنة تنفيذية لتقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر، من أعضائها: رئيف أبي اللمع، ميشال فرعون، أحمد الداعوق، نقولا بسترس، سعيد فريحة، محي الدين النصولي، محمد علي بيهم، تقي الدين الصلح، مصباح سلام، موسى فريج، فرج الله الحلو، أرتين مادويان، وانضمّ إليها مندوبون عن الكتائب والنجادة لتأمين الاتصال.

وكان من أهم إنجازات لجنة المؤتمر الوطني تأمينها استمرار إصدار جريدة علامة الاستفهام(؟) التي بدأ بإصدارها الصحافي نعيم مغبغب، صاحب جريدة "الإقدام"، الذي حذف إسم جريدته وأزال كل ما يدل على هويتها مكتفياً بوضع علامة استفهام(؟) في مكان الإسم. وبعد أن انضمّ مغبغب إلى الحرس الوطني، تولّت فئة من شباب المؤتمر الوطني "إصدارها على أنها لسان حال الثورة" (نقلاً عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص 79). وأقلقت الجريدة، خاصة وأن الصحف برمّتها مضربة ومحتجبة، السلطات الفرنسية. ولما عجزت هذه السلطات عن القبض على طابعيها وموزّعيها، لجأت إلى الحيلة، فأصدرت جريدة تشبهها تماماً وتعبّر عن سياستها. فقابل الشباب الوطني هذه الحيلة بحيلة تقابلها، وأصدروا جريدتهم، وأضافوا إلى علامة الاستفهام عبارة "ليسقط الخائن إده" معتبرين أن الخصم لن يقدم على نشر هذه العبارة في جريدته، فيتسنى للناس أن يميزوا بسهولة بين علامتي الاستفهام.

وتجلى تضامن اللبنانيين كذلك في موقفهم الموحّد وإجماعهم على مقاطعة حكومة إميل إده المعيّن رئيساً للدولة. فوجد إده نفسه معزولاً بعد أن خذله وابتعد عنه معظم حلفائه. ولم يجد بين الأقطاب مَن يقبل الاشتراك معه في الحكومة. فقرّر أن يستعين بالموظفين، وأصدر في13 تشرين الثاني المرسوم رقم 2 القاضي بتشكيل مجلس حكومي يتألف من المديرين السبعة والمحافظين الخمسة ومندوب عن المراقبة العامة للدوائر الإدارية.

التحرّك اللبناني الرسمي بموازاة الثورة الشعبية

ما إن انتشر خبر اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء حتى هرع النّواب والأعيان والرؤساء الروحيون إلى منازل المعتقلين، ولا سيّما إلى منزل رئيس الجمهورية (القصر الجمهوري الكائن في محلة القنطاري في وسط العاصمة). وعقد رئيس مجلس النواب صبري حمادة وبعض النواب ونائب رئيس مجلس الوزراء حبيب أبو شهلا ووزير الدفاع مجيد أرسلان اجتماعاً في إحدى غرف القصر، واعتبروا أن الدستور لا يزال قائماً، وقرّروا أن يمضي مجلس النواب والحكومة في القيام بمسؤولياتهما، ووجدوا الحل القانوني على



سعيد فريحة



حبيب ابو شهلا

أساس المادة 62 من الدستور التي تنصّ على انه "في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الإجرائية وكالةً لمجلس الوزراء". وعليه اعتبر الوزيران الطليقان حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان نفسيهما استمراراً لمجلس الوزراء الموكولة إليه مهام رئاسة الجمهورية. وبقيا في القصر يتابعان تطوّر الأحداث ويقومان بما تفرضه عليهما مسؤولية الحكم. ووجه حبيب أبو شهلا باسم الحكومة الشرعية مذكّرة احتجاج شديدة اللهجة. ثم توجّه، ومجيد أرسلان، إلى منزل السفير البريطاني الجنرال إدوارد سبيرز وتبادلا معه الخطوات الواجب اتخاذها لتأمين الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية. ثم وجّه أبو شهلا مذكرات احتجاج إلى جميع المراجع الحليفة، وخصوصاً إلى معتمدي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وإلى ممثلي الدول العربية.

وعلى صعيد المجلس النيابي، فما إن غادر رئيس المجلس النيابي صبري حمادة، ومن كان معه من النواب، القصر الجمهوري، حتى قصدوا دار البرلمان في ساحة النجمة (كانوا سبعة: إلى صبري حمادة، صائب سلام وهنري فرعون ومارون كنعان ومحمد الفضل ورشيد بيضون وسعدي المنلا)، وعقدوا اجتماعاً فيه، ووجّهوا دعوة إلى النواب لعقد جلسة مستعجلة. ولم يتمكن النواب الباقون من الوصول لأن قوات كبيرة من الجنود الفرنسيين والسنغاليين كانت قد ضربت طوقاً محكماً حول المجلس. فعقدوا جلسة بمن حضر ووضعوا مذكرة موجّهة إلى الدول الحليفة الكبرى والدول العربية، وقد تمكنوا من تسريبها إلى خارج مقرّ المجلس وإيصالها إلى



الأمير مجيد أرسلان ونعيم مغبغب وسط مجموعة من الحرس الوطني في بشامون (1943)

أصحابها. واستمرّ النواب السبعة في عقد جلستهم ووضعوا خلالها العلم اللبناني الذي اشترك في رسمه النائبان سعدي المنلا وهنري فرعون. ووقّعه النواب الستة إضافة إلى رئيس المجلس صبري حمادة، واتفقوا على عرض مشروع العلم على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها (وهذا ما حصل. فأقرّ العلم في 30 تشرين الثاني، ونشره رئيس الجمهورية في 7 كانون الأول1943).

واقتحمت قوة فرنسية قاعة المجلس وأخرجت النواب بالقوة. فتوجّه هؤلاء إلى القصر الجمهوري حيث كان عدد آخر من النواب. ولما اشتدّ الطوق الفرنسي على القصر ودبّ الذعر بين المتظاهرين إثر إطلاق النار وقتل أحد الجنود الفرنسيين، اتفق النّواب على الخروج من القصر والتوجّه إلى بيت صائب سلام. وهناك اكتملت الجلسة البرلمانية بحضور أكثرية النواب، وعقدت جلسة قانونية وجلس في مقاعد الحكومة الوزيران أبو شهلا وأرسلان. ومنح المجلس الثقة للحكومة، وكلفها بأن تطلب من القيادة الحليفة العليا (السفير البريطاني إدوارد سبيرز هو الأهم في هذه القيادة وفقاً لاتفاقية الهدنة في عكا كما سبق ذكره) أن تتخذ التدابير اللازمة للإفراج عن المعتقلين. وقرّر المجلس أن يظل في حال انعقاد دائم حتى تصل الأمة اللبنانية إلى مطالبها المشروعة. وفي صباح اليوم التالي (12 تشرين الثاني) اجتمع المجلس ثانية في منزل صائب سلام واتخذ عدداً من القرارات، أبرزها:



مارون كنعان





هنري فرعون

"1- منح الثقة للحكومة المؤلفة من الأستاذين حبيب أبي شهلا والأمير مجيد أرسلان واعتبارهما يؤلفان مجلس الوزراء ليقوم مقام رئيس الجمهورية وذلك عملاً بالدستور.

2- اعتبار أن الحكومة التي يرأسها إميل إده باطلة وكل قرار أو قانون أو مرسوم أو تدبير تتخذه باطلاً لا يعتد به.

3- تفويض الحكومة تفويضاً تاماً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير والقيام بجميع المساعي والمخابرات في سبيل عودة الحياة الدستورية والمعتقلين إلى لبنان" (نقلاً عن بيار زيادة، التابخ الدبلوماسي، ص 258).

وبعد محاولة اعتقال فاشلة لحبيب أبي شهلا، وحشد القوات الفرنسية حول منزل صائب سلام، أدرك المسؤولون أنهم المستهدفون. فغادروا دار صائب سلام، وقصد وفد منهم يتألف من حبيب أبو شهلا وصبري حمادة ومجيد أرسلان دار السفارة البريطانية،



صائب سلام

مجيد أرسلان يقبل العلم اللبناني في بشامون وقد حمله وفد مشترك من حزبي النجادة والكتائب اللبنانية ، ويظهر في الصورة حبيب أبو شهلا،صبري حمادة وخليل تقي الدين

وقدّموا للجنرال سبيرز صورة عن محضر جلسة مجلس النواب. وبسطوا له مطالبهم و طلبوا إليه أن يحيط حكومته علماً بذلك. وقصدوا بعد ذلك المفوضيتين المصرية والعراقية، وقرّروا بعدها الانتقال إلى بشامون. وفي بشامون، واظبت الحكومة على اتخاذ قراراتها. وكان أهمها قرار تشكيل الحرس الوطني. وتولّى وزير



ساحة النجمة بيروت

الدفاع مجيد أرسلان وضعه موضع التنفيذ. فأقبل الشباب من بشامون ومختلف القرى والأنحاء على التطوّع فيه، وتولى قيادته نعيم مغبغب. وتصدّى الحرس الوطني لهجومين شنّتهما القوات الفرنسية على بلدة بشامون في 15 و16 تشرين الثاني، وتوقفت بعدها بسبب مقاومة الحرس الوطني، والإنذار الذي وجّهته المراجع البريطانية إلى الفرنسيين بالتدخل عسكرياً لحماية الحكومة الشرعية.

مواقف الدول العربية

قابلت مصر أنباء تعليق الحياة الدستورية واعتقال رئيس الجمهورية والوزراء بشجب شديد عبّرت عنه الصحافة وتصريحات المسؤولين والمظاهرات الشعبية، وتجلّى بشكل خاص في برقية الملك فاروق إلى رئيس الجمهورية المعتقل وتسلّمتها الحكومة. وفي مذكرة الاحتجاج التي وجّهها رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا إلى الجنرال ديغول في الجزائر، والتي صيغت بلهجة شديدة وانطوت على تهديد مبطن بتدهور العلاقات المصرية - الفرنسية.

الموقف العراقي تجلى في مذكرة وزير العراق المفوض في لبنان تحسين قدري إلى المندوب الفرنسي هيللو، ومما جاء فيها: "... وقد زارتني وفود لا تحصى من اللبنانيين تتوسط وتتظلم فأمرتني حكومتي... أن أبلغ فخامتكم أن العراق حكومة وشعباً... يحتج بشدة على العمل الذي قمتم به... ويطلب وقف خطة القمع ورجوع الحالة السياسية والإدارية في هذا البلد إلى ما كانت عليه... ويؤسفني يا فخامة السفير أن أبلغكم أنه في حالة إهمالكم نصائح حكومتي وطلباتها هذه لن يستطيع العراق أن يقف مكتوف اليدين" (نقلاً عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 264).

وفي سورية، فقد أضربت مدنها الكبرى، وخرجت في مظاهرات ضخمة، وبلغ الغليان أشدّه في دمشق، ما حمل الفرنسيين على تعزيز حامياتهم العسكرية هناك. وقدّم وزير الخارجية، جميل مردم (في 21 تشرين الثاني) مذكرة إلى السلطات الفرنسية قال فيها إن الحل الوحيد للأزمة اللبنانية لا يكون إلا بالإفراج عن المعتقلين وإعادة المؤسسات الدستورية إلى ما كانت عليه تهدئة للخواطر الثائرة وتفادياً لانفجار قد تنتج عنه أحداث في غاية الخطورة (نقلاً عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 184).

ولم يكن من السهل على السلطات الفرنسية تجاهل مثل هذه المواقف العربية لما يشكله مثل هذا التجاهل من خطر على المصالح الفرنسية في

سائر أنحاء العالم العربي. ويضاف إلى ذلك أن الفرنسيين كانوا مقتنعين بأن هذه المواقف العربية الحازمة كانت تحظى بالتشجيع والدعم من بريطانيا ذات النفوذ السياسي الكبير والوجود العسكري الكثيف، يومئذ، في الدول العربية الثلاث (مصر والعراق وسورية).

الموقف البريطاني، سبيرز مقصد اللبنانيين وصاحب الدور الدولي الأول

كتب التاريخ، بما فيها كتب السير الذاتية للشخصيات اللبنانية المعاصرة والمشتركة في هذه الأحداث، وهي عديدة، حافلة بذكر الدور الحاسم الذي لعبه السفير البريطاني في بيروت الجنرال إدوارد سبيرز في مجريات الأمور ابتداءً من صبيحة يوم 11 تشرين الثاني عندما بدأ الزعماء اللبنانيون، مسيحيون ومسلمون، يتوافدون إلى بيته ويطالبون بالتدخّل البريطاني حتى ولو كان مسلحاً: "وعند الساعة السابعة كان بيتنا أشبه بمحطة السكة الحديدية. فقد احتشد في أطرافه ضباط من الجيش التاسع وبعثة سبيرز، ونواب، وصحافيون... وجورج ودسورث، الوزير الأميركي... ووفد علينا في الساعة السابعة والنصف مطران بيروت المونسنيور خوري (تقصد المطران أغناطيوس مبارك) ليقول: لقد أتيت باسم جميع المسيحيين في لبنان لأطلب تدخّل البريطانيين المسلّح. ثم جاء المفتي الأكبر، وعقبه أبو شهلا والأمير أرسلان..." (نقلاً عن اللايدي سبيرز، قصة الاستقلال، ص 84). وما هي إلا ساعات حتى وجّه سبيرز إلى هيللو رسالة شديدة اللهجة هي أقرب إلى الإنذار: "... إنه لمن العسير أن يتصور المرء إجراءات (الاعتقالات، إقفال دار المجلس النيابي...) أكثر قابلية لتعكير الأمن وعرقلة المجهود الحربي في هذه البلاد في تلك



الجنرال سبيرز

الإجراءات التي اتخذتها (...) إن أعمال رجالك تثير أشد مشاعر السخط (...) وإن رؤساء الأديان، المسيحيين كما المسلمين، قد عبّروا أمامي وأمام زملائي عن سخطهم واستنكارهم بأشد العبارات وأقسى الكلمات (...) وإني بطبيعة الحال أحيط وزير الدولة وحكومة صاحب الجلالة علماً مفصّلاً ودقيقاً بكل هذه التطورات ... وإني بمقتضى المسؤولية العسكرية الخطيرة التي اضطلع بها كقائد أعلى في الشرق الأوسط احتفظ بحرية العمل كاملة للسلطات العليا التي أنا خاضع لها" (نقلاً عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 250-251).

وبعد يومين (في 13 تشرين الثاني)، نقل روجر ماكنز، مساعد الوزير البريطاني المقيم في الجزائر، مذكرة

شفهية من حكومته إلى لجنة التحرير الفرنسية هناك، مفادها أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقبل بتأزيم الوضع في الشرق، وأنها تقترح عقد مؤتمر دولي يضم ممثلين فرنسيين ولبنانيين وسوريين وبريطانيين وأميركيين من أجل وضع ترتيبات مؤقتة لتنظيم العلاقات بين فرنسا ودولتي المشرق، وأنها تقترح سحب المندوب العام هيللو وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، وأنها ستعهد إلى قواتها العسكرية الموجودة في لبنان بالتدّخل لإعادة الهدوء إذا ما عجزت القوات الفرنسية عن ذلك (نقلاً عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 261-262).

ومن المفيد، هنا، الإشارة إلى أن بعض المؤرخين والدارسين لا يفوته، في معرض حديثه عن دور سبيرز وبعثته في لبنان، أن يثير البعد الاستراتيجي للسياسة البريطانية في المحافظة على مصالحها في الشرق قاطبة، باعتبار لبنان وموقعه حيويين جداً لأمن هذه المصالح، خاصةً وأن اسرائيل لم تكن قد قامت بعد ليقوم معها الدور المرتجى منها من الغرب عموماً وبريطانيا خصوصاً. فبعد أقل من 48 ساعة من النصر الذي حقّقه اللبنانيون، بالدعم القوي والحاسم من سبيرز، بالإفراج عن المعتقلين والدستور وتحقيق الاستقلال، جاء في جريدة التايمز اللندنية: "إن مجرى الحرب بأكمله قد أظهر لنا بوضوح أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وفضلاً عن هذا فإننا قد تعلّمنا أن بلدان المشرق، ولا سيّما لبنان، من أعظم المناطق الحيوية، وأهميتها بالنسبة إلينا لا تقتصر على كونها مناطق تقع على خطوط مواصلاتنا إلى الشرق، ولكن أصبح من الواضح جداً أنه لو تمركزت قوة جوية كبيرة لأعدائنا من قاذفات قنابل في الجبال المنيعة الواقعة بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية، مع جميع إمكانات تحصينها



البطريرك عريضه

تحصيناً قوياً، تستطيع السيطرة فوراً على قناة السويس، وعلى حقول البترول في كركوك وخطوط الأنابيب" (زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، 1971، ص 20؛ نقلاً عن جريدة التايمز اللندنية، عدد 24 تشرين الثاني 1943).

وفي البعد الاستراتيجي نفسه للسياسة البريطانية يثير بعض المؤرخين مسألة أن الأزمة اللبنانية ("ثورة الاستقلال") هي من صنيعة هذه السياسة عبر أداتها في بيروت، أي سبيرز وبعثته. فالدكتور عصام خليفة، في دراسته "مدخل حول دور الجنرال سبيرز في معركة استقلال لبنان" (الجامعة اللبنانية، الكتاب عدد 41، بيروت 1996) يقول:

"إن قراءة متأنية لمختلف المراجع المتعلقة بفترة الأحداث التي حصلت ما بين 11-22 تشرين الثاني 1943، وإن البحث في أوراق سبيرز وتقاريره الخاصة بهذه الفترة، تبرهن بشكل واضح أنه كان محور الاتصالات والتحركات والمراجعات التي قام بها اللبنانيون على تنوّع مواقعهم وانتماءاتهم، حتى أن كوغهل Coghill، وهو مصدر موثوق به، اعتبر أن سبيرز كان وراء الأزمة اللبنانية. فقد جاء في مذكراته عن أزمة شهر تشرين الثاني ما يأتي (نقلاً عن Coghill Diary, p.33-36): "... كانت الحكومة اللبنانية مدعومة من سبيرز... وكان (سبيرز) يتباهى بأن رياض الصلح رئيس الوزراء لا يقوم بأي عمل دون أن يستشيره... فأنا أعتبر أن سبيرز هو مسؤول عن هذه الاضطرابات بنسبة 75 ٪ على الأقل...". ومما لا شك فيه (يتابع د. عصام خليفة) هو أن سبيرز قد ساند المقاومين اللبنانيين آملاً أن يسفر تحرّكهم عن أحد أمرين: إما أن ينال اللبنانيون مطالبهم أو أن تأتي ردة الفعل الفرنسية تعسفية تبرّر تدخّل الإنكليز. ويبدو أن اللبنانيين كانوا على علم بذلك وكانوا مصممي النية على إلغاء الانتداب مهما كان الثمن. وقد قال سبيرز (نقلاً عن Spears Diary, Déc. 1944, Sprs 1/1): "لم يوشِ بي أحد من هؤلاء السياسيين اللبنانيين عندما كانوا محتجزين في قلعة راشيا".

وفي الملاحظات التي أبداها د. خليفة في نهاية دراسته، يثير السؤال التالي: "تأسيساً على النقطة السابقة (سعي بريطانيا لتوسيع رقعة فلسطين على حساب لبنان) هل يمكننا أن نتفّهم موقف الرئيس إده انطلاقاً من تخوّفه من مشروع نوري السعيد بوحدة الهلال الخصيب مع نفوذ بريطاني، لا سيّما وأن تصاريح القادة الانكليز (مانشن هاوس29 أيار 1941 . أنطوني إيدن؛ وتصريح شباط 1943...) كانت تطرح قيام منظومة عربية سيطلق عليها لاحقاً إسم جامعة الدول العربية؟".

16 تشرين الثاني، كاترو يعود إلى بيروت

في طريق عودته، عرّج كاترو على القاهرة حيث التقى الوزير البريطاني المقيم فيها المستر كايسي، ولم يوفق في تليين موقفه من الأزمة اللبنانية. وفي 16 تشرين الثاني وصل كاترو إلى بيروت:

"استقبلني على المطار هيللو محاطاً بأعوانه العسكريين والمدنيين. وكان يبدو الامتعاض على وجوههم من قدومي، لأن أغلبهم كان يوافق على عمل هيللو. فكلهم كانوا يحنون إلى الانتداب والسلطة. كلهم كانوا يتألمون من الجنرال سبيرز. ويؤكدون أنه أصل السبب. كلهم ناقم على التدخّل البريطاني. قطعتُ المدينة ورأيتُ كل صور ديغول ممزقة، بينما تحتل صور تشرشل الجدران. يا للعجب... فالنقمة كانت عامة على وحشية عمل هيللو. هذا العمل الذي خلق اتحاداً عاماً، خلقه عمل رجل واحد... أصبح هيللو رمزاً للاستعمار، وأصبح سبيرز (المتحرر) رمزاً للحرية" (شفيق جحا، المرجع المذكور، ص 853-854؛ نقلاً عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص 179).

ووجد كاترو في بيروت الفرنسيين، من مدنيين وعسكريين، متحمسين للانتداب ويعضدون هيللو وإجراءاته. وقابل سبيرز فوجده متمسكاً بطلبي حكومته لجهة إقالة هيللو وإلغاء جميع التدابير المتخذة بحق السلطات اللبنانية. وقصد البطريرك عريضة في بكركي حيث أدخلته جماعة كانت هناك محمولاً على الأكتاف؛ لكن ما إن أطلّ البطريرك حتى بادره بقوله: "لا تظن أن الذين استقبلوك هنا بهذه المظاهر، وحملوك، يعبّرون عن عاطفة صادقة ورأي مجرد. إن معظمهم من موظفي الأمن العام، ومَن



الرئيس بشارة الخوري يصعد تلال بشامون بعد خروجه من راشيا مع الشيخ خليل تقي الدين

لم يكن منهم، فهو رجل قد استأجروه وجرّوه إلى هذه الدار ليخدعوك...» (شفيق جحا، ص 856؛ نقلاً عن يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص 1169؛ ومنير تقي الدين، ولادة استقلال، ص 185). واجتمع بإميل إده وحاول دعم نظامه بتأليف وزارة، فاتصل، بواسطة أحد كبار موظفي المندوبية، بالنائب جبرائيل المر وأحمد الحسيني ولويس زيادة وموسى نمّور وعمر فاخوري. لكن أحداً من هؤلاء لم يقبل الاشتراك في الوزارة (نقلاً عن يوسف مزهر، ج2، ص1173). أرسل الوسطاء إلى بشامون لمفاوضة حكومتها الشرعية (أبو شهلا وأرسلان). فرفضت الحكومة التفاوض معه ما لم يتحقق شرط إلغاء جميع التدابير التي اتخذها هيللو.

19-18 تشرين الثاني، كاترو يجتمع بالخوري والصلح:

لما لم يجد كاترو بين اللبنانيين مَن يقبل التفاوض معه أرسل سيارة تحمل ثلاثة ضباط فرنسيين إلى قلعة راشيا، عادوا ومعهم الشيخ بشارة الخوري، فاجتمع به كاترو (مساء 18 تشرين الثاني)، وقال له إن عودته إلى رئاسة الجمهورية أمر مفروغ منه، لكنه طلب منه مطلبين: "الأول، يتعلق بالوزارة، فإن حكومتي ترى أنه من الضروري إقالتها تعويضاً من كرامتنا. والثاني، يتعلق بالمجلس النيابي ونرى أيضاً وجوب حله وانتخاب سواه". ولم يستجب الخوري للمطلبين. "ذلك اني رئيس دستوري..." (نقلاً عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص 39-40). وبعد الاجتماع أعيد بشارة الخوري إلى معتقله في راشيا.

وفي مساء يوم التالي (19 تشرين الثاني)، وكما جرى في اليوم السابق، اجتمع كاترو بالصلح، وكانت النتيجة واحدة: الإصرار على الإفراج عن المعتقلين وإعادة الأمور إلى نصابها مثلما كانت عليه قبل 11 تشرين الثاني.

وأعيد رياض الصلح إلى قلعة راشيا.

20-19 تشرين الثاني، الإنذار البريطاني

وفي مساء اليوم ذاته (19 تشرين الثاني) فوجىء كاترو بمذكرة بريطانية حملها إليه الوزير المقيم في القاهرة، المستر كايسي، الذي كان قد وصل من القاهرة في ذلك النهار في زيارة ثانية لبيروت خلال أسبوع واحد. "وكانت المذكرة إنذاراً بكل معنى الكلمة" (نقلاً عن الجنرال ديغول، مذكرات الحرب، ج2، ص 276)، إذ حملت التهديد بأنه إذا لم تكن الاستجابة لتلك المطالب (إقالة هيللو، الإفراج عن المعتقلين، عقد اجتماع مشترك لوضع اتفاق موقّت) قد تحققت قبل حلول الساعة العاشرة من قبل ظهر نهار الإثنين في 22 تشرين الثاني فإن الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط مخوّل من حكومة صاحب الجلالة إعلان الأحكام العرفية فوراً في لبنان. وعندئذ ستتولى السلطة في لبنان القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط (أي سبيرز) أو قائد الجيش التاسع بالنيابة عنه. وانه إذا لم يكن قد أفرج عن رئيس الجمهورية والوزراء اللبنانيين المعتقلين قبل الساعة العاشرة أيضاً من اليوم ذاته فإن القوات البريطانية ستتولى بنفسها إطلاق سراحهم (عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 272).

وفي صباح اليوم التالي، السبت 20 تشرين الثاني، عقد كاترو وكايسي وسبيرز اجتماعاً مطوّلاً للبحث في موضوع المذكرة. فأبدى كاترو استغرابه لتوجيه المذكرة إليه، وقال إن لجنة التحرير في الجزائر هي وحدها الجهة الصالحة لاستلامها.

21 تشرين الثاني، تعليمات لجنة التحرير الوطني إلى كاترو

بإيجاد حل للمشكلة بأقصى سرعة، وبمعزل عن أية مشاركة أو تدخّل بريطاني، وبإعادة الحياة الدستورية بشرط إلغاء القرارات التي اتخذها المجلس النيابي وتتنافى مع نظام الانتداب، وبتفويضه (أي كاترو) الإفراج عن رئيس الجمهورية والوزراء.

22 تشرين الثاني، إقالة هيللو وإلغاء تدابيره واللبنانيون يرفضون التحفظات الفرنسية

في صباح الأثنين 22 تشرين الثاني، وبناءً على تعليمات اللجنة الفرنسية وتفادياً للاصطدام بالإنذار البريطاني، أقال كاترو هيللو وعيّن مكانه إيف شاتينيو مندوباً عاماً بالوكالة لفرنسا في الشرق، فأصدر شاتينيو قراراً يلغي القرارات المتعلقة بوقف العمل بالدستور وإنشاء النظام الموقّت الذي عهد بإدارته للرئيس إميل إده. وغادر المعتقلون قلعة راشيا ووصلوا بعد الظهر إلى بيروت واستقبلوا في كل مكان استقبالاً حافلاً. لكن الأزمة استمرّت بسبب ما ورد في تعليمات لجنة التحرير الوطني الفرنسية من الجزائر حول بقاء الانتداب ما يعني حل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد وإقالة حكومة رياض الصلح وتشكيل حكومة جديدة.

واجتمع كاترو بالشيخ بشارة الخوري ونقل إليه تحفظات لجنة التحرير، وامام اصرار الخوري وتمسكه بالمجلس والحكومة، وجد كاترو نفسه في موقف حرج للغاية، ثم قرر أن يرضخ للموقف اللبناني المتصلّب "على مسؤوليته" فأبرق الى مفوّض الشؤون الخارجية في لجنة التحرير المسيو ماسيغلي، يعرض له حراجة الموقف وخشيته على المصالح الفرنسية في لبنان والبلدان العربية: "... لذلك، وبسبب هذه

المعلومات المتوفرة لدي. لا يسعني الموافقة على ما تعرضون (...) إن واجبي في الظروف الحاضرة - وأعتذر من اللجنة - تقضي بعدم تنفيذ التعليمات...»
(عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج62، ص 57-58)

23 تشرين الثاني، انعقاد مجلس الوزراء ومحاولة انقلاب فرنسية

عاد بشارة الخوري والجنرال كاترو واجتمعا في بيت هنري فرعون في بيروت. ومّما رواه بشارة الخوري (حقائق لبنانية، ج2، ص 57-58): "... قال الجنرال بتأثر وهدوء: ليس لدي قوة مادية لأمنع فخامتكم من الرجوع إلى السراية على الفور مع أركان الحكومة، ولأمنع مجلس النواب من الالتئام. كما أنه ليس لدي حجة منطقية لأقنعك بخلاف ذلك. ولكن إسمح لي أن أبدي تحفّظ حكومتي بشأن الوزارة والمجلس في كتاب أقدّمه لفخامتكم، وسأقنع الجنرال ديغول بالرجوع عن هذا التحفّظ قبل غد إن شاء اللّه...».

ومباشرة بعد هذا الاجتماع، عقد مجلس الوزراء أول اجتماع له بعد راشيا في السراي. فكان ذلك إيذاناً بعودة الحياة الدستورية.

وأثناء ذلك، أبلغ كميل شمعون وزير الداخلية، وهو في الاجتماع، عن خطة انقلاب يعدّها ضبّاط متطرفون في الجيش الفرنسي ويستهدفون الجنرال كاترو وأركان الحكم اللبنانيين. فاتخذت الاحتياطات اللازمة، كما وجّه قائد الجيش البريطاني التاسع، الجنرال هولمز، إلى الفرنسيين المتمردين تحذيراً بأن قواته ستقمع كل تعرّض لحرية رجال الدولة وكل ما يهدّد الأمن والاستقرار في البلاد. وكان ذلك كافياً لردع المتآمرين.

24 تشرين الثاني، سحب التحفظات الفرنسية

في ما كان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء في مكاتبهم في السراي الصغير، أرسل كاترو إلى رئيس الجمهورية كتاباً يلغي فيه، باسم لجنة التحرير الوطني الفرنسية، تحفظاتها السابقة بخصوص مجلس النواب والحكومة. ثم زارهم، على رأس رجال المندوبية الفرنسية، مهنئاً بعودة الحياة الدستورية، ومبدياً أسفه لما جرى. وفي المساء، وجّه كاترو من محطة إذاعة راديو الشرق في بيروت كلمة إلى اللبنانيين بشرّهم فيها بأن "العلاقات التاريخية والودية التي تربط فرنسا بلبنان منذ أجيال قد أُعيدت إلى سابق عهدها... وأن الأزمة المؤلمة التي أقلقتهم قد انتهت..." (نقلاً عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص212). وبذلك انتهت أزمة الاستقلال اللبناني وبات لبنان يتمتع باستقلال حقيقي وباعتراف دولي.

الميثاق الوطني (1943)

تحديده، ميزاته وطائفيته

الميثاق الوطني "وثيقة عقد شراكة" عرفية غير مكتوبة، يتميّز عن سواه من المسائل المتداولة في السياسة اللبنانية بارتباطه بالمرحلة الاستقلالية. فلا الميثاق الوطني في 1943 كان ممكناً بدون الاستقلال ولا الاستقلال كان قد تحقق من غير وفاق داخلي على الميثاق. فالعلاقة الجدلية هذه رافقت حركة السياسة اللبنانية، ببعديها الداخلي والخارجي، منذ الأربعينات إلى اليوم.

"هذا الواقع يتفرّد به لبنان عن سواه من دول المنطقة، حيث إن الاستقلال في دول الجوار لم يكن بحاجة إلى عقد شراكة بين الجماعات التي يتألف منها المجتمع. فلا تركيبة المجتمعات العربية ولا تطوّرها التاريخي الحديث، السياسي والاجتماعي، حتّما وجود ميثاق أو صيغة تربط بين الجماعات التي يتألف منها المجتمع، طائفية كانت أم غير طائفية. بكلام آخر، الميثاق الوطني هو نتاج لبناني وطني صرف يشكل مدخلاً لإيجاد تسوية مقبولة لمعضلة لبنانية، وبإخراج سمته الاعتدال والواقعية. أما الهدف فهو إيجاد صيغة للتلاقي بين الطوائف اللبنانية، ولو على السلبية ما دامت ظروف التوحّد المباشر على الإيجابية غير متوافرة" (د. فريد الخازن، الكتاب عدد 41 صادر عن الجامعة اللبنانية، بيروت 1996، ص617-618).

فالميثاق الوطني (1943)، "وطني في الشكل طائفي في المضمون، وهو تعبير عن التقاء الطوائف على المناداة بالوطنية الجامعة (...) وخصوصية الميثاق تكمن بارتكازه بشكل أساسي على الثنائية الطائفية في مرحلة الانتداب، وكذلك في المراحل اللاحقة التي تلت الاستقلال(...) هذا طبعاً لا يستثني مشاركة الطوائف الأخرى في إنجاز الميثاق والاستقلال (...) إنما يؤكد على وجود عاملين أساسيين متحركين: المشروع السياسي الماروني لإنشاء لبنان الكبير يقابله موقف سياسي سنّي رافض للمشروع، ومن ثم مؤيّد له في إطار الاستقلال وبتوجّه عربي..."
(د. فريد الخازن، المرجع المذكور، ص 670).

مبادئ الميثاق ("لبنان ذو وجه عربي")

كثير من الباحثين اللبنانيين، منهم مَن عايش أحداث الميثاق، ومنهم من بَحث فيه لاحقاً، كتبوا في الميثاق. وأبرزهم باسم الجسر وإدمون رباط ويوسف ابراهيم يزبك وكمال الحاج، ثم جوزف مغيزل وجورج ديب وانطوان مسرّة وعصام نعمان وعصام خليفة ومسعود ضاهر وفريد الخازن وشفيق جحا... وجلّهم اعتبر أن



بشارة الخوري ورياض الصلح

ملخّص الميثاق تضمنه البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى ومذكرات وخطب وتصاريح الشيخ بشارة الخوري، وأن أهم مبادئه تتلخص بالبنود التالية:

أولاً: يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن مبدأ طلب الحماية الأجنبية.

ثانياً: يتخلى المسلمون اللبنانيون عن طلب الوحدة السورية أو الوحدة العربية.

ثالثاً: يرضى المسيحيون والمسلمون بالعيش المشترك ويقبلون لبنان وطناً مستقلاً موحّداً لهم جميعاً، ينعمون فيه بالحرية والكرامة ويتساوون بالحقوق والواجبات.

رابعاً: يعمل اللبنانيون جميعاً لإنهاء الانتداب الفرنسي، ولتحقيق استقلال لبنان استقلالاً كاملاً، وللمحافظة عليه طليقاً من كل قيد.

خامساً: تعترف الدول العربية بكيان لبنان بحدوده المنصوص عليها في المادة الأولى من الدستور، ويتعاون لبنان مع الدول العربية إلى أقصى الحدود ضمن إطار السيادة والاستقلال.

سادساً: إن لبنان ذو وجه عربي، ولغته هي العربية، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، له طابعه الخاص، وهو، على عروبته، لا يجوز له أن يقطع علاقاته الثقافية التي أقامها مع الغرب والتي كانت سبباً في تقدّمه.

(هذه البنود التي توجز المبادئ الأساسية للميثاق، عن شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج2، ص 812).

وإذا كان لهذا الميثاق، ببنوده الستة المذكورة، من بيت قصيد فهو "عروبته" التي اكتُفي بالتعبير عنها بعبارة "ذو وجه عربي". لكن الحقيقة، على ما يقول د. مسعود ضاهر ("لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق"، ص 305-306) إن "جماعة الميثاق من أشد اللبنانيين حماسة للدعوة إلى عروبة لبنان واستقلاله (...) وكانوا فعلاً مخلصين في عروبتهم (...) هذا الموقف من عروبة لبنان كان منسجم الحلقات في ما يفرضه من تدابير عملية تجاه قضايا العرب المصيرية وعلى رأسها قضية فلسطين... وكانت لبشارة الخوري خطب واضحة دفاعاً عن قضية فلسطين قضية حق وإنصاف (...) وإن الدفاع عن فلسطين يجب أن يكون إيماناً في لبنان (...) وإني، وأنا من منطقة مسيحية صرفة، بل ومارونية صرفة، أعلن أن هذه المنطقة ترفض الصهيونية وترفض السيطرة والتحكّم (...) ونحن المتاخمون لها مهددون بتسرب الصهيونية إلينا من جنوبي لبنان (...) وأنتم يا أبناء الجنوب، في منطقة حسّاسة، وفي جبهة أولية، فعليكم الانتباه أكثر من سائر اللبنانيين لأن التسرّب الصهيوني لا يعرف ديناً، فهو يتجاوز الأراضي إلى النفوس، والنفوس إلى القلوب، فيتحكم بها بصورة مستترة...".

أما الاكتفاء بعبارة "ذو وجه عربي" رغم عروبة أرباب الميثاق، بمسيحييهم ومسلميهم، والمد العروبي في البلدان العربية، فلأن تيار الكتلة الوطنية، وهو التيار الغالب في الجبل حيث حظي بأغلبية المقاعد النيابية في انتخابات 1943، كان يعبّر فعلاً عن طموح سياسي لإبقاء الاستقلال اللبناني مضموناً بحماية فرنسية، فعرفت سياسة الاستقلاليين الميثاقيين (خاصة بشارة الخوري ورياض الصلح) كيف تنتزع جماهير واسعة كانت تتأثر بالكتلة الوطنية، وكان بشارة الخوري وأعوانه يطلقون عليها صفة "الانعزالية والانعزاليين". وكان لشعار "استقلال لبنان وحياده عن الشرق والغرب" دور أساسي في تجميع القوى اللبنانية ومحاولة توحيدها في بوتقة واحدة على قاعدة وحدة الطوائف اللبنانية و "لبنان الوطن ذو الوجه العربي الذي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب" على حد تعبير البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى (في جلسة الثقة، 7 تشرين الأول 1943). وأبرز انعطافة في تلك الجلسة سجّلها كمال جنبلاط الذي كان محسوباً على لائحة الكتلة الوطنية الداعية إلى الاستقلال المضمون بالحماية الفرنسية. قال جنبلاط: "... أنتم لا تدركون تماماً أهمية هذا الوضع من وجهة الحقوق الأساسية والدولية، فإنه لأول مرة في تاريخ لبنان يعترف أهل لبنان الكبير بلبنان، مسلميه ومسيحييه، درزييه وشيعييه.. فإنني، والعزة تملأ نفسي، أحيي هذه البادرة وهذا العهد الجديد، أحيي لبنان وأحييه بصبغته العربية لأن العروبة وحدها كانت تكفل لهذه البلاد الوحدة القومية والاستقلال المصان ..." (د. مسعود ضاهر، مرجع مذكور آنفاً، ص 309؛ نقلاً عن محاضر جلسة 7 تشرين الأول 1943).

توزيع المناصب العليا والميثاق الوطني

"هناك من يؤكد، فيما هناك من ينفي (مثل باسم الجسر في "ميثاق 1943"؛ ويوسف سالم في 50 سنة مع الناس") أن يكون الميثاق الوطني قد تضمّن خطة لتوزيع المناصب العليا في الدولة على الطوائف الكبرى بحيث تكون رئاسة مجلس النواب من نصيب الشيعة، ورئاسة الوزارة من نصيب المسلمين السنّة، ونيابة رئاسة مجلس النواب ونيابة رئاسة مجلس الوزراء من نصيب الروم الأرثوذكس، وبحيث يتم تقاسم مقاعد مجلس النواب على أساس ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة مقاعد للمسلمين. وسواء أكان هؤلاء على صواب أم أولئك، فمما لا شك فيه ان الميثاق الوطني وإن لم يبتدع خطة توزيع المناصب هذه فإنه

لم ينقضها بل اعترف بها وكرّسها عملياً وجعلها عرفاً من الأعراف النافذة في السياسة اللبنانية الداخلية حتى جرى تعديل الدستور وفق وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باسم اتفاق الطائف في 21 أيلول 1990..." (شفيق جحا، مرجع مذكور آنفاً، ص 812-813). وها قد مرّت سنوات على التعديل المذكور ولا يزال العرف إياه متّبعاً على صعيد الرئاسات الثلاث. أما على صعيد توزيع المقاعد النيابية فقد جرى، منذ 1992، استبدال قاعدة ستة مقاعد إلى خمسة بقاعدة المناصفة.

المسار التاريخي للميثاق

لا شك أن جذور الميثاق البعيدة تضرب في أيام الإمارة والنهضة والعاميات، حيث كان الجناحان الأساسيان الموارنة والدروز، وتبلور أكثر، خاصة لجهة التوافق على توزيع المناصب، في أيام القائمقاميتين وبعدها في عهد نظام المتصرفية.

أما جذور الميثاق القريبة فتعود إلى أيام الانتداب، حيث نمت هذه الجذور في تربة الجبل (الموارنة) دعوةً إلى كيان مستقل بحماية فرنسية، وتطورت إلى كيان مستقل يحافظ على علاقات "الخير النافع" مع الغرب. هذا الخير النافع الذي هو في أساس تقدّم لبنان؛ وفي تربة الساحل (السنّة) رفضاً للكيان المستقلّ ودعوة للوحدة مع سورية، وتطورت إلى كيان مستقل "ذي وجه عربي".

يقع تطوّر الموقف الإسلامي (السنّي خصوصاً) بين نقطتين: الأولى، قبول قلة من الوجهاء، منذ أوائل العشرينات ومع اعلان دولة لبنان الكبير، بوظائف ومناصب في الدولة، وقد توّج الشيخ محمد الجسر هذا القبول بتبوّئه مناصب رفيعة في الدولة اللبنانية ووصل إلى رئاسة مجلس الشيوخ ورئاسة مجلس النواب، وكان أوفر مرشّحي رئاسة الجمهورية (1932) حظاً بدعم النواب المسيحيين، لولا تدخّل المفوّض السامي وتعليقه الدستور، وهو الذي التزم علانيةً بقبول لبنان ككيان مستقل في محيطه. أما النقطة الثانية فهي الواقعة في آخر خط تطوّر الفكرة الميثاقية، من جانب المسلمين، والمعبّر عنها بهذه الفقرة للزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي الذي استمرّ أكثر المتشددين رفضاً لاستقلال لبنان، حتى قبيل الاستقلال: "إن للبنان استقلالاً معترفاً به ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً، ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية، أتينا اليوم الى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان لأن لبنان أصبح الآن عربياً. نعم لقد اعترفنا باستقلال لبنان ولم يكن ذلك مجاملة لأحد ولا خوفاً من أحد بل عن ثقة باستقلال لبنان" (محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 23 أيلول 1944).

وكما رأينا في باب "الانتداب الفرنسي" فإن خط التلاقي الميثاقي، الماروني - السنّي أساساً، قد مرّ بمحطات مهمة (أخصّها أحداث عام 1936 ومؤتمر بكركي 1941) وتبلور على يد شخصيات في طليعتها بشارة الخوري ورياض الصلح. ولا بأس إن ذكّرنا لماماً بأبرز محطات الأحداث الميثاقية خلال الانتداب:

1- بعد الشيخ محمد الجسر، الذي كانت حياته السياسية حياة ميثاقية منذ إعلان دولة لبنان الكبير، وقف رياض الصلح، في مؤتمر الساحل بدمشق سنة 1928 ليلفت الأنظار إلى أن اتحاد لبنان بسورية أو انفصاله عنها ليس مهماً من الناحية القومية بقدر ما هو مهم تخلّص هذين البلدين من السيطرة الأجنبية. وأطلق يومها قوله المشهور: "إنني آثر أن أعيش في كوخ داخل وطن لبناني مستقل على أن أعيش مستعمراً في امبراطورية عربية" (باسم الجسر، "ميثاق 1943"، ص 81).

2- و"حزب الاستقلال الجمهوري"، منذ تأسيسه من مسيحيين ومسلمين برئاسة عزيز الهاشم سنة 1931، دعا إلى توحيد الصف حول مبادئ وطنية لا طائفية.

3- وأحداث 1936 كانت بحق أساس الميثاق، خاصة لجهة رفض كاظم الصلح لمذكرة مؤتمر الساحل (الثاني) والأقضية الأربعة، ومطالبته بأن يظل لبنان بلداً مستقلاً إلى الأجل الذي يريد، في مقاله المطوّل بعنوان "مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان". وكذلك لجهة تخلّي سورية عن طرحها العروبي الوحدوي، وبالتالي عن الزعماء اللبنانيين السنّة، يوم قبلت توقيع معاهدة مع فرنسا (1936)، وهو الأمر الذي ترك أولئك الزعماء أمام حل لا خيار لهم فيه، ألا وهو الرضوخ لأمر واقع وجود دولة لبنان الكبير. هنا، ينقل الدكتور فريد الخازن (الكتاب 41 منشورات الجامعة 1996، ص681) عن بيار روندو كلاماً نقله هذا الأخير عن عبد الحميد كرامي عام 1937، يقول فيه ما تعريبه من الفرنسية: "أشقاؤنا في دمشق قد تخلوا عنا... فأصبح من واجبنا أن نطالب بحقوقنا في لبنان". ومؤلف بيار روندو هو: P. Rondot, Les Institutions pol. au Liban: des Communautés traditionnelles à l'Etat Moderne, Paris, Inst. d'Et. de l'Or. Contemporain, 1947.

4- ويمر شفيق جحا (معركة مصير لبنان في عهد الانتداب، ج2، ص 806 -810) على موقف الأحزاب، حديثة الولادة، من الميثاق في سنوات 1936-1939، فيقول إن موقف حزب النجادة قريب من طرح كاظم الصلح؛ وإن الكتلة الدستورية اعتنقت، منذ 1936، سياسة التحرّر من السيطرة الأجنبية والانفتاح على العالم العربي؛ وإن حزب الكتائب اللبنانية دعا في بيانه الأول إلى تجاوز الخلافات الشخصية والفروقات الدينية بين اللبنانيين، وإلى استبدال الغايات الطائفية القديمة بغاية وطنية؛ وإن أنطون سعادة، مؤسس "الحزب السوري القومي الاجتماعي"، شرح الموقف الجديد لحزبه بقوله: "منذ الوقت الذي تمّ فيه الاعتراف بالكيان اللبناني أصبح هذا الكيان كيان جميع اللبنانيين. ونحن منهم" (نقلاً عن أنطون سعادة، مختارات في المسألة اللبنانية، ص 47-49)؛ وإن نقولا الشاوي، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي في لبنان، يقول: "... يرى الحزب الشيوعي، شأن غيره من الأحزاب، أن للبنان خصائص تميّزه عن غيره من البلاد العربية، لذلك فهو ينفي كل تفكير بوحدة لبنان أو اتحاده مع الدول العربية... يعنينا أن يبقى لبنان مستقلاً ذا سيادة كاملة، ولكن على تعاون كامل مع الدول العربية المتحررة"؛ وإن يوسف السودا قام، منذ 1937، بمبادرة من أجل توحيد الصفوف والجهود والأهداف، فتمّت عدة لقاءات بين جماعة من أصحاب الرأي، مسيحيين ومسلمين، وتوصّلوا في نهايتها سنة 1939 إلى الاتفاق على مبادئ عامة أقرّوها ووقّعوها وأطلقوا عليه إسم "الميثاق الوطني اللبناني". وقد تضمنت عدداً من النقاط، أهمها:

أولاً، استقلال لبنان بحدوده الراهنة المعترف بها وإلغاء كل الامتيازات الأجنبية.

وثانياً، تعزيز علاقات لبنان بالدول العربية على أن يبقى كل بلد في إطار كيانه الخاص.

وثالثاً، تأمين المساواة بين اللبنانيين على أساس العدالة والكفاءة لا على أساس طائفي.

5- مؤتمر بكركي الذي أثبت بقاء روح الميثاق حيّة رغم اندلاع الحرب. فعبّرت عن نفسها في مؤتمر بكركي (25 كانون الأول 1941) الذي لم يأتِ، في مناقشاته ومقرراته، بشيء ميثاقي جديد يختلف في جوهره عن المطالب التي كانت الشخصيات والكتل والأحزاب والهيئات قد تقدمت بها من قبل. لكن أهميته تكمن في أنه عقد في الصرح البطريركي،

وفي أن طوائف لبنان الست الكبرى ومناطقه كافة تمثلت فيه تمثيلاً قوياً بعدد كبير من الزعماء وأصحاب الشأن الذين أجمعوا على طلب الاستقلال الناجز.

6- وجاء التبلور النهائي لمضمون الخط الميثاقي أيام الانتداب على لسان الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، وفي أهم وأول وثيقة استقلالية، ألا وهي البيان الوزاري الأول.

الميثاق بعد الاستقلال

تباينت آراء اللبنانيين في قراءتهم وفهمهم للميثاق، وقد توزّع اللبنانيون، في هذه القراءة، إلى فريقين كبيرين: واحد رأى إلى الميثاق على أنه بداية مسيرة التغيير باتجاه مسيرات المنطقة القومية (السورية أو العربية)، وآخر رأى إليه على أنه مدماك أساسي يدعّم استقلال "الوطن النهائي". والقراءتان كانت الواحدة منهما تضعف أو تقوى وفق الأزمات، الداخلية أو الشاملة المنطقة العربية. "فكان الميثاق يُستهجن وقت الأزمات ويُكال له المديح غالباً في أوقات الاستقرار والأزدهار، حتى غدا انعكاساً للخلافات الطائفية في لبنان ما بعد العام 1943" (د. فريد الخازن، مرجع مذكور آنفاً، ص 619). وثمة قراءة ثالثة للميثاق، درجت في أوساط المثقفين الماركسيين، رأت إلى الميثاق "صفقة رأسمالية طائفية" غايتها خدمة مصالح شرائح معينة من المجتمع اللبناني بخلق أوضاع تعتمد اعتماداً اقتصادياً على الغرب الامبريالي (د. مسعود ضاهر، "لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق"، دار المطبوعات الشرقية، ط2، 1984).

تحوّل كبير في مسار الميثاق بعد الاستقلال حدث، رسمياً، مع الوثيقة الدستورية التي أذاعها رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ليلة 14 شباط 1976 (وكان قد مضى نحو عشرة أشهر على بدء الحرب اللبنانية) حيث ورد فيها: "إن لبنان بلد عربي" (كان "ذو وجه عربي")، و"توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين..." (كان 6 إلى 5 قبلاً)، ونقاط أخرى، دستورية وميثاقية، أهمها زيادة في صلاحيات رئيس مجلس الوزراء على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية سابقاً. وقد أكّدت وثيقة الوفاق الوطني (إتفاق الطائف) هذا التحوّل.

عهد بشارة الخوري

1943- 1952

ترسيخ الاستقلال داخلياً

بدأت الحكومة بالإدارة، فأحالت بعض الموظفين على الاستيداع واستبدلتهم بإداريين مخلصين للعهد الجديد. ثم أثارت موضوع قبول الرئيس إميل إده بـ "وظيفة" رئيس الدولة في أيام ثورة الاستقلال، فارتفعت أصوات تطالب بمحاكمته بتهمة الخيانة العظمى. "وكان وراء هذه الفكرة الجنرال سبيرز والشيخ بشارة الخوري، ولكن رياض الصلح لم يتجاوب معهما لأكثر من سبب" (يوسف سالم، "50 سنة مع الناس"، ص 177). وارتؤي أخيراً الأخذ بتسوية معتدلة، فاكتُفي بفصله عن المجلس النيابي من دون أن توجّه إليه رسمياً تهمة الخيانة، ومن دون أن يقدم إلى المحاكمة، وأُسدل الستار على هذه القضية.

وأخذ الاستقلال يكتمل حين انصرفت الحكومتان اللبنانية والسورية إلى استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية لبنود اتفاقية شتورة حيث كان الطرفان قد توصّلا في الأول من تشرين الأول 1943 إلى توقيع اتفاقية تعبّر عن تصميم البلدين على استرجاع المصالح المشتركة من يد الفرنسيين. وأهم هذه المصالح: الجمارك والأمن العام والشركات ذات



بشارة الخوري

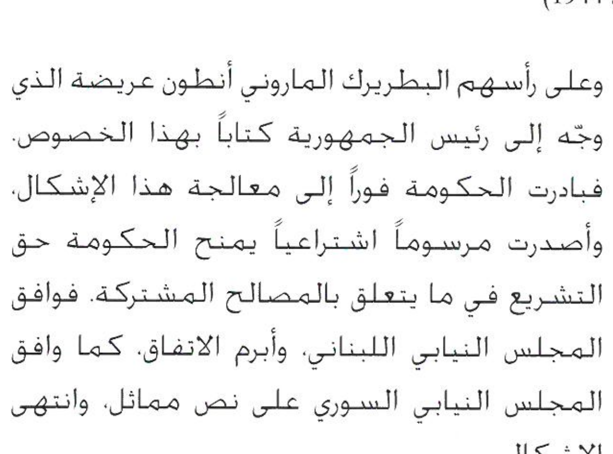
الامتياز ورقابة المطبوعات، وغير ذلك. وفي 22 كانون الأول 1943، تمّ الاتفاق (فرنسي - لبناني - سوري) على تسلّم الحكومتين اللبنانية والسورية



نعيم مغبغب، بعد إصابته بشظايا القنبلة التي ألقاها المتظاهرون ضد الاستقلال (المظاهرة التي رافقت يوسف كرم إلى المجلس النيابي، 1944)

"الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية" بخصوص المصالح المشتركة، وذلك اعتباراً من أول كانون الثاني1944. وقد وقّع الاتفاق: كاترو، رياض الصلح، سليم تقلا، سعد اللّه الجابري، جميل مردم بك وخالد العظم.

وخلال بضعة شهور كانت معظم المصالح قد انتقلت من أيدي الفرنسيين إلى أيدي اللبنانيين والسوريين، الذين استلموها وأداروها بصورة مشتركة ومن خلال آلية "المجلس الأعلى للمصالح المشتركة" المؤلف من لبنانيين وسوريين. لكن المادة الثالثة من الاتفاقية، التي أناطت بالمجلس المذكور حق التشريع في مختلف الصلاحيات المعطاة له وخارج نطاق مجلس النواب، أثارت تحفّظ المتخوّفين على السيادة.



وعلى رأسهم البطريرك الماروني أنطون عريضة الذي وجّه إلى رئيس الجمهورية كتاباً بهذا الخصوص. فبادرت الحكومة فوراً إلى معالجة هذا الإشكال، وأصدرت مرسوماً اشتراعياً يمنح الحكومة حق التشريع في ما يتعلق بالمصالح المشتركة. فوافق المجلس النيابي اللبناني، وأبرم الاتفاق. كما وافق المجلس النيابي السوري على نص مماثل. وانتهى الإشكال.

وبعد شهور قليلة حققت الحكومة نجاحاً داخلياً آخر بإخمادها فتنة 27 نيسان 1944: مظاهرة مسلحة دعا إليها المعارضون واندسّ فيها عملاء فرنسيون، ظاهرها الاحتفاء بنجاح يوسف كرم بالمقعد النيابي في الشمال ومواكبته لحضور الجلسة النيابية (27

نيسان 1944)، وباطنها محاولة قلب الحكومة والنيل من الإنجازات الاستقلالية والعودة بالبلاد إلى الانتداب والحماية الفرنسية. وحصل اشتباك بين المتظاهرين ومؤيديهم من بعض رجال الجيش (لم يكن بعد قد أصبح في عهدة الحكومة) من سطوح البنايات المجاورة في محيط البرلمان. وبين قوات الدرك "ولم يمضِ نصف ساعة على بدء الاشتباك حتى كانت الحكومة مسيطرة على الموقف. ولقد انجلى الحادث عن خمسة قتلى وسبعة عشر جريحاً فضلاً عن عدد مجهول من رجال الفرنسيين وأنصارهم نقلته سياراتهم وأخفوه. واعتقل عدد من المتآمرين والمتظاهرين" (كميل شمعون - وكان وزيراً للداخلية - "مراحل الاستقلال"، ص 11-13).

وسيطرت الحكومة على الموقف، والتأم المجلس. وفي الجلسة ألقى رئيس الوزراء رياض الصلح بياناً شديداً عن الحادث هدّد فيه كل من تسوّل له نفسه التعرّض بسوء للاستقلال. ثم وقف النائب يوسف كرم وألقى بياناً تبرّأ فيه من المتظاهرين واتهمهم بـ"المشاغبين والخونة". وبعد الجلسة مباشرة، تعرّض رياض الصلح لمحاولة اغتيال. ونفى الفرنسيون تورطهم بفتنة 27 نيسان، وصبّوا جام غضبهم على وزير الداخلية كميل شمعون. فعالجت الحكومة الوضوع بتؤدة وحكمة، فأجرت تعديلاً وزارياً، أسندت في إطاره إلى كميل شمعون منصب أول وزير مفوض للبنان في لندن.

وجرت مفاوضات بين فرنسا ولبنان أسفرت عن توقيع بروتوكول 15 حزيران 1944 الذي نصّ على أن تسلّم السلطات الفرنسية فوجاً من القنّاصة اللبنانية معززاً بمفرزة من المصفحات إلى السلطات اللبنانية. فكان هذا الفوج اللبنة الأولى في بناء صرح الجيش اللبناني. وفي 7 تموز 1944، عقد في صوفر اجتماع مشترك



كميل شمعون

لبنان - سوري - فرنسي حضره المندوب العام بالوكالة شاتينيو ورياض الصلح (لبنان) وسعد اللّه الجابري (سورية)، وجرى فيه التوقيع على البروتوكولات المتعلقة بدوائر الأمن العام إلى كل من السلطتين اللبنانية والسورية. وكان من شأن مثل هذه الإجراءات المتعلقة بالقوات الأمنية أن تضعف قدرة الفرنسيين على التشويش على الحكم الوطني. خاصة وأن الأيام اللاحقة أثبتت أنهم (الفرنسيون) مضوا في عملية التشويش على الحكم الوطني وإرباكه، ومن خلال ما تبقى لهم من مناصرين وعملاء في دوائر الدولة. مثلما فعلوا يوم 25 آب 1944 يوم انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا. ففي المناسبتين، اعتمد الفرنسيون وصنائعهم في لبنان طرقاً استفزازية للتعبير عن فرحتهم. فلو "قدر لفتنة 27 نيسان 1944... وأحداث

25 آب 1944.... واستفزازات 8- 10 أيار 1945... أن تنجح لكانت جميع إنجازات العهد الاستقلالي قد تعرّضت للخطر...» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج2، ص 894).

ترسيخ الاستقلال عربياً

تجاوب اللبنانيون مع دعوة إقامة شكل من أشكال "الوحدة العربية"، تلك الدعوة الخارجية في الأساس من العرب وحركاتهم القومية، والتي رأت لها مهمازاً قوياً في ما كان يصدر من تصريحات واقتراحات المسؤولين البريطانيين (وعلى رأسهم وزير الخارجية أنطوني إيدن) الذين كانوا يشجعون العرب على كل حركة ترمي إلى تحقيق وحدتهم. لكن الحكومات العربية أثبتت، في مشاوراتها، أنها لم تكن مستعدة للتنازل عن سيادة واستقلال الأقطار التي تمثّلها. وما قبلت به أخيراً إنما كان تأسيس "جامعة الدول العربية". ولهذه الغاية تشكّلت لجنة تحضيرية (مصر، سورية، لبنان، العراق ، السعودية، اليمن، الاردن، وممثل عن عرب فلسطين) انتهت، في 7 تشرين الأول 1944، إلى وضع "بروتوكول الاسكندرية". وقد تضمّن هذا البروتوكول قراراً خاصاً يتعلق بضمان استقلال لبنان. وكان هذا القرار الموضوع الأساسي الذي طرح في جلسة مجلس النواب في 14 تشرين الأول 1944. فبعد أن قرأ رئيس الوزراء رياض الصلح نصّه، علّق بقوله:

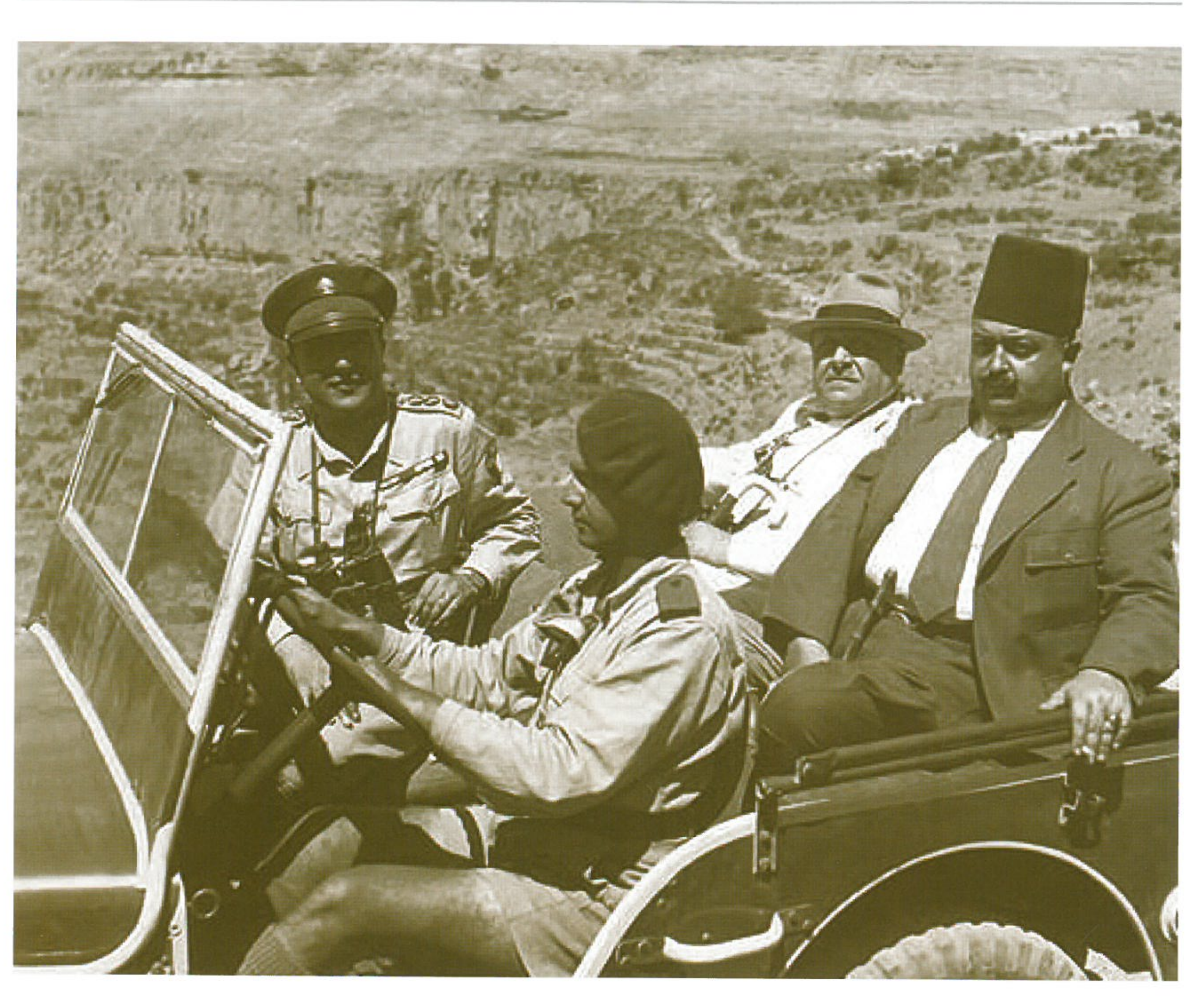
"فنحن أيها السادة، أينما ذهبنا روّاد استقلال وتعاون واتحاد ووفاق بين المسيحيين والمسلمين. ونحن نحمي هذا الاستقلال التام الناجز ونفديه بدمائنا وأرواحنا، ليس فقط ضد الغرب بل ضد الشرق أيضاً" (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص111).

في 9 كانون الثاني 1945، شكّل عبد الحميد كرامي حكومته بعد استقالة حكومة رياض الصلح. وكان



شعار جامعة الدول العربية

كرامي حريصاً في كل مناسبة على تأكيد التزام حكومته بالسياسة الاستقلالية التي كرّستها حكومة رياض الصلح. وشكّلت الحكومة وفدها إلى "اللجنة الفرعية" التي أوصى بروتوكول الاسكندرية بتشكيلها لمتابعة العمل من أجل إعداد مشروع ميثاق الجامعة العربية. وتألف الوفد من وزير الخارجية هنري فرعون، وأمين عام وزارة الخارجية فؤاد عمّون، ووزير لبنان المفوض في القاهرة يوسف سالم. وحرص الوفد اللبناني، في مناقشات الميثاق، على معارضة كل اقتراح يحد من سيادة لبنان واستقلاله (وكان للعراق والسعودية الموقف نفسه في أغلب الأحيان، خاصة لجهة معارضة الدول الثلاث: لبنان، العراق والسعودية، اقتراح رئيس الوفد المصري النقراشي باشا حول أن يتخذ مجلس الجامعة قراراته بغالبية الأصوات وتكون ملزمة، وأن تكون السياسة الخارجية واحدة موحّدة في جامعة الدول العربية). وأقرّ الميثاق في 19 آذار 1945، وأعلن قيام الجامعة العربية في 22 آذار 1945. وأهم ما حققه لبنان من نصوص الميثاق


الرئيس بشارة الخوري مع وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان في طريقهما الى إحدى التدريبات العسكرية

(مقدمة وعشرين مادة) في إطار حرصه على سيادته واستقلاله:

- إن الميثاق، وبناءً على إصرار لبنان (والعراق والسعودية)، ترك لكل بلد عربي عضو في الجامعة حرية التصرف بسياسته الخارجية وفق ظروفه ومصالحه.
- إن قرارات مجلس الجامعة تكون ملزمة لمن يقبلها، وغير ملزمة لمن يعارضها.
- إن التمثيل في مجلس الجامعة يكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء، كبيرة كانت أم صغيرة.

وما لبثت مصداقية هذه الضمانات أن تعرّضت لامتحان خرج منه لبنان، مرة جديدة، مطمئناً إلى سيادته واستقلاله. فبينما كان مجلس جامعة الدول العربية منعقداً في القاهرة في تشرين الثاني 1945، أثار مسؤولون أردنيون موضوع توحيد "سورية الكبرى". وانتقدت الأوساط الوزارية والنيابية في كل من لبنان وسورية، وخاصة على لسان وزير خارجية لبنان حميد فرنجية، ومن بعده فيليب تقلا، ووزير خارجية سورية خالد العظم، إثارة هذا الموضوع. وبعد أخذ ورد، وجدال استمرّ حتى تشرين الثاني 1946، ودار بين كبار

المسؤولين الأردنيين واللبنانيين والسوريين في المجالس النيابية وفي البيانات والمؤتمرات الصحافية في كل من عمان وبيروت ودمشق والقاهرة (مقر جامعة الدول العربية)، وبعد أن تشعّب النقاش واشتدت حدّته بحيث بات يهدّد التضامن العربي، تدخّل مجلس الجامعة، وعقد اجتماعاً خاصاً على مستوى وزراء الخارجية بمقر جامعة الدول العربية في 28 تشرين الثاني 1946، بحث الموضوع من جوانبه كافةً، واتخذ القرار التالي:

"أثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع سورية الكبرى فترتّب على ذلك أن عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصاً ودرسوا الأمر من جميع وجوهه فتبيّن أن أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرّض لاستقلال أو سيادة إحدى دول الجامعة والنيل من نظام الحكم القائم فيها، وعليه فقد أكّدوا أن دولة كل منهم متمسكة بميثاق الجامعة وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً". وقد شارك وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية محمد الشريفي بالتوقيع على هذا القرار إلى جانب جميل مردم بك (وزير خارجية سورية)، فيليب تقلا (وزير خارجية لبنان)، فاضل الجمالي (وزير خارجية العراق)، ابراهيم عبد الهادي (وزير خارجية المملكة المصرية) والقاضي محمد العمري مندوب اليمن (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج2، ص 913، نقلاً عن "الكتاب الأردني الأبيض"، ص 267).

ترسيخ الاستقلال دولياً

بعد إعلانه الشكلي الحرب على ألمانيا واليابان، دُعي لبنان للاشتراك بمؤتمر سان فرنسيسكو في الولايات المتحدة الأميركية لمناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة وتوقيعه. وتألف الوفد اللبناني من وزير



وديع نعيم مع الجنرال كاترو (1945)

الداخلية وديع نعيم رئيساً، ومن النائب رئيس الوزراء السابق عبد الله اليافي، ووزير لبنان المفوض في القاهرة يوسف سالم، ومن الرئيس في محكمة الاستئناف صبحي محمصاني مستشاراً قانونياً، ثم انضمّ إليهم في أميركا وزير لبنان المفوض في واشنطن شارل مالك.

وهذه الدعوة وُجّهت إلى لبنان وسورية ما كانت لتحصل لولا مؤازرة الدول العربية وتأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إذ كانت فرنسا تضغط عليهما لحملهما على القبول بتوقيع معاهدتين تحلاّن محل الانتداب.

وفي 26 حزيران 1945، وقّعت خمسون دولة، منها لبنان، الميثاق الدولي، وأعلن قيام هيئة الأمم المتحدة، وحقّق هذا الميثاق للبنان مكاسب معنوية

وحقوقية وسياسية. وكانت المادة 78 أكثر مواد الميثاق استئثاراً باهتمام الوفد اللبناني. "ذلك لأن فرنسا كانت تزعم أن انتدابها على لبنان ما زال قائماً... وسعى الوفد اللبناني سعياً حثيثاً مع وفود الدول الصغيرة الأخرى حتى تمكّنوا بإصرارهم من حمل المؤتمر على إقرار هذه المادة التي تحرم سيطرة دولة عضو في الأمم المتحدة على دولة أخرى عضو فيها كذلك. وقد شكّلت هذه المادة أحد أهم المبادئ الحقوقية الأساسية التي استند إليها لبنان، فيما بعد، عندما خاضت حكومته معركة الجلاء..." (شفيق جحا، مرجع مذكور، ص 918).

على أن فرنسا ظلت محتفظة، في لبنان كما في سورية، بقيادة المجندين المحليين الذين أطلق عليهم إسم "الأفواج - أو القوات - الخاصة" Troupes Spéciales، كما ظلت متمسكة بفكرة استبدال الانتداب الضائع بمعاهدة تضمن لها مركزاً ممتازاً في البلدين، وذلك بالرغم من مقاومة حلفائها، وخاصة بريطانيا، لهذه الفكرة. فلجأت، في 17 أيار 1945، أي بعد انتهاء الحرب في أوروبا بتسعة أيام، إلى نقل فرق من الجنود السنغاليين إلى بيروت لتدعيم الجيش الفرنسي في لبنان وسورية، ودون إشعار حكومتيهما بذلك. فقامت الاضطرابات في البلدين. وفي جو من الحماسة الوطنية الشديدة، رداً على هذا الاستفزاز الفرنسي، أقرّ البرلمان اللبناني لأول مرة، موازنة وزارة الدفاع الوطني لإنشاء جيش لبناني. وفي سورية، تدهور الوضع بسرعة واتخذت المواجهة بين الفرنسيين والسوريين طابع الصدام العنيف: أضربت المدن السورية وانطلقت المظاهرات مطالبة بإنشاء جيش وطني وبجلاء الجيش الفرنسي، وأخذ المجندون السوريون يفرّون من الجيش الفرنسي، ويلتحقون بقوات الأمن السورية، ووقعت اشتباكات دموية.



تشرشل

وتضامن اللبنانيون مع السوريين بمظاهرات حاشدة ومؤتمرات ولقاءات راحت تطالب بجلاء الجيوش الأجنبية.... وفاز اللبنانيون والسوريون بتأييد عربي (خاصة من العراق ومصر)، وأذاعت وزارة الخارجية البريطانية، في 26 أيار 1945، بياناً عبّرت فيه عن قلقها إزاء حالة الاضطراب السائدة في سورية ولبنان، واعتبرت الحكومة الأميركية أن جميع الدول المشتركة في مؤتمر سان فرنسيسكو (بما فيها لبنان وسورية) دولاً مستقلة لا يجوز أن يطبّق عليها نظام الوصاية، كما أصدرت الحكومة السوفياتية بياناً أشارت فيه إلى أعمال التعسّف والقمع التي تقوم بها القوات الفرنسية في سورية.

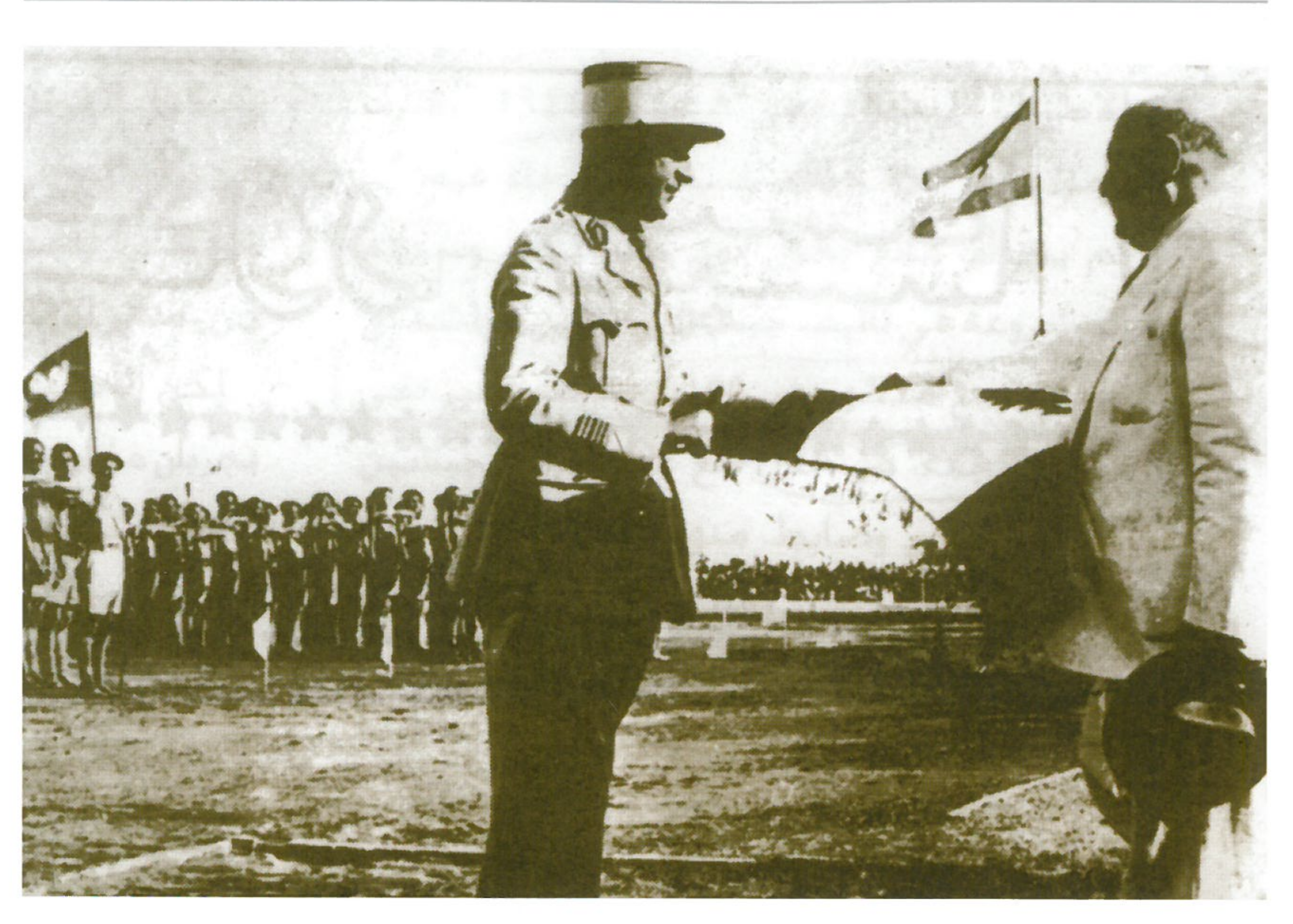
وبقيت فرنسا على تصلبها، وأصدرت، في 28 أيار 1945، بياناً حمّلت فيه مسؤولية الاضطرابات إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، واعتبرت أن ما أرسلته من جنود كان على سبيل الإبدال فقط. وتردّى الوضع بسرعة، وبين 29 و 31 أيار قصفت القوات الفرنسية دمشق بالمدافع وبالطائرات الحربية، وتدخّلت بريطانيا بناءً على نداء عاجل من الحكومة السورية، وأمر تشرشل بوقف القتال، وانتقلت السلطة الأمنية في سورية إلى أيدي الجيش البريطاني، وانسحبت القوات الفرنسية إلى ثكناتها. وفي 4 حزيران (1945)، التأم مجلس الجامعة العربية وأصدر بياناً اعتبر فيه أن الحكومة الفرنسية اعتدت على سورية ولبنان وان بقاء القوات الفرنسية فيهما يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال. وفي 21 حزيران (1945)، عقد أركان الحكومتين، اللبنانية والسورية، اجتماعاً في دمشق، وأعلنوا على أثره عزم الحكومتين على عدم منح أية دولة امتيازاً ومركزاً خاصاً وعلى المضي بحزم وقوة في سياستهما الاستقلالية.

ورأت الحكومة الفرنسية نفسها مهزومة ومعزولة، فعمدت إلى الحوار مع الحكومتين اللبنانية والسورية، وجرت اجتماعات مكثفة بين الأطراف الثلاثة. وفي 8 تموز 1945، أصدرت المندوبية العامة الفرنسية بلاغاً جاء فيه: "... لم يبقَ أي مانع يحول دون رغبة لبنان وسورية المشروعة في تأليف جيشين وطنيين..." (شفيق جحا، مرجع مذكور، ص 955؛ نقلاً عن منير تقي الدين، الجلاء، ص 148). بلغ عدد أفراد الجيشين 25 ألف جندي وضابط، منهم 5 آلاف للبنان، و20 ألفاً لسورية). وفي الأول من آب 1945، وقّع الجانبان اللبناني والفرنسي بروتوكولاً ينصّ على أن القوات العسكرية من مختلف الأسلحة التي كانت تشكّل سابقاً "جيوش الشرق الخاصة" قد سلّمت مع معداتها وثكناتها إلى حكومة



الجمهورية اللبنانية. وكانت الحكومة اللبنانية قد عيّنت، قبل ذلك بأيام قليلة، الزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش، والزعيم سليمان نوفل رئيساً لأركان حرب وزارة الدفاع الوطني.

وفي 20 آب، استقالت حكومة عبد الحميد كرامي، وخلفتها حكومة جديدة تألفت من سامي الصلح رئيساً، ومن الوزراء حميد فرنجية (وزيراً للخارجية) وإميل لحود وسعدي المنلا ويوسف سالم وجبرائيل المر وجميل تلحوق. واستمرّت هذه الحكومة في مباحثاتها مع الحكومة الفرنسية لاستلام باقي المصالح. وتكللت هذه المباحثات بالنجاح في الثلث الأخير من



الشيخ بشارة الخوري يسلم علم الجيش الى الزعيم فؤاد شهاب يوم أصبح الجيش لبنانيا

1945. وعند نهاية ذلك العام كانت الحكومة اللبنانية قد استلمت من السلطات الفرنسية شركة مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس، وشركة السكك الحديدية، وسواها.

الجلاء

في 13 تشرين الأول 1945 عقد رئيسا الجمهوريتين اللبنانية والسورية، بشارة الخوري وشكري القوتلي، وأركان حكومتيهما، اجتماعاً في بلدة الزبداني السورية، وقرّروا مطالبة فرنسا وبريطانيا بتحديد موعد لانسحاب قواتهما معاً من سائر الأراضي اللبنانية والسورية.

لكن الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانت تجريان مفاوضات لضمان مصالحهما في البلدين المشرقيين أسفرت عن اتفاق بينهما وقّعتاه في 13 كانون 1945 وتضمّن بنوداً حملت الحكومة اللبنانية (ووزير الخارجية حميد فرنجية) على الاعتقاد، عن حق، بأن الدولتين مصممتان على إبقاء قوات لهما في لبنان. وجاءت حادثة 31 كانون الثاني 1946 لتعزّز هذا الاعتقاد، إذ وصلت إلى مرفأ بيروت السفينة الفرنسية "ساجيتار" وعلى متنها 200 جندي فرنسي، فمنع رجال الأمن العام اللبناني الجنود من النزول إلى البر. "ومع أن هذه الأزمة سُوّيت بسرعة بتأكيد الفرنسيين أن هؤلاء الجنود وحدات غير مسلحة... وانه سيسافر على الباخرة عينها ألف جندي سنغالي... وهكذا كان" (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2،ص 205). إلا أنها زادت الشكوك



حميد فرنجية

بحسن نوايا السلطات الفرنسية. وبدأت الحكومتان اللبنانية والسورية تتجهان لتقديم شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي.

تألف الوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة من وزير الخارجية حميد فرنجية رئيساً، والأعضاء: رياض الصلح، يوسف سالم وكميل شمعون (وزير لبنان المفوض في بريطانيا). وتألف الوفد السوري من فارس الخوري رئيساً، وفريد زين الدين ونجيب الأمنازي (وزير سورية المفوض في بريطانيا). وتكلّم في الجمعية العمومية رئيسا الوفدين. وأجرى الوفدان اتصالات بوفود الدول العربية ووفود دول أميركا الجنوبية وغيرها. وفي 4 شباط 1946، قدّم الوفدان، باسم حكومتيهما، شكوى لبنانية سورية إلى مجلس الأمن الدولي تطالبه باتخاذ قرار يوصي بجلاء جميع الجيوش الأجنبية.

كانت حصيلة المناقشات في مجلس الأمن كسباً معنوياً للبنان وسورية، لأنها كرّست الاعتراف الدولي مجدداً باستقلالهما وأيّدت الجلاء مبدئياً عن أراضيهما. أما عملياً، فلم يتخذ المجلس قراراً حاسماً بصدد الشكوى وأغلق ملفها، وخاب أمل الوفدين. لكن تصريح المندوب الفرنسي (وزير الخارجية) جورج بيدو، وتصريح المندوب البريطاني (وزير الخارجية) أرنست بيفن، بخصوص استعداد حكومتيهما متابعة المفاوضات بشأن الجلاء فتحا باب الأمل من جديد. وتحمّس وزير الخارجية، حميد فرنجية، لهذه المفاوضات، التي أُتّفق على إجرائها في باريس. وفي 10 آذار 1946، عقد رئيسا الجمهورية اللبنانية والسورية، وأركان حكومتيهما، اجتماعاً مشتركاً في شتورة لاتخاذ موقف لبناني – سوري موحّد حيال مفاوضات الجلاء. ونجحت المفاوضات، وغادر الوفد اللبناني باريس في 31 آذار 1946، وسارت عملية الجلاء وفق الخطة المتّفق عليها في المفاوضات. وفي الأول من كانون الثاني 1947، احتفلت الحكومة رسمياً بتدشين لوحة تذكارية للجلاء على صخور نهر الكلب.

"كان هذا من الناحية العسكرية، أما من الناحية السياسية فكان المندوب الفرنسي العام الجنرال بينيه قد غادر لبنان نهائياً في 6 تموز 1946. وبذهابه زال منصب المندوب الفرنسي العام الذي كان آخر رمز باق من رموز عهد الانتداب الغابر. وبعد مغادرة بينيه بيروت بيومين، وصلها الكونت أرمان دو شايلا



«بعد الاحتفال بعيد الجلاء وضعت لوحة تذكارية في هذا الشأن على صخور نهر الكلب وحضر الاحتفال، إلى جانب الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح وأركان الدولة و الوزراء الرئيس السوري شكري القوتلي ووزير خارجيته جميل مردم. وكان هناك أيضاً رئيس مجلس النواب صبري حماده، ونائب رئيس الوزراء وزير الأشغال العام غبريال المر، ووزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان، وكمال جنبلاط وجورج حيمري والدكتور الياس الخوري أحد أركان الكتلة الدستورية» (زهير عسيران يتذكر، دار النهار للنشر، ط1، 1998، ص 66).

ممثلاً لفرنسا في لبنان، ليس بصفته مندوباً عاماً، بل وزيراً مفوضاً عادياً يترتب عليه أن يكون مقبولاً من الحكومة اللبنانية وأن يقدّم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية حسب الأصول البروتوكولية" (شفيق جحا، مرجع مذكور آنفاً، ص 996).

عدد سكان لبنان وتوزّعهم الجغرافي وتجاهل توزّعهم الطائفي في مطلع عهد الاستقلال

كلفت دولة الاستقلال، في مطلع عهدها، الخبير الاقتصادي "جيب" مهمة تحديد ركائز الاقتصاد اللبناني واقتراح الحلول لمشاكله. وقدّمت البعثة تقريرها الرسمي عام 1948 معتمدة إحصاءات "الميرة" وتوزيع الإعاشة والضرائب لعام 1943-1944، متوصلة إلى نتائج أقرب ما تكون إلى الدقة العلمية الممكنة في ظل غياب كامل للإحصاءات الرسمية.

تبيّن لهذه البعثة أن العدد الإجمالي لسكان لبنان هو مليون و 64 ألف نسمة موزّعون على المحافظات اللبنانية بالنسب التالية:

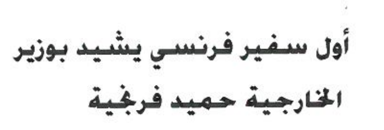
بيروت	237000 نسمة، أي 22٪
جبل لبنان	272000 نسمة، أي 26٪
لبنان الشمالي	227000 نسمة، أي 21٪
لبنان الجنوبي	170000 نسمة، أي 16٪
البقاع	158000 نسمة، أي 15٪

أما توزيعهم تبعاً للجنس فهو 51٪ للذكور و49٪ للإناث، وتبعاً للمناطق فهو الثلث للمدن والثلثان للأرياف.

ويوصي تقرير بعثة "جيب"، وبشكل إنذار بقوله: "... هناك حقيقة بارزة وهي أن عدد سكان لبنان يزداد بسرعة هائلة، وإذا لم تتدخّل المهاجرة، كما حصل في القرن الماضي وفي الربع الأول من القرن الحالي،

فمن المحتمل أن يتضاعف عدد سكان لبنان فيصبح مليونين وربعاً بأقل من 25 سنة. إن المشاكل التي ستخلقها هذه الزيادة في السكان، إن كانت عن طريق إيجاد الغذاء الكافي لها، أو عن طريق العمل المثمر، ستكون عبئاً ثقيلاً جداً على كاهل البلاد إذا لم تبادر إلى تحسين الموارد، والاستفادة منها بأحسن الطرق الاقتصادية" (د. مسعود ضاهر، لبنان: الاستقلال، الصيغة والميثاق"، دار المطبوعات الشرقية، بيروت 1984، ط2، ص 14).

ويضيف د. مسعود ضاهر: "نشير هنا إلى أن تقرير بعثة "جيب" وإحصاء "لبنان في عهد الاستقلال" (صادر عن الدولة اللبنانية عام 1947. ويستند إلى حد كبير إلى إحصاءات بعثة جيب) يتجاهلان تماماً التوزيع الطائفي للسكان في لبنان ويستندان إلى إحصاء 1932 في محاولة رسمية من الدولة اللبنانية للهروب من مواجهة الواقع المستجدّ بعد الاستقلال، خاصة وان الهجرة أيام الانتداب ساعدت على اختلال النسب السابقة لمصلحة الطوائف الإسلامية. وبدأت المطالبة بإجراء الإحصاء الشامل وإعطاء رئاسة الجمهورية للمسلمين منذ 1932 في مؤتمر الساحل (المنعقد في 18 شباط 1932) والذي ضمّ ممثلي السنّة والشيعة والدروز، وطالب بمركز رئاسة الجمهورية لأن المسلمين باتوا الأغلبية السكانية ويدفعون ثلاثة أرباع الضرائب ولهم الحق في المقاعد الإدارية العليا بنسبة النصف على الأقل. وهذا ما جعل دولة الاستقلال تحجم عن إجراء إحصاء طائفي منذ 1932 حتى اليوم" (ص14، نقلاً عن د. إدمون رباط، "التشكّل التاريخي للبنان"، بالفرنسية، ص 319.) ويضيف د. مسعود ضاهر، في الحاشية، ص 39، ونقلاً عن مجلة "مراسلات المشرق"، أن المفوض السامي دو مارتيل قد أكّد لمفتي بيروت أن حقوق الأقليات ستبقى دوماً محفوظة. لكن المفتي أبدى امتعاضه قائلاً بأن المسلمين ليسو أقلية بل يشكّلون أغلبية السكان في الجمهورية اللبنانية.



أول سفير فرنسي يشيد بوزير الخارجية حميد فرنجية

تحقّق الاستقلال وأصبح "الوجود" الفرنسي وجوداً دبلوماسياً في العاصمة بيروت؛ وكان أول سفير فرنسي في لبنان بعد الاستقلال الكونت أرمان دو شايلا الذي عرف أغلب رجالات الاستقلال عن قرب، في طليعتهم حميد فرنجية (وزير الخارجية 1945-1946). فقال فيه: "... فهمتُ من المقابلة الأولى أنه من نوع الرجال الذي لا يسمح لأحد بأن يدوس على قدميه أو أن يتطاول على سيادة بلده. ولما كانت مهمتي تشجيع سيادة لبنان وتمتين العلاقات مع اللبنانيين، فقد أكبرتُ فيه هذه الميزة، فبادلني الاحترام والمودة، مع العلم أنني وصلت إلى بيروت في مرحلة دقيقة فالجلاء لم يكن قد انتهى بعد، وكانت لنا مصالح كثيرة يجب التفاوض والتفاهم بشأنها" (جورج فرشخ، "حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال"، ط1، 1997، ص 104: حوار بين فرشخ والكونت دو شايلا في نادي الحلفاء في باريس في 4 نيسان، وكان دو شايلا بلغ 92 من العمر، وتوفي في 20 شباط 1996).

أول تظاهرة ثقافية عالمية في أصغر دولة

تزامن انعقاد مؤتمر اليونسكو في المكسيك (تشرين الأول 1947) مع وجود حميد فرنجية في باريس لإجراء مفاوضات النقد، فاغتنم الفرصة وطلب من زميله الفرنسي جورج بيدو أن يدعم ترشيح لبنان لاستضافة مؤتمر اليونسكو الثالث، وجاءه الدعم الأساسي من صديقه رئيس الوفد الفرنسي إلى مؤتمر اليونسكو الثاني في مكسيكو الفيلسوف الفرنسي جاك ماريتان الذي، ما إن علم بترشيح لبنان "حتى

1947: الشيخ بشارة الخوري، وإلى يساره رياض الصلح وهنري فرعون، وإلى يمينه حبيب أبي شهلا وعبد الله اليافي وكمال جنبلاط

تولى المسألة وكأنها مسألة فرنسية". وكتب وزير لبنان المفوض في مكسيكو، يقول: "ومن الإنصاف أيضاً أن نذكر الوفد الفرنسي ورئيسه الفيلسوف المفكر جاك ماريتان، سفير فرنسا إذّاك لدى الفاتيكان. فقد أيّدنا تأييداً كاملاً مطلقاً، رغم أن الفئة المعارضة كانت تود انتقاء باريس" (حقائق لبنانية" للشيخ بشارة الخوري، ج3، ص 525). ورغم المعارضة العنيفة التي قادتها وفود الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، "التي لم تكن تريد أن تغامر بأن تتولى المؤتمر العام الثالث أصغر دولة من الدول المنتسبة إلى المنظمة، التي كان عددها 48 دولة".

وخاض لبنان، مدعوماً من الكتلة العربية، معركة انتزاع موافقة منظمة اليونسكو على عقد مؤتمرها العام الثالث في بيروت (1948). وفاز بها فانكبّ حميد فرنجية على تأمين البناء والتجهيزات، فكان قصر اليونسكو في بيروت، واختيرت عبارة "تقدم الحضارة العالمية" شعاراً للمؤتمر الذي افتتحه الشيخ بشارة الخوري في 17 تشرين الثاني 1948، والذي انتخب

بالإجماع حميد فرنجية رئيساً له.

وتعرّض المؤتمر لخطر الإلغاء أكثر من مرة لشدة ما بذلت إسرائيل من محاولات لفرض حضورها، وحرّكت الولايات المتحدة ودولاً أخرى للمطالبة بالسماح لها بالحضور، لكن حميد فرنجية أبلغ جميع الذين راجعوه وكاتبوه انه يفضّل أن يلغي المؤتمر على أن يستقبل اسرائيل. وشدّ أزره رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (رياض الصلح).

ومن أبرز الذين ألقوا الكلمات في المؤتمر، كان جورج بيدو (رئيس الوفد الفرنسي)، وكان محاطاً من نجوم الفكر والفلسفة من أمثال غبريال مارسيل، فيلسوف الوجودية المسيحية، ولويس ماسينيون العالم المتبحّر في الإسلام والعرب، وكانت محاضرته بعنوان "الشرق الأدنى، ملتقى الحضارات والمدنيات". وجورج بيدو ليس سياسياً عادياً، فهو مؤرّخ وأستاذ تاريخ في الجامعات الفرنسية.

ومحاضرة أخرى أثارت الاهتمام والمناقشة ألقاها الدكتور طه حسين عن تأثير الأدب العربي في الآداب الغربية، وكان الملك فاروق اختار طه حسين وزيراً للثقافة. وكذلك محاضرة الدكتور قسطنطين زريق عن الحضارة العربية ومساهماتها في إغناء التراث العالمي، ومحاضرة جواد بولس عن "الثوابت التاريخية في الشرق الأدنى".

واتخذت الجمعية العمومية للمؤتمر سلسلة من المقررات في مختلف حقول التربية والعلوم والثقافة، لا سيّما في ما يتعلق بحقوق النشر والتأليف. وخرجت الجمعية عن تقاليدها، فاتخذت قراراً بمساعدة اللاجئين المقتلعين عن ديارهم (جورج فرشخ، "حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال"، ط1، 1997، ص 238-240).



طه حسين

الفساد

لم يلاق عهد بشارة الخوري، في سياسته الداخلية، النجاح الذي لاقاه في سياسته الخارجية. إذ إن مآثره، في الحقل الداخلي، كادت أن تقتصر على تحقيق "الميثاق الوطني".

"على أن ضعف السنوات الأولى للاستقلال، تحت رئاسة بشارة الخوري، ظهر أكثر ما يكون في الميدان الإداري. وليس هذا بمستغرب في بلاد سيطرت فيها المصالح العائلية والطائفية. ثم إن الفساد في الإدارة اللبنانية لم يكن جديداً، وإنما كان موروثاً عن عهود سابقة. إلا أن وطأة هذا الفساد ازدادت في عهد بشارة الخوري ازدياداً واضحاً. فعمّت المتاجرة في النفوذ، وكثرت الفضائح. ومما ساعد على انتشار الفساد صلات الصداقة والقربى التي جمعت بين رئيس الجمهورية وكبار رجال الأعمال الذين استفادوا من



الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط

وجوده في الحكم لخدمة مصالحهم" (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، ط6، ص 240).

"ما كان الفساد المستشري في المجتمع اللبناني أمراً خافياً على أحد (...) وخلال الحرب العالمية الثانية، ازدهرت الفئة التجارية الكومبرادورية التي تضم خليطاً مبرقشاً من السماسرة والوسطاء النشيطين الماكرين، ووكلاء الشركات الأجنبية الذين لا يستنكفون من التحايل والتهريب والالتفاف على القوانين إذا كان ذلك يبشرهم بربح أكيد وسريع" (إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، دار النهار للنشر، ط1، تشرين الأول 2000).

المعارضة تبدأ بتقديم المطالب

في نهاية 1945، شكّل عدد من النوّاب، على رأسهم عبد الحميد كرامي، جبهة معارضة سُمّيت في البداية "الكتلة المستقلة" ثم "كتلة الإصلاح". وفي 23 كانون الثاني 1946، التقى وفد منهم ضمّ عبد الحميد كرامي وكمال جنبلاط وألفرد نقاش وهنري فرعون الرئيس بشارة الخوري وعرضوا عليه المطالب الأساسية لبرنامجهم الذي "يهدف إلى أبعد مما يظنه الناس من الإصلاح العملي في مختلف فروع

السلطات التشريعية والإدارية والقضائية". على ما أوردته صحيفة "التلغراف".

كانت المهمة الملحّة الأولى التي تطلب حلاً عاجلاً، في رأي النواب الإصلاحيين، تعديل الدستور بحيث ينسحب ذلك التعديل على قانون الانتخاب الذي يتعين جعله مطابقاً للقوانين الناجحة المعمول بها في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى. ويرى زعماء المعارضة أن إصلاح قانون الانتخاب ضروري لكي يمثل مجلس النواب بشكل أوسع مختلف فئات الشعب، المواطنين وهيئاته ونقاباته. وكان المفروض أن يتم تشكيل مجلس استشاري من النقابات يعمل بصورة دائمة إلى جانب مجلس النواب.

وبهدف وضع حد لتضخّم الجهاز الإداري الناجم عن التعيين بالمحسوبية، دون الالتفات إلى الكفايات، اقترح أعضاء كتلة الإصلاح اقرار "قانون التوظيف" ووضع نظام عام للموظفين يكفل اختيارهم وترقيتهم على أساس الكفاية والمؤهلات. ويلتقي هذا الاقتراح مع مطلب اعتماد مبدأ اللامركزية وتوسيع صلاحيات المسؤولين في الإدارة المحلية، ذلك أن نظاماً كهذا يعفي آلاف اللبنانيين من مشقة الانتقال إلى بيروت لملاحقة أبسط المسائل، كما يحول دون تفشي الرشوة بين كبار موظفي العاصمة.

ومن المطالب الأخرى المهمة التي تقدمت بها المعارضة، إقرار قانون لضمان استقلال الهيئات القضائية بحيث يغدو الخطوة الأولى لاعتماد مبدأ فصل السلطات الذي هو أساس المجتمع الديمقراطي (تيموفييف، مرجع مذكور آنفاً).

... وبشارة الخوري يبدأ بتعبئة الموالين

لم يكن الرئيس بشارة الخوري يعترض من حيث المبدأ على ضرورة الإصلاح. ففي تلك السنين كانت الألسن تلهج بكلمة "الإصلاح". وكل من يعارض التبدلات صراحة يجازف بسمعته فينعت بـ "الرجعي". إلا أن بشارة الخوري قد أدرك للحال مبعث الخطر الذي يهدّد نظام العلاقات القائم في عهده، فاعتبر مذكرة المعارضة وسيلة لجس النبض قبيل هجوم لا بد أن تقدم عليه في الصراع من أجل منصب رئيس الوزراء، ولا سيّما أن تصدّعاً حدث في وزارة سامي الصلح كان ينذر بقرب نهايتها. ولذا ما كان يُنتظر أن يأتي الحوار بين بشارة الخوري والمعارضة بنتيجة مثمرة سلفاً مع أنه "جرى في جو ودي". كما أكدت "التلغراف". وقد يبدو أقرب إلى الصحة، والحال هذه، افتراض بعض المؤرخين أن الرئيس بشارة الخوري قرّر، فور توديعه ضيوفه، أن يعبّىء جبهة النواب الموالين له للتصدي لمذكرة المعارضة (تيموفييف، المرجع المذكور).

حادثة 8-9 أيار 1946

طُويت مسألة الإصلاحات بعض الشيء، خلال الأشهر الأولى من 1946، إذ كانت الأنظار موجّهة نحو مسألة جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سورية ولبنان.

لكن في 8 أيار، نشر زعماء المعارضة النص الكامل لمذكرتهم الإصلاحية في جريدة "صوت الأحرار" دون أن يعرضوها رسمياً على رئيس الجمهورية أو الحكومة أو مجلس النواب، في خطوة اعتبرت أنهم شاءوا الاحتكام مباشرة إلى الشعب، فنزلت المذكرة كالصاعقة على أنصار رئيس الجمهورية.

وفي اليوم التالي، 9 أيار، انتقد الأمير مجيد أرسلان المذكرة بشدّة، وحدثت مشادة بينه وبين جنبلاط "كادت تنتهي بفاجعة عندما شهر الشيخ نجيب أبو حمزة، مرافق كمال جنبلاط، مسدسه وصوّبه إلى صدغ رئيس مجلس النواب صبري حمادة رداً على

ملاحظة شديدة اللهجة صدرت عنه بحق جنبلاط، واعتُقل الشيخ نجيب، الشديد الانفعال، وأودع سجن الرمل. أما كمال جنبلاط فقد صوّت النواب على إخراجه من قاعة المجلس، فخرج متوعداً وتفوّه بعبارته الشهيرة التي أربكت النواب وذاعت في لبنان بأسره بعد ساعات: أخرج الآن ولكني سأعود إلى المجلس بالقوة المسلحة" (تيموفييف، المرجع المذكور).

ولم تكن سلهة تسوية الخلاف بين جنبلاط وأرسلان بعدما أثار توتراً شديداً وزرع النفور بين أبناء الطائفة الدرزية، واضطلع بمهمة الوساطة في بيروت الأمير عادل أرسلان الذي التزم جانب كمال جنبلاط كما تفيد مذكراته لذلك اليوم.

"بيان إلى الأمة"، ثم فترة ركود

في 14 أيار، نشر جنبلاط في جريدة "البشير" مقالاً بعنوان "بيان إلى الأمة" عرض فيه بوضوح رؤيته الموقف، وعلّل ضرورة الإصلاحات التي لا بد منها. وكانت تتوارد آنذاك على الحكومة ومجلس النواب وهيئات تحرير أبرز الصحف آلاف الرسائل والبرقيات من مختلف الأحزاب والهيئات الاجتماعية وعامة المواطنين، تأييداً لـ"مذكرة الإصلاحات". ومع ذلك تجمدت المبادرة النيابية الإصلاحية، وحلّت فترة من الركود في المطالب الإصلاحية. وأوضح جنبلاط أسباب "الهدنة" الموقتة بين المعارضة والحكم على النحو الآتي:

"عمدنا إلى تجميد المذكرة الإصلاحية لخشيتنا أن تشكل ضغطاً على الحكومة، فتدفعها إلى تيار الرضوخ لمطلب تقدمت به آنذاك السياسة البريطانية بشأن توقيع معاهدة دفاع مشترك مع لبنان، على غرار المعاهدة العراقية - البريطانية. وقد يفيد الاستعمار، وإن بشكل غير مباشر، من المحاولات الأكثر تجرداً وصفاءً، ليمارس ضغوطه تحقيقاً لغاياته السياسية، وخاصة عندما لا يكون في الحكم أشخاص مبدئيون" (تيموفييف، المرجع المذكور).

ونزل كمال جنبلاط عند رغبة والدته السيدة نظيرة بضرورة مد جسور مع الرئيس بشارة الخوري والقيام بزيارته؛ وحُدّد موعد الزيارة. لكن جنبلاط نشر في الصحف قبل يوم من موعد اللقاء مقالة، ربّما جاءت لتبدّد مخاوف زملائه في المعارضة كيلا يسيئوا فهم نياته، وجاء فيها إنه لن يقبل "أية مساومة على الانتخابات المقبلة من أي شخص مهما علا مقامه". فعمد بشارة الخوري في الحال إلى إلغاء الموعد. لكن تسوية الموقف جاءت بفضل مرونة كمال جنبلاط نفسه، فبعد أيام توجّه إلى قصر بيت الدين، دون علم مسبق، بصحبة الأمير حسن الأطرش وحبيب أبي شهلا وهنري فرعون وبيار الجميل. فاستقبل الرئيس ضيوفه بمنتهى الحفاوة، وعاتب جنبلاط على موقفه. ومما قاله عن تلك الزيارة: "وافترقنا على أحسن حال وأفسحنا المجال لعلاقة جديدة مع دار المختارة".

"عندما كتب الشيخ بشارة الخوري هذه الكلمات كان يعلم بالطبع أن تلك الفرصة لم تتحقق. فاللقاء في بيت الدين لم يؤدّ إلى التعاون بل قاد إلى مزيد من المجابهة التي أرغمته على الاستقالة 1952" (تيموفييف، المرجع المذكور).

وفي 14 كانون الأول 1946، شكّل رياض الصلح حكومة سُمّيت "حكومة الجبابرة"، إذ ضمّت صبري حمادة، عبد الله اليافي، غبريال المر، مجيد أرسلان، كميل شمعون، هنري فرعون، كمال جنبلاط والياس الخوري.

انتخابات أيار 1947

ما إن بدأت سنة 1947 حتى تبيّن للجميع أن الرئيس

بشارة الخوري بنوي تعديل الدستور ليتمكّن من تجديد ولايته. وجرى تحديد يوم 25 أيار 1947 موعداً لأول انتخابات نيابية تجري في عهد الاستقلال.

وبدأت المعارضة تتهيأ لهذه الانتخابات يتقدمها بالمبادرة المعارض الشاب كمال جنبلاط الذي دعا إلى لقاء في منزل موريس الجميّل ضمّه ورئيس حزب الكتائب بيار الجميّل، ونعمة ثابت وعبد الله قبرصي وغيرهما من قيادة الحزب القومي. وقد ساعد على اللقاء، والحوارات فيه، أن الجناح المعتدل من الحزب القومي بقيادة نعمة ثابت تخلى، أثناء وجود زعيم الحزب انطون سعادة في المنفى، عن فكرة "سورية الكبرى" وأعلن أن الحزب لبناني.

لكن انطون سعادة، الذي عاد إلى لبنان في أول آذار 1947، أصرّ على فصل قادة الجناح المعتدل من الحزب القومي. فتفرق اللقاء "الثلاثي المعارض". وبعده لم تنجح كذلك محاولات قيام معارضة ثلاثية أخرى بين جنبلاط والكتائب وكميل شمعون. وجرت الانتخابات في 25 أيار 1947، وكان جنبلاط مشاركاً فيها في ما سُمي اللائحة الائتلافية لجبل لبنان، ومعظم أعضائها من الكتلة الدستورية. وكانت هذه الانتخابات "فضيحة العهد الكبرى"، إذ لجأت الحكومة فيها إلى التزوير على نطاق واسع لتضمن المجيء بمجلس جديد مؤيد للعهد القائم، فأمّنت فوز 47 مقعداً من أصل 55 في مجلس النواب.

موجة من السخط واستقالة شمعون وجنبلاط والمعارضة تتصاعد

أثار تزوير الانتخابات موجة عارمة من الاستياء والسخط، وتلقّت لجنة الطعون شكاوى كثيرة من الناخبين، وأعلنت الصحف أنها ستقاطع مجلس النواب المزوّر، ووجّهت نداء إلى رئيس الجمهورية



ميشال شيحا

طالبته بحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة. لكن العهد ما كان ليفكر في إبطال نتائج الانتخابات التي أجراها عن سابق تصوّر وتصميم وبهدف التجديد لسيّده.

وفي 27 أيار 1947 أعلن كميل شمعون وكمال جنبلاط الانسحاب من الحكومة . وفي 30 منه، نظّم عبد الحميد كرامي وكميل شمعون وكمال جنبلاط وألفرد نقاش وعمر بيهم والمطران أغناطيوس مبارك مهرجاناً حاشداً للمعارضة في مدرسة الحكمة حضره ممثلون عن أحزاب الكتائب والشيوعي والكتلة الوطنية. ووجّه زعماء المعارضة انتقاداً شديداً لسياسة الحكم ودعوا إلى إعلان الإضراب العام في بيروت. وبعد أسابيع، شكّل المعارضون "كتلة التحرّر الوطني"، واختاروا عبد الحميد كرامي رئيساً لها، وعمر بيهم أميناً عاماً.

لكن ثمة نقطة ضعف أساسية في جبهة

المعارضة لم تؤثر كثيراً في تصاعد موجة الاستياء العام من العهد بسبب صورة الفساد والتزوير التي وُسم بها، إلا أنها أوجدت تزعزعاً في موقف زعماء المعارضة السياسي. ففي 1946 بعث ممثل البطريرك الماروني اللبناني في المهجر (الولايات المتحدة الأميركية) بمذكرة إلى الأمم المتحدة طلب فيها مساعدة لتأسيس الوطن القومي للمسيحيين في لبنان. وفي 5 آب 1947 توجّه أحد أركان المعارضة الأشد خصومة للشيخ بشارة الخوري المطران الماروني أغناطيوس مبارك باقتراح إلى اللجنة الدولية المختصة بفلسطين لجعل لبنان، شأن فلسطين، وطناً دائماً للأقليات في الشرق الأوسط، وطالب بتأسيس دولة يهودية في فلسطين ودولة مسيحية في لبنان (المؤرخون، وآخرهم إيغور تيموفييف، في كتابه المذكور، ص 135، استندوا في إيراد ذلك إلى - Politics in Lebanon, New York London - Sydney, p.151, 1966).

تعديل الدستور (1948)

في هذا العام قام المجلس النيابي (انتخابات أيار 1947) بتعديل الدستور بحيث أفسح للرئيس الخوري، بصورة استثنائية، مجال انتخابه لمدة ست سنوات أخرى تبتدئ في أيلول 1949. وما إن تمّ تعديل الدستور على هذا الشكل حتى قام الكثيرون "ومن بينهم بعض أركان الكتلة الدستورية من أمثال ميشال شيحا، يندّدون بمثل هذا التلاعب بنصوص الدستور. وكذلك أثارت فكرة التجديد للخوري ثائرة الزعماء الموارنة الطامحين إلى خلافته في رئاسة الجمهورية، فهبّوا إلى المعارضة. وكان في طليعة هؤلاء كميل شمعون، العضو السابق في الكتلة الدستورية، الذي أصبح في السنوات التي تلت التعديل زعيماً للمعارضين" (كمال الصليبي، تاريخ لبنان



حسني الزعيم

الحديث، ط6، ص 241).

هزيمة فلسطين وانتعاش المعارضة

مع نهاية عام 1948، غدت الهزيمة العربية في فلسطين أمراً واقعاً، وخيّمت على العواصم العربية مع موجة اللاجئين الفلسطينيين التي بدأت تندفع باتجاهها (أفادت معطيات الأمم المتحدة، أواخر ذاك العام، أن 726 ألف فلسطيني تركوا ديارهم إبان العربية الاسرائيلية الأولى، وأن 104 آلاف منهم لجأوا إلى لبنان). وإلى ذلك تخطت العصابات الصهيونية، أثناء هجومها شمالاً، حدود لبنان الجنوبية واحتلت بقعة من أراضيه تضم حوالى 20 قرية. وتُذكر، في هذا السياق، معركة المالكية الشهيرة التي خاضها الجيش اللبناني وكان لا يزال وليداً، وانتدب لها أيضاً



شكري القوتلي

الضابط محمد زغيب لقيادة "المقاومة الشعبية" بعدما أُعفي شكلاً من الخدمة، يعاونه المجاهد معروف سعد وآخرون لا سيّما الضابط فؤاد لحود. "فتلك المعركة منعت اليهود من احتلال ولو شبر واحد من أرض لبنان" ("زهير عسيران يتذكر"، دار النهار للنشر، ط1،1997، ص 47).

وفي 27 كانون الثاني 1949، وضعت الحرب أوزارها، وخسرها العرب، وسامي الصلح، الذي افتتح مداولات مجلس النواب في 25 كانون الأول 1948 على وقع الهزيمة بكلمة ساخطة صبّ فيها جام غضبه على العهد بقطبيه بشارة الخوري ورياض الصلح، كتب في مذكراته ("احتكم إلى التاريخ"، دار النهار للنشر، بيروت، 1970 ص 90): "كان لا بد إثر انهزام الدول ا لمجاورة في معركة فلسطين الأولى، أن ترحل العهود في المنطقة إلى غير رجعة، أو على الأقل، أن تسقط الحكومات، غير ان الانهزام في هذه المنطقة غالباً ما يكرّس الحكم ويحميه".

وعلى أثر الهزيمة، وبدءاً من أواخر 1948، انتعشت المعارضة النيابية من جديد في لبنان بعدما كانت ضعفت بشكل ملحوظ مع اندلاع الحرب الفلسطينية، وترافق انتعاش المعارضة مع تقديم كمال جنبلاط والشيخ عبد الله العلايلي والدكتور جورج حنا وألبير أديب وفؤاد رزق وفريد جبران طلباً رسمياً إلى وزارة الداخلية لتأسيس "حزب التقدم الاشتراكي" في 24 شباط 1949. واستيقظ اهتمام المثقفين اللبنانيين بالاشتراكية (كان كمال جنبلاط من أوائل المحاضرين الذي افتتحوا نشاطات "الندوة اللبنانية" بنشاط مميز من ميشال أسمر). وعلّق كمال جنبلاط أهمية بالغة على رصّ صفوف المعارضة، فانخرط في نشاط كتلة التحرّر الوطني المعارضة، ودعا إلى التحوّل من الكلام والبيانات إلى "العمل المباشر".



انقلاب حسني الزعيم

في 30 آذار 1949، أطاح الجيش السوري، بقيادة حسني الزعيم، حكومة سورية الدستورية، وأمر بوضع رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم تحت الحراسة. وسارع حسني الزعيم ووجّه الدعوة إلى زعماء المعارضة في لبنان لزيارة دمشق بهدف إغاظة الحكومة اللبنانية التي اعتبر أنها تردّدت في الاعتراف بحكمه. وقوبل وفد كتلة التحرّر الوطني بحفاوة بالغة. وفي حفل الاستقبال خصّص لكمال جنبلاط مقعد إلى يمين حسني الزعيم فيما جلس عبد الحميد كرامي وعادل عسيران إلى يساره. وباشر الزعيم ضيوفه حديثاً حول استعداده لتزويدهم السلاح بهدف إطاحة الحكم اللبناني، ثم أرسل وفوده إليهم



محاكمة صورية لانطون سعادة

في لبنان للغرض نفسه، لكن لا كرامي ولا جنبلاط كان في وارد القبول بمثل هذه العروض.

ولعلّ هذا ما شجّع الحزب السوري القومي على أن يحاول القيام بانقلاب مماثل (لانقلاب الزعيم) في لبنان، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل.

إعدام انطون سعادة

انتهت محاولة الحزب السوري القومي الاجتماعي بحل الحزب وإعدام سبعة من أعضائه بمن فيهم انطون سعادة. "فعمل ذلك، بالطبع، على اكتساب عداوة السوريين القوميين ومؤيديهم للعهد القائم. وعمدت الحكومة اللبنانية، في الوقت نفسه، إلى حل الكتائب والنجادة وغيرهما من المنظمات شبه العسكرية في البلاد فدفعتها جميعاً إلى الوقوف في صف المعارضة" (الصليبي، المرجع المذكور آنفاً، ص 241).

إن ما يكاد يجمع عليه المؤرخون – وآخرهم إيغور تيموفييف في كتابه "كمال جنبلاط الرجل والأسطورة" الصادر في تشرين الأول 2000- حول محاولة الانقلاب التي دبّرها السوريون القوميون والتي انتهت بإعدام زعيم الحزب، هو أن أنطون سعادة تمكّن من التملّص من رجال الشرطة بعد حوادث 9 حزيران 1949 الدامية بين الكتائبيين والسوريين القوميين



الملك فاروق

في حي الجميزة في بيروت، حيث ادعت قوى الأمن أنها عثرت في مبنى جريدة القوميين، "الجيل الجديد"، على خرائط لثكن الجيش والدوائر الحكومية، ما يوحي بـ "التحضير لانقلاب موشك". ووجّهت هذه التهمة إلى أنطون سعادة.

في سورية، عقد حسني الزعيم آماله على انطون سعادة ووعده بالمساعدة بالعدة والرجال، وأهداه مسدساً فضياً. واقتنع الرجل، وبدأ يبحث عن حلفاء. وأبرز الذين التفاهم لهذه الغاية كان كمال جنبلاط الذي لم يتوصل إلى إقناعه بالعدول عن تصميمه.

واعتقل أنطون سعادة فجأة ليلة 6-7 تموز 1949 "وبأمر من حسني الزعيم، وسلّم في منطقة المصنع الحدودية إلى مدير الأمن العام اللبناني الأمير فريد شهاب. وكانت خطة حسني الزعيم تقضي بإطلاق النار على سعادة في محاولة فرار مزعومة. إلا أن فريد شهاب لم يرغب في تحمّل تبعة إجراء كهذا، فأوصل الأسير إلى بيروت، حيث انتشر نبأ اعتقاله بلمح البصر" (تيموفييف، المرجع المذكور، ص 167؛ نقلاً عن نجم الهاشم، آخر أيام سعادة، بيروت 1999، ص 75) . ونقل زهير عسيران (في "زهير عسيران يتذكر"، دار النهار للنشر، ط1، 1998، ص 76) على لسان محمد البعلبكي أن حبيب أبو شهلا أطلع الأخير على السر في أسباب السرعة، وقال له أبو شهلا: "اتصل الملك فاروق شخصياً مساء اليوم الذي وصل فيه انطون سعاده إلى لبنان سالماً بعدما علم حسني الزعيم ان شرطه لم ينفذ بتصفيته على الطريق، وطلب من الملك فاروق التوسّط لدى الرئيس بشارة الخوري ليسرعوا أقصى ما يمكن في المحاكمة. وقد استجاب بشارة الخوري وأجرى الاتصالات اللازمة بالسلطات القضائية لتحديد موعد المحاكمة بالسرعة القصوى".

أكّد الشيخ بشارة الخوري، وأسمع الزائرين الذين قصدوه في قضية سعادة وعلى رأسهم كمال جنبلاط، أن سعادة سيلاقي محاكمة "عادلة". لكن "في اللحظة التي تفوّه الرئيس بمثل هذه الكلمات كان مصير أنطون سعادة قد تقرّر في الواقع. فقد عقدت جلسة سريعة للمحكمة العسكرية التي اتهمته بالخيانة العظمى، وأصدرت حكماً بالإعدام. وصادق بشارة الخوري على الحكم مساء ذلك اليوم (7تموز). ونقل أنطون سعادة تحت حراسة مشددة إلى زنزانة انفرادية في سجن الرمل، وفجر الثامن من تموز أعدم رمياً بالرصاص في الفسحة الرملية بين البحر والطريق الساحلي في منطقة الأوزاعي" (تيموفييف، المرجع المذكور، ص 168؛ نقلاً عن نجم الهاشم في المرجع المذكور، ص 75).

صُعق الكثيرون لهذه النهاية. وبعث كمال جنبلاط باستجواب نيابي كتب فيه: "إني أطلب استجواب

الحكومة اللبنانية باسمي وباسم الجيل المخلص الواعي حول الظروف الغامضة التي أحاطت بالقضاء على الأستاذ أنطون سعادة رئيس الحزب القومي الاجتماعي، وهو رجل عرف أنه رجل عقيدة ومؤسس مدرسة فكرية كبيرة وباعث نهضة في أنحاء الشرق قد يندر لها مثيل" (تيموفييف، ص 168؛ نقلاً عن سامي الصلح، "احتكم إلى التاريخ"، ص 95).

ورغم رفض مجلس النواب مناقشة "قضية سعادة"، تقدم جنبلاط باستجواب ثان في آب، وباستجواب ثالث في أيلول، والنتيجة نفسها.

"مصلحة واحدة ويد واحدة"
(جولة أفق في المنطقة)

رئيس الحكومة رياض الصلح سارع إلى موافقة الرئيس الخوري على التخلص من خصمه انطون سعادة. لكن وحدها الخصومة السياسية لا تكفي لتبرير مثل هذا التنكيل وبهذه السرعة وقفزاً فوق كل الأصول القانونية. لذلك سرى الاعتقاد أن ما يحصل في لبنان، خاصة لجهة "قمة الحدث"، أي إعدام سعادة، مربوط بما يحصل في المنطقة. "فاغتيال حسن البنّا مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر، والتنكيل الشديد بالشخصيات السياسية والاجتماعية في ايران والعراق، وحلّ الأحزاب السياسية وملاحقة زعمائها في سورية، وأخيراً تصفية أنطون سعادة. ألا يختفي وراء كل هذه الأحداث هدف واحد، ومصلحة واحدة، ويد موجّهة واحدة تسعى إلى الاحتفاظ بالنظام الذي تريد في الشرق الأوسط؟! ألا يعتبر رياض الصلح، والحال هذه، مجرّد منفّذ طيّع لإرادة الغير؟! وكتب سامي الصلح في مذكراته (احتكم إلى التاريخ"، ص 95) بهذا الخصوص: "شعرت من خلال مقابلتي لرياض أنه لم يكن في قرارة نفسه يرغب فعلاً في أن تتدهور الأمور لتصل إلى هذه النتيجة المؤلمة، ولكن يظهر أن ظروفاً قاهرة تجاوزته في آخر لحظة" (تيموفييف، ص 169).

اتفاقية الهدنة الدائمة بين لبنان واسرائيل

قرار مجلس الأمن رقم 62 تاريخ 16 تشرين الثاني 1948 قضى بإقامة "هدنة في جميع أنحاء فلسطين". وعليه نشط الوسيط الدولي بالوكالة رالف بانش لوضع القرار موضع التنفيذ، ونجح في جمع المصريين والاسرائيليين في جزيرة رودس حيث توصّل الفريقان إلى اتفاقية دائمة للهدنة ووقّعا عليها في 21 شباط 1949.

وكانت الحكومة اللبنانية ثانية الحكومات العربية في التجاوب مع مساعي بانش، ووقّع مندوبو لبنان واسرائيل على اتفاقية الهدنة الدائمة في رأس الناقورة جنوبي لبنان في 23 آذار 1949. وتقع الاتفاقية في مقدمة وثماني مواد.

أكّدت المقدمة أن ما قبل به الفريقان هو مجرد اتفاق هدنة لا اتفاق صلح أو سلام.

وعلى هذا كان الهدف الرئيسي من الخط الفاصل للهدنة هو "وضع خط لا يجوز للقوى العسكرية للفريقين أن تتجاوزه في تنقلاتها" (مادة 4، فقرة2). وكذلك فإن "المبدأ القاضي بألا يُكتسب أي امتياز عسكري أو سياسي خلال الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن مبدأ معترف به" (مادة 2،فقرة1).

وتنصّ المادة الثالثة فقرة 2 على: "لا يجوز لقوة من القوى البرية والبحرية والجوية العسكرية أو شبه العسكرية لأحد الفريقين، بما في ذلك القوى غير النظامية، أن تقترف أي عمل حربي أو عدائي ضد القوى العسكرية أو شبه العسكرية للفريق الآخر أو ضد مدنيين في أرض واقعة تحت سلطانه، أو أن تتعدّى، أو

جورج نقاش

أن تجتاز، لأي هدف من الأهداف، خط الهدنة الفاصل المعين في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية، أو أن تدخل أو تتعدى المجال الجوي للفريق الآخر أو مياهه الإقليمية على مسافة ثلاثة أميال من الخط الساحلي".

ولم تكن خطوط وقف إطلاق النار اللبنانية - الاسرائيلية كثيرة التشابك وقت توقيع الهدنة. ولذا كانت عملية رسم خطوط الهدنة الدائمة عملية سهلة، بل لعلّها الأسهل في اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية أنذاك.

ولم تنصّ اتفاقية الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية على إحداث لجنة استئناف يُحتكم إليها عند الخلاف على قرار صادر عن لجنة الرقابة على الهدنة كما نُصّ في الاتفاقيتين اللاحقتين مع الأردن وسورية.

ونصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن توضع موضع التنفيذ منذ توقيعها دونما حاجة إلى إبرام. وتحدّد هذه المادة مدة الاتفاقية "إلى حين التوصّل إلى حل سلمي". كما تنصّ على ان إجراءات التعديل تتم بالاتفاق المتبادل للفريقين. وفي هذه الأمور تتطابق نصوص هذه المادة (8) مع المادة 11 من الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية: الأمر الذي يؤكّد أن الاتفاقية الأخيرة شكّلت نموذجاً احتُذي في كل اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية اللاحقة (عن "موسوعة السياسة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج7،ط1،1994، ص 101--102).

والمعروف أن إسرائيل لم تحترم، على الجبهة اللبنانية، اتفاقية الهدنة مع لبنان. وقد دانت لجنة الرقابة على الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية إسرائيل عشرات المرات لخرقها لها مراراً. وكذلك مجلس الأمن الذي نظر غير مرة في خرق اسرائيل لهذه الاتفاقية ودانه في قرارات كثيرة بدءاً من قراره رقم 262 تاريخ 31 كانون الأول 1968 المتعلق بالهجوم على مطار بيروت. فما يمكن قوله إزاء الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية أنها بقيت قائمة من الناحية القانونية النظرية فحسب.

"من أين لك هذا؟" (أواخر 1949)

المعارضة في تصاعدها وتصعيدها للموقف شكّلت، في 1949، لجنة طالبت بحل مجلس النواب "المزوّر". وفي مطلع كانون الأول 1949، تقدّم كمال جنبلاط بمشروع "قانون الاثراء غير المشروع"، وكان

ينصّ على مراقبة مداخيل موظفي الدولة الملزمين بالرد على سؤال "من أين لك هذا؟". ورفض النواب المشروع، فازداد افتضاح أمر الحكم، إضافة إلى لجوئه إلى اعتقال الصحافي المعروف جورج نقاش رئيس تحرير جريدة "الأوريان" التي تصدر باللغة الفرنسية دون إشعار وزير العدل شارل حلو الذي قدّم استقالته احتجاجاً على هذا الإجراء.

انتخابات نيسان 1951 وولادة "الجبهة الاشتراكية الوطنية"

المعارضون (والموالون) بدأوا التحضير لهذه الانتخابات منذ 1950. وكان الحكم أصدر قانوناً جديداً للانتخابات جعل عدد المقاعد 77 بدلاً من 55، وأجرى تجزئة جديدة للدوائر الانتخابية بقصد تفتيت قوى المعارضة وأبرز حشد انتخابي للمعارضة كان في 18 آذار 1951 وفي بلدة الباروك. وأثناءه افتُعل حادث أدّى إلى إطلاق رصاص وذهب ضحيته ضابط الدرك بهيج شحوري الذي كان يقيم حاجزاً على الطريق المؤدي إلى مكان المهرجان وبضغط وإلحاح من سليم الخوري ("السلطان سليم") شقيق رئيس الجمهورية لعرقلة المهرجان. كما قضى ثلاثة من الحزب التقدمي الاشتراكي هم حمزة أبو علوان وفايز فليحان وملحم أبو عاصي، وأُصيب عدد آخر بجروح. وحال تدخّل كمال جنبلاط دون احتدام الموقف.

في دائرة بيروت، شكّل العهد لائحته من هنري فرعون، حبيب أبو شهلا، أمين بيهم، شارل حلو، موسيس دير كالوستيان وموسى دي فريج، وفازت اللائحة بثلثي الأصوات ضد لائحة المعارضة. "اللائحة الشعبية" التي تصدرها محي الدين النصولي صاحب جريدة "الصفاء". وكان من أعضائها البارزين نسيم مجدلاني الذي كادت أصواته أن تضاهي أصوات



شارل حلو

منافسه الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا.

قوة المعارضة تمثلت في الجبل. ففي الشوف ضمّت لائحتها كمال جنبلاط وكميل شمعون وسالم عبد النور وراجي السعد وشفيق الحلبي وأنور الخطيب وغسان تويني وفضل اللّه تلحوق. وفي دائرة بعبدا - المتن الانتخابية ضمّت لائحتها بيار إده وديكران توسباط وعبد اللّه الحاج. وأسفرت النتائج عن تراجع ملحوظ لنواب العهد لمصلحة المعارضة. فدخل البرلمان عن الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط



آخر صورة لرياض الصلح في أوتيل فيلادلفيا في عمّان قبل نصف ساعة من اغتياله (تموز 1951) من يمين الصورة: وكيل الخارجية الأردنية، رياض الصلح، سفراء: اسبانيا، فرنسا، تركيا، وزير الصحة الأردني، والقائم بأعمال العراق

وأنور الخطيب. وفاز بثلاثة مقاعد أخرى كميل شمعون وغسان تويني واميل البستاني. وفي المتن حاز الدستوريون (حزب العهد) على أصوات أكثر من أصوات المعارضة. ومع ذلك لم يتمكنوا من الحؤول دون فوز بيار إده على منافسه بيار الجميّل. وإذا كان بعض مرشحي الكتلة الوطنية (إميل إده) تمكن من الفوز في المتن وطرابلس والكورة. ومن تأمين فوز لائحتها (أربعة مقاعد) التي تصدّرها سليمان العلي في عكار. إلا أن جميع مرشحيها فشلوا في كسروان.

التفّ نواب المعارضة السبعة حول كمال جنبلاط وكميل شمعون. وأبرزهم بيار إده (الكتلة الوطنية) وغسان تويني (محسوب على القومي) وإميل البستاني (مستقل) وجوزف شادر (كتائبي). وشكّلوا كتلة برلمانية مناوئة للعهد أطلقوا عليها إسم "الجبهة الاشتراكية الوطنية" واختاروا كمال جنبلاط أميناً عاماً لها. وأعلنوا ولادتها في 4 أيار 1951. واتخذوا من ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي أساساً لبرنامج الإصلاحات الديمقراطية الواسعة الذي تبنّوه.

اغتيال رياض الصلح

حول حادثة الاغتيال هذه أجمل تيموفييف (في كتابه المذكور آنفاً. ص 187-188) ما جاء بصددها لدى المؤرّخين بالفقرة التالية:

"في 16 تموز (1951) اغتيل رياض الصلح بعيارات نارية وهو في طريقه إلى المطار بعد زيارة إلى عمان قام بها تلبية لدعوة الملك عبد الله. واتصل العاهل الأردني بالرئيس بشارة الخوري في الحال وأبلغه بالحادث. وبلمح البصر انتشر النبأ الفاجع في أرجاء

البلاد. ولم يكن خافياً على أحد أن السوريين القوميين أخذوا يتعقبون رياض الصلح فور إعدام أنطون سعادة. وكانت المحاولة الأولى لاغتيال رئيس الوزراء اللبناني في حديقة الصنائع برأس بيروت في 9 آذار 1950. فقد أطلق توفيق رفيع حمدان عضو الحزب القومي الممنوع عيارات نارية عدة على سيارة الرئيس رياض الصلح. لكنه أخطأ الهدف. وبسبب الشائعات المقلقة حول تدبير محاولة اغتيال جديدة لرئيس الوزراء. ناشد ابن عمه سامي الصلح رئيس الجمهورية السورية أديب الشيشكلي أن يلقي بثقله لإقناع القوميين بالعدول عن المخطط الانتقامي الذي ينوون تنفيذه. فوعد الشيشكلي بالنظر في الموضوع. لكنه نصح بألا يغادر رياض الصلح لبنان مؤقتاً. وأكّدت الأحداث لاحقاً أن رئيس الجمهورية السورية كان على حق. فقد انتهت بفاجعة مأسوية أول رحلة يقوم بها رياض الصلح إلى الخارج".

ويضيف تيموفييف حاشية مفادها أن بعض المعلومات تفيد أن أديب الشيشكلي كان على علم بالمؤامرة ضد رياض الصلح. وانه بارك اغتياله في الواقع (نقلاً عن لوسيان الحاج. "من مخزون الذاكرة". ص 25). ويخلص تيموفييف إلى القول: "عندما فقد الرئيس بشارة الخوري. بوفاة رياض الصلح. سنده المتين في الوسط الإسلامي. تضعضع حكمه ووهن إلى درجة بات معها سقوطه مسألة وقت لا أكثر". وفي المعنى نفسه يقول كمال الصليبي (تاريخ لبنان الحديث ط6. ص 242): "كان رياض الصلح أقوى حلفاء الخوري. قد سقط وهو في زيارة لعمان. صريع رصاصة أحد أعضاء الحزب السوري القومي المنحل. ولعلّه لو كان حياً في صيف 1952. لاستطاع. بما له من نفوذ في الأوساط الشعبية الإسلامية. أن يخفّف. لو شاء. من حدّة الأزمة. لكن غياب الصلح عن الميدان السياسي ترك بشارة الخوري وحيداً أمام المعارضة".

آخر ما نُشر حول ملابسات الاغتيال

يروي زهير عسيران ("زهير عسيران يتذكر". دار النهار للنشر. ط1. 1998. ص 79-83) عن محمد شقير الذي رافق (ونسيب البربير وبشارة مارون) رياض الصلح إلى عمّان. يقول محمد شقير: "... سألت رياض بك: هل لي أن أعرف سبب إلحاح الملك عبد الله عليك لزيارته؟ أجاب: "إليك السبب إنما دون التصرف بما دار بيننا. إن الملك يشعر بالقلق فيما لو خلا العرش لسبب ما. والأمير طلال الابن البكر ليس مؤهلاً صحياً والأمير نايف تحجبه حياته الشخصية والحسين بن طلال ما زال في الوصاية. من هنا يرى الملك أن إنقاذ العرش هو في الاتحاد مع العراق وأرسل إلى ابن أخيه في بغداد يطلعه على رغبته فلم يتجاوب حتى الآن. لذلك يرى أن أزور بغداد لهذه الغاية والتشاور مع الإخوان والرفاق هناك".

ويتابع زهير عسيران قوله. ودائماً على لسان محمد شقير. أن رياض الصلح قبل القيام بالمهمة. وقال لشقير: "لكن السعي في هذا الاتجاه له سلبياته وانعكاساته عربياً ولبنانياً. إذ سيرى بعضهم في تحريكه الآن خيال سوريا الكبرى...".

في سيارة رياض الصلح المنطلقة من الفندق هو والدكتور البربير والمرافق عبد العزيز العرب. وتبعتها سيارة بشارة مارون ومحمد شقير وأحد المرافقين. في الطريق. مرّت في محاذاة سيارة الصلح سيارة أطلق مَن في داخلها النار في اتجاه الصلح. فترجّل عبد العزيز العرب وأطلق النار على سيارة الجناة فيما لحقت بها السيارة العسكرية المواكبة وطاردتها بالرصاص فأُصيب محمد صلاح وميشال الديك إصابات قاتلة "وتمكّن السائق اسبيرو حداد من الفرار



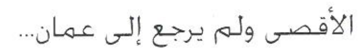
الملك عبد الله

والتجأ إلى ثكنة الجيش الانكليزي ومنها إلى اسرائيل ثم السفر فيما بعد إلى البرازيل".

"من قتل الملك عبد الله؟ ومن قتل رياض الصلح؟"

ويتابع زهير عسيران ويورد تحت هذا العنوان الفقرات الثلاث التالية:

"في أسبوع واحد استشهد رياض الصلح والملك عبد الله الذي ألحّ على رياض بك أن يزوره في عمان لأمر يستدعي السرعة. فما هو ذلك الأمر الغامض حتى الآن؟ سألنا رياض الصلح قبيل سفره ما وراء هذا الإلحاح يا ترى؟ وماذا عند الملك عبد الله؟ أجاب رياض: "قال لي أحمّلك مسؤولية قومية أمام الأمة والتاريخ إذا تباطأت. فلدي أسباب مهمة وربّما مصيرية وأنت المسؤول إذا تخلفت؟". ولبّى رياض تلك الدعوة ولم يصل إلى بغداد ولم يعد إلى بيروت وبعد أربعة أيام لحق الملك عبد الله برياض وهو في المسجد



الأقصى ولم يرجع إلى عمان...

"بعد نحو خمسين عاماً على اغتيال الرجلين حان وقت السؤال الكبير. مَن يقف وراء تلك الجريمة المزدوجة التي هزّت العالم العربي في ذلك الوقت؟ هل الحزب السوري القومي اتخذ قراراً باغتيال رياض الصلح كما قيل وكما نُشر على الملأ في حينه وكما هو الواقع؟ التحقيق توقّف هنا وسُدل الستار على أنها عملية ثأر لإعدام أنطون سعادة...

"لكن أصدقاء في الحزب السوري القومي آنذاك ومنهم الأستاذان محمد البعلبكي وغسان تويني قالا لي وهما في موقع المعرفة والمسؤولية: الحزب لم يتخذ قراراً باغتيال رياض الصلح إطلاقاً. وبعدما عرف أن أعضاء في الحزب نفذوا الاغتيال جرى تحقيق. وعلى أثره أجريت محاكمة حزبية لرئيسه يومذاك إثر عملية الاغتيال بسبب تفرده باتخاذ القرار والتنفيذ وبعد ذلك فصل هذا الرئيس من الحزب".



مهرجان دير القمر

كان الرئيس بشارة الخوري مطمئناً إلى الأكثرية النيابية الموالية له. وفاته أن الأقلية النيابية المعارضة إنما كانت تعكس حقيقة توجّه أكثرية القوى الشعبية. وبدأ هذا الوضع يتكشف عن أزمات متلاحقة مع مطلع العام 1952. ومع إضراب المحامين الذين طالبوا بتعديل قانون الأحوال الشخصية. ثم رفض أهالي بعض المناطق. وبطلب من حزب الكتائب والهيئة الوطنية. تسديد فواتير الكهرباء احتجاجاً على ارتفاعها الفاحش. ثم إضراب مستخدمي الاتصالات. وبعده إضراب عمّال السكك الحديد.

واستقالت حكومة عبد الله اليافي (شباط 1952) تحت ضغط هذه الإضرابات وبعد أن اتضح لها أن المحادثات الاقتصادية اللبنانية - السورية وصلت إلى



«الجبهة الوطنية الاشتراكية» في أحد اجتماعاتها قبيل إسقاطها حكم الشيخ بشارة الخوري (1952). كمال جنبلاط مترئساً الاجتماع ومتكلما

طريق مسدود وأنها أصبحت عاجزة عن السيطرة على الموقف المتردي.

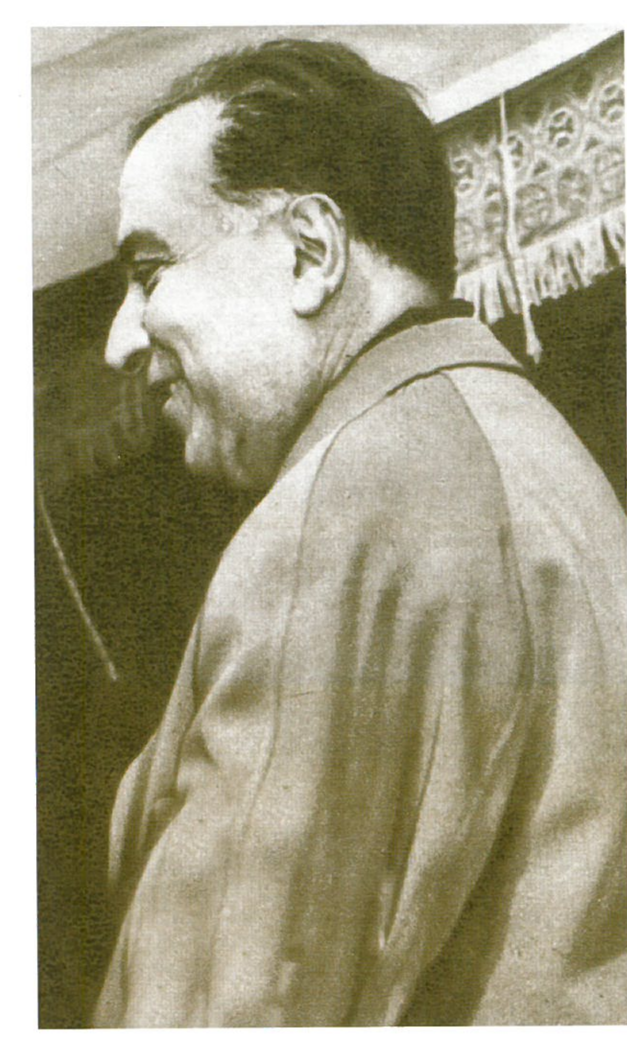
والأكثر إيلاماً بالنسبة إلى الرئيس الشيخ بشارة الخوري أن رجالاً موالين له بدأوا يشيحون بوجوههم عنه: الخطوة الأولى في اتجاه المعارضة بدأها حميد فرنجية في شباط 1952وهو المعتبر مرشحاً قوياً لرئاسة الجمهورية؛ وتلاه صديق بشارة الخوري وقريبه المصرفي الكبير والسياسي القوي هنري فرعون.

وفي 4 حزيران 1952. انطلقت في شوارع بيروت تظاهرة هي الأقوى التي عرفتها العاصمة منذ معركة الاستقلال (1943) تأييداً وهتافاً لكمال جنبلاط على مقالته في جريدة "الأنباء" التي أغلقتها السلطات بسببها وأحالت رئيس تحريرها ايلي مكرزل على المحاكمة. ودعمت الصحف الأخرى. وبالأخص "الطيارة" و"التلغراف" و "Le Soir" و"النهار" هذه الحركة الشعبية.

وكان لسقوط النظام الملكي في مصر بيد "الضباط الأحرار" في 23 تموز 1952 أثر فعّال في تزخيم المعارضة اللبنانية. فقد اتخذت الجبهة الاشتراكية الوطنية. في 4 آب 1952. قراراً بتنشيط النضال إلى أقصى حد. وبعقد اجتماع جماهيري (مهرجان) في دير القمر. وحدّدت موعده في 17 آب.

"عقد تجمّع المعارضة في دير القمر في الموعد المقرّر. وكانت المعارضة تلقّت قبل أسبوع سماحاً رسمياً لهذا التجمّع يعود إلى سامي بك الصلح فضل تيسيره. فهو كان يشغل منصب وزير الداخلية إلى جانب رئاسة الوزارة. وتمّ الاتفاق بينه وبين المعارضة على أن يمتنع الخطباء عن التهجّم الصريح على رئيس الجمهورية(...) لكن التقيّد بالوعد متعذر أصلاً. ذلك أن جميع الألسن كانت تلهج بالاستقالة قبل عقد التجمّع المذكور" (تيموفييف. ص208).

قدّر عدد الذي حضروا الاجتماع بأكثر من 25 ألفاً.



اللواء فؤاد شهاب رئيس الحكومة الانتقالية بعد استقالة بشارة الخوري



دير القمر

وكان كميل شمعون وإميل البستاني في استقبال ضيوف البلدة. وافتتح شمعون المهرجان بكلمة شدّد فيها على ضمانات استقلال القضاء والمحاكم. ثم تكلّم حميد فرنجية وعادل عسيران وأنور الخطيب ونجيب فرح وغسان تويني. "ولم يطالب أحد منهم بتنحية الرئيس بشارة الخوري عن السلطة إلا أن سيف الانتقاد الذي انهالوا به على العهد كان بتّاراً إلى درجة جعلت مسألة التنحية أو الاستقالة هي المقصد ضمناً" (تيموفييف، ص 209). لكنها كانت صريحة في كلمة نجيب فرح "ولو بالعنف". والشاعر سعيد عقل حيث قدّم مطلب "إطاحة الحاكم".

آخر الخطباء كان كمال جنبلاط الذي ذكّر الحاضرين بأنهم اجتمعوا في دير القمر "لمعالجة قضية الوطن والشعب (...) فإن هناك فساداً وهناك إصلاحاً ويجب أن نهدم لنبني". وتلا جنبلاط نص الالتزامات التي أجمع على تبنّيها زعماء المعارضة والجبهة الاشتراكية وقادة الحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب الأخرى. ووقّع زعماء المعارضة على مطلب استقالة رئيس الجمهورية، وهذا نصّه: "نحن المجتمعين في دير القمر في 17 آب 1952 نعلن إرادتنا المتضامنة إرضاء



غسان تويني



كمال جنبلاط

للضمير وتلبية لنداء الواجب أن الأوضاع الدستورية وإيجاد حكم ديمقراطي صالح وفقاً لبرنامج المعارضة الذي يضمن حرية الإنسان وحقوق الشعب ويقضي على الطغيان وذلك بإجبار المسؤول على أن ينزل عند إرادة الشعب ويتخلى عن مركزه، ونعاهد أن نستخدم لتحقيق هذه الأهداف جميع ما في أيدينا من وسائل" (تيموفيف، ص209؛ وفارس اشتي، "الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية 1949-1975"، ج2، ص 774).

"إصلاح بالمناورة"

المغالون في موالاتهم من الوزراء يحرّكهم "السلطان" سليم الخوري، شقيق رئيس الجمهورية، طالبوا بمحاكمة مدبّري مهرجان دير القمر. ولما لم يأخذ رئيس الحكومة سامي الصلح برأيهم وهدّد برفع الحصانة عن عدد من النواب، بمن فيهم الغارقون في فضائح فساد، عاد الموالون وبحثوا في برنامج إصلاحي مقترح من رئيس الجمهورية، أقرّته الحكومة في 19 آب 1952. وسارعت المعارضة إلى رفضه على أساس أنه "إصلاح بالمناورة" على حدّ ما أسماه أحد أركان المعارضة، غسان تويني، في "النهار"، 21 آب 1952. وكان قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب نقل إلى رئيس الجمهورية، بعد لقائه كمال جنبلاط، أن المعارضة تريد مشاركة أكبر عدد ممكن من رجالها في الحكومة، الأمر الذي رفضه رئيس الجمهورية رأساً.

وزخّمت المعارضة من نشاطها، فانتقل إلى صفوفها رشيد كرامي ونّواب طرابلس، كما اتفقت معها "الجبهة الشعبية" (المؤلفة من الأحزاب الإسلامية وفي طليعتها الاتحاد الوطني والمؤتمر الوطني وحزب النداء القومي وحزب الكتائب، والمحاورون معها عن المعارضة كان جنبلاط وحميد فرنجية وأنور الخطيب وعبد اللّه الحاج).



سامي الصلح

القطيعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

جاءت مقالة كمال جنبلاط في "النهار" (6 أيلول 1952)، التي طالب فيها كأساس لكل إصلاح، بزيادة صلاحيات رئيس الوزراء، لتزيد شقة الخلاف بين رئيس الوزراء سامي الصلح ورئيس الجمهورية بشارة الخوري. وسرعان ما تطوّر الخلاف إلى قطيعة تامة بعد ثلاثة أيام فقط، أي في 9 أيلول وأثناء الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، حيث حاول سامي الصلح إجراء بعض التعديلات على برنامج الإصلاحات الذي كان اتفق عليه الموالون في 19 آب. فأثارت هذه المبادرة سخط الوزراء الموالين واستقال منهم مجيد أرسلان وأحمد الحسيني وحسين العبد الله.

"وبعد مداولات طويلة تقرّر تلاوة البرنامج من دون تعديلات، أي بالصيغة التي أقرّتها الحكومة في 19 آب. وتولى تلك المهمة وزير المالية إميل لحود. وفي أثره مضى سامي الصلح إلى المنصة (...) وأطلق لنفسه العنان فانهال بانتقاد لاذع على رئيس الجمهورية ونظامه الذي غدا رمزاً للفساد (..) والتغاضي عن التهريب وتفشّي المخدرات وتعمّد إحباط التدابير الموجّهة ضد الكازينوهات ومحلات القمار (...) وخلص سامي الصلح إلى الاستنتاج أن اغتصاب رئيس الجمهورية صلاحيات رئيس الوزراء بلغ حداً لم يترك أمامه مجالاً سوى طلب الاستقالة"

(تيموفييف، ص 212).

أزمة حكومية، إضراب عام، "ثورة بيضاء"

ألّف بشارة الخوري وزارة من ثلاثة وزراء: ناظم عكاري (رئيساً) وموسى مبارك وباسيل طراد، ما لبثت أن استقالت بعد يومين. وفي 12 ايلول، كلّف رئيس الجمهورية صائب سلام تشكيل حكومة جديدة.

وتأكد لصائب سلام، وهو يجري مشاوراته، أن أحداً ما عاد "يجرؤ على السير ضد التيار مجازفاً بمستقبله السياسي من أجل منافع مشكوك فيها". وقدّم كمال جنبلاط، باسم الجبهة الاشتراكية الوطنية ستة شروط لمشاركة الجبهة في السلطة، أهمها تولّي منصب رئيس الوزراء، ودعت اللبنانيين، في الوقت نفسه، إلى الإضراب العام المفتوح بدءاً من 15 أيلول. فنفّذ اللبنانيون الإضراب، فعمّ المدن والبلدات اللبنانية قاطبة، وسارت المظاهرات الحاشدة بتأييد ودعم الكتائب والأحزاب الإسلامية.

استقالة بشارة الخوري

أما والبلاد في أوج إضرابها العام، عقد زعماء المعارضة في منزل العميد ريمون إده (في 17 أيلول) اجتماعاً، ووجّهوا أثناءه رسالة إلى رئيس المجلس النيابي أحمد الأسعد تطالب بعزل رئيس الجمهورية



كميل وزلفا شمعون... واستراحة



رشيد كرامي

فوراً.

ونقل رئيس الوزراء المكلف صائب سلام مضمون الرسالة ("إرادة الشعب") إلى رئيس الجمهورية، فردّ بشارة الخوري بالرفض القاطع. فقدّم صائب سلام استقالته. وسارع زعماء المعارضة إلى الاجتماع بقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب خشية أن ينزل الجيش فتتطوّر الأمور إلى الأسوأ، واطمأنوا إلى موقفه من أن المسألة مسألة سياسية ولا دخل للجيش بها.

وتلقّف الموالون، أنصار الرئيس بشارة الخوري، كلمتي "لهذه المرّة" اللتين اقترحهما كمال جنبلاط لتزييل وثيقة للمعارضة تقول: إن منصب رئاسة الجمهورية في لبنان هو للموارنة". فأشاعوا أن المعارضة إنما هي حركة إسلامية تعمل على انتزاع الرئاسة من الموارنة. إلا أن زعماء المعارضة سارعوا إلى رفض اقتراح جنبلاط الذي "وافق مع احتفاظه برأيه الشخصي". وأصدروا بياناً أكدوا فيه أن الجبهة الاشتراكية الوطنية، وحلفاءها، لا ينوون بأية حال انتخاب رئيس الجمهورية من غير الموارنة.

وفي 18أيلول، عزم رئيس الجمهورية على تكليف حسين العويني رئاسة حكومة جديدة معوّلاً على عريضة من 58 نائباً موالياً له بمنحها الثقة في مجلس النواب. لكن العويني لم يُفلح، خاصة لجهة



الرئيس حسين العويني

عدم تجاوب قائد الجيش لا معه ولا مع الشيخ بشارة الخوري في موضوع إنزال الجيش لدعم السلطة. ويذكر عدد من المراجع أن قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب قال للعويني بحضور بشاره الخوري: "إن المساندة (مساندة السلطة) تصل إلى حد قمع التظاهرات إذا عجز الدرك". فأحجم الرئيس المكلف عن تأليف حكومة جديدة لا يدعمها الجيش في مواجهة المعارضة. فأعلن الرئيس الشيخ بشارة الخوري استقالته بعدما ألّف حكومة انتقالية برئاسة اللواء فؤاد شهاب. فكانت حكومة مؤقته (برئاسة ماروني) ترث فراغين دستوريين: فراغ حكومي سببه استقالة حكومة صائب سلام، وفراغ رئاسي سببه استقالة رئيس الجمهورية

(ملاحظة: يومها لم يعترض أحد على هذه السابقة. لكن في مرتين تاليتين، قام الاعتراض: في الأولى، 1978، اعتراض رئيس الحكومة سليم الحص فتراجع الرئيس الياس سركيس عن استقالته؛ والثانية، 1988، عند نهاية ولاية الرئيس أمين الجميّل، اعتراض رئيس الحكومة سليم الحص أيضاً، فقامت في البلاد حكومتان أدارتا حوادث دراماتيكية، وفق ما سنقف عليه في حينه).

الغرب وبريطانيا من جديد

بمثل ما سال الحبر دفّاقاً في تأريخ معركة الاستقلال، وفي إطارها معركة انتخاب الرئيس بشارة الخوري مدعوماً من البريطانيين (الجنرال سبيرز) في وجه منافسه إميل إده المدعوم من "فرنسا الحرة". هكذا سال الحبر دفاقاً مرة جديدة، بعد نحو عشر سنوات، في تأريخ ظروف تراجع الدعم الغربي عموماً والبريطاني خصوصاً، للرئيس بشارة الخوري لمصلحة المرشح كميل شمعون "المعروف من الجميع بولعه بكل ما هو بريطاني".

تلك الظروف الخارجية (الغربية)، ننقل بصددها ما كتبه، إيجازاً، إيغور تيموفييف ("كمال جنبلاط الرجل والأسطورة"، مرجع مذكور آنفاً، ص 207-208):

"وليس خافياً أن الشيخ بشارة الخوري ولج قصر الرئاسة عام 1943 على أكتاف الانكليز الذين كانوا يأملون طبعاً بأن رئيس الدولة سيبني سياسته من الآن فصاعداً بمراعاة مصالح بريطانيا في المنطقة. وفي الآونة الأولى لم يجد حماة الرئيس بشارة الخوري أية ذريعة للومه، وكان لدى لندن كل المبررات للأمل بأن الأمور ستسير على هذا النحو مستقبلاً.



"إلا أن الموقف تبدّل في بداية الخمسينات حينما تلمست أقطار الشرقين الأدنى والأوسط أنفاس الحرب الباردة وجليدها.

ففي عام 1951 بادرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى تأليف ما يُسمى القيادة العسكرية الموحّدة في الشرق الأوسط، أو بعبارة أخرى الحلف العسكري الإقليمي لمواجهة "الخطر السوفياتي".

وفي 26 تشرين الأول 1951 جرى رسمياً تسليم مسودة مشروع القيادة العسكرية الشرق أوسطية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك. خيّب الشيخ بشارة الخوري آمال الغرب للمرة الأولى. فبدلاً من توظيف كل نفوذه لدعم المشروع، عقد اجتماعاً عاجلاً في قصر الرئاسة حضرته الصفوة السياسية اللبنانية بكاملها ما عدا كمال جنبلاط الذي كان يومها في زيارة الى الهند. وبالحكمة والحصافة اللتين يتحلى بهما الشرقيون تنصّل هذا المنتدى الوقور عن الرد الصريح. فالزعماء اللبنانيون تركوا جانباً كلمتي "لا" و"نعم"، وأعلنوا ضرورة درس المشروع بدقة، ووعدوا بالعودة إلى بحثه في لقاءاتهم اللاحقة. وكان ذلك رفضاً مؤدباً. ولم تكن الدول الغربية تتوقع مثل هذا الانعطاب في تطوّر الأحداث. فاعتبرت تصرف رئيس الجمهورية خيانة بحقها. ومن ذلك الحين مالت أسهم الشيخ بشارة الخوري في بورصة لندن السياسية إلى الهبوط، وانحدرت بسرعة حتى وصلت إلى نقطة الصفر صيف 1952.

"على هذه الصورة ضيّع الرئيس بشارة الخوري آخر سند له وربما أقواه. وفتحت السفارة البريطانية أبوابها على مصراعيها لزوّار من صف المعارضة، مرحّبة بهم، هاشة باشة، صاغية إلى شكواهم من فساد العهد، ملمّحة حيناً ومصرّحة أحياناً في شأن الدعم والتأييد والاستعداد لفتح "الضوء الأخضر" أمام الفعاليات التي تساعد على إقالة رئيس الجمهورية. وعندما أخذت لندن تشجّع المعارضة، لم تنسَ نفوذ سورية وتأثيرها التقليدي في الشؤون اللبنانية. ولذا فتحت "الضوء الأخضر" أيضاً أمام أديب الشيشكلي الذي بذل جهده لجعل الأحداث في لبنان تتخمّر وتنتفخ كالعجين".

لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام (1918-2001)

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار، من أي نوع كانت، ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره. وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.

عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها الباحث مسعود الخوند، تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولاً إلى مطلع الألفية الثالثة، في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك، رسمت حدود الوطن مرات ومرات، وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد، لتجمع الذاكرة وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.


ISBN 995346755-2
9789953467559

